دفتر أحوال
DAFTAR AHWAL DATA RESEARCH INSTITUTE

بنت النيل
Daughter of the nile

جرائم العنف ضد القاصرات والقاصرين في مصر 2022-2025

مقدمة

تُقدِّم قاعدة بيانات "جرائم العنف الأسري ضد القاصرين/ات في مصر 2022-2025", الناتجة عن شراكة بين مؤسسة بنت النيل و معهد دفتر أحوال في إطار مشروع"مؤشر العنف المبني على النوع الاجتماعي ", إحصاءً كميًّا لـ662 جريمة موثَّقة من مصادر مفتوحة, تشمل العنف المادي المباشر والجنسي والانتحار المرتبط سياقيًّا, مع التركيز على مرتكبين من درجة قرابة أو وصاية أسرية.

- **اعتمد التحليل منهجية وصفية تحليلية تتضمن:**

1) التجميع الإحصائي للمتغيرات المتعدِّدة (الفئة العمرية, النوع الاجتماعي، الإقليم, الحكم, المكان, الطريقة, الدافع).
2) حساب النسب المئوية والتوزيعات لتحديد الأنماط.
3) التحليل المتبادل بين المتغيرات لكشف التفاعلات (مثل غلبة الذكور 79% كجناة, والمراهقات 45% كضحايا).
4) القراءة النَسَوِيَّة لتفسير البيانات في إطار السلطة الأبوية داخل المنزل , مع الاعتماد على الجداول المُرْفَقَة كمصدر أساسي مدعومًا بمراجع حقوقية.

يهدف التقرير إلى كشف الهياكل الاجتماعية المُنتِجَة للعنف, وتسليط الضوء على غياب المحاسبة , لدعم صياغة سياسات وقائية تُعِيدْ توزيع السلطة الأسرية.

إحصاء وصفي بين سنة الجريمة والإقليم الجغرافي

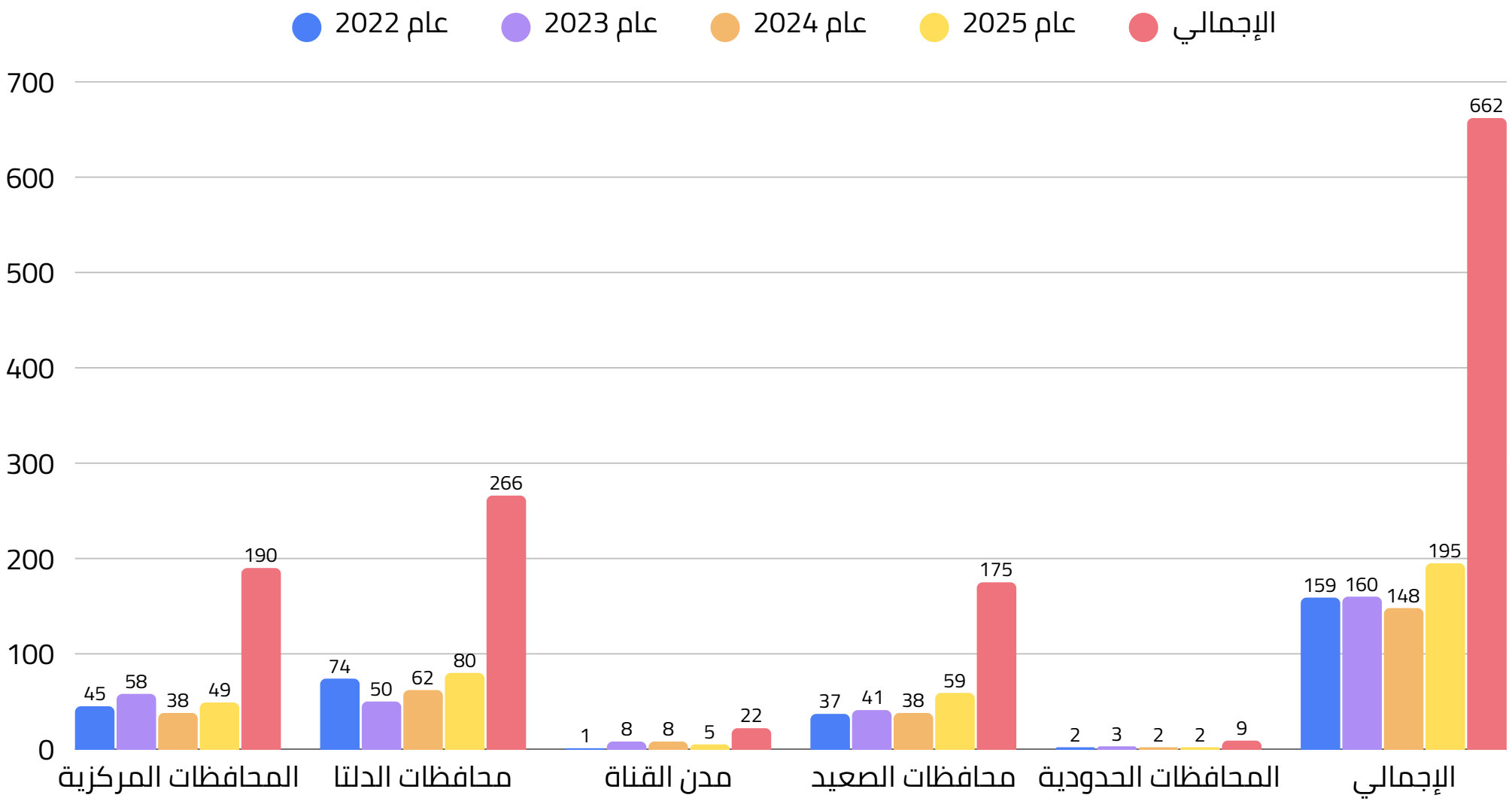

العنف ضد القاصرين/ات, وخاصة في الفضاء الأسري تجسيد لشكل السلطة الأبوية (Patriarchal Power).لا تُقرأ هذه الأرقام كمجرد "جرائم", بل كمؤشرات على توزيع غير متساوٍ للسلطة, وضعف في آليات الحماية, وتجسيد للهيمنة الذكورية داخل البنية الجغرافية والاجتماعية للدولة, غالبًا ما يتم تصنف البيانات الرسمية للجغرافيا إداريًا فقط, لكن من خلال تحليلنا النسوي نعيد قراءة هذه التصنيفات كمساحات اجتماعية ذات أنسجة مختلفة من السلطة الأبوية.

- **محافظات الدلتا (266 حالة):**

تسجيل أعلى نسبة (266) ليس مفاجئًا محافظات الدلتا (كالغربية والدقهلية والشرقية والبحيرة) تتميز بكثافة سكانية عالية وبنية قبلية/عائلية متماسكة وبسبب الكثافة السكانية وانعدام الخصوصية في المجتمعات الريفية والحضرية ذات الكثافة العالية تزداد فرص (الإبلاغ), ولكنها في الوقت نفسه تعكس درجة عالية من الإفصاح عن العنف داخل بنية أسرية مغلقة. الزيادة الملحوظة في عام 2025 (80 حالة) قد تشير إما إلى تصعيد في العنف أو تحسن في آليات الرصد بعد عام 2024 الذي شهد انخفاضًا نسبيًا.

- **محافظات الصعيد (175 حالة):**

على الرغم من أن إجمالي الصعيد (175) أقل من الدلتا, إلا أن الثبات النسبي للأرقام (37, 41, 38, 59) مع قفزة في 2025, يستدعي قراءة اعمق للأرقام ففي الصعيد حيث تسود "ثقافة الشرف" والعزلة الجغرافية النسبية, فإن العنف ضد القاصرين/ات (خاصة الفتيات) غالبًا ما يكون "مقننًا" داخل العائلة ولا يصل إلى مرحلة التبليغ الرسمي إلا في الحالات القصوى (الوفاة أو الإصابات الجثيمة).

بينما القفزة إلى 59 في 2025 قد تعكس إما انهيارًا جزئيًا في آلية "التستر" التقليدية, أو حملات توعية محدودة كسرت حاجز الصمت.

- **المحافظات الحدودية ومدن القناة:**

تسجيل أدنى المعدلات (9 و 22) لا يعكس غياب العنف بقدر ما يعكس غياب الدولة المحافظات الحدودية (شمال سيناء, جنوب سيناء, البحر الاحمر, مطروح, الوادي الجديد) هي مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة, و وجود عسكري مكثف, وبنية قبلية بدوية يحل فيها "العرف" محل "القانون".الرقم المنخفض هنا ليس انعكاسًا للسلامة, بل انعكاسًا لمحدودية قدرة المؤسسات الرسمية على اختراق النسيج العشائري المغلق, مما يجعل العنف ضد القاصرين/ات "غير مرئي" إحصائيًا.

إحصاء وصفي بين سنة الجريمة والمحافظة

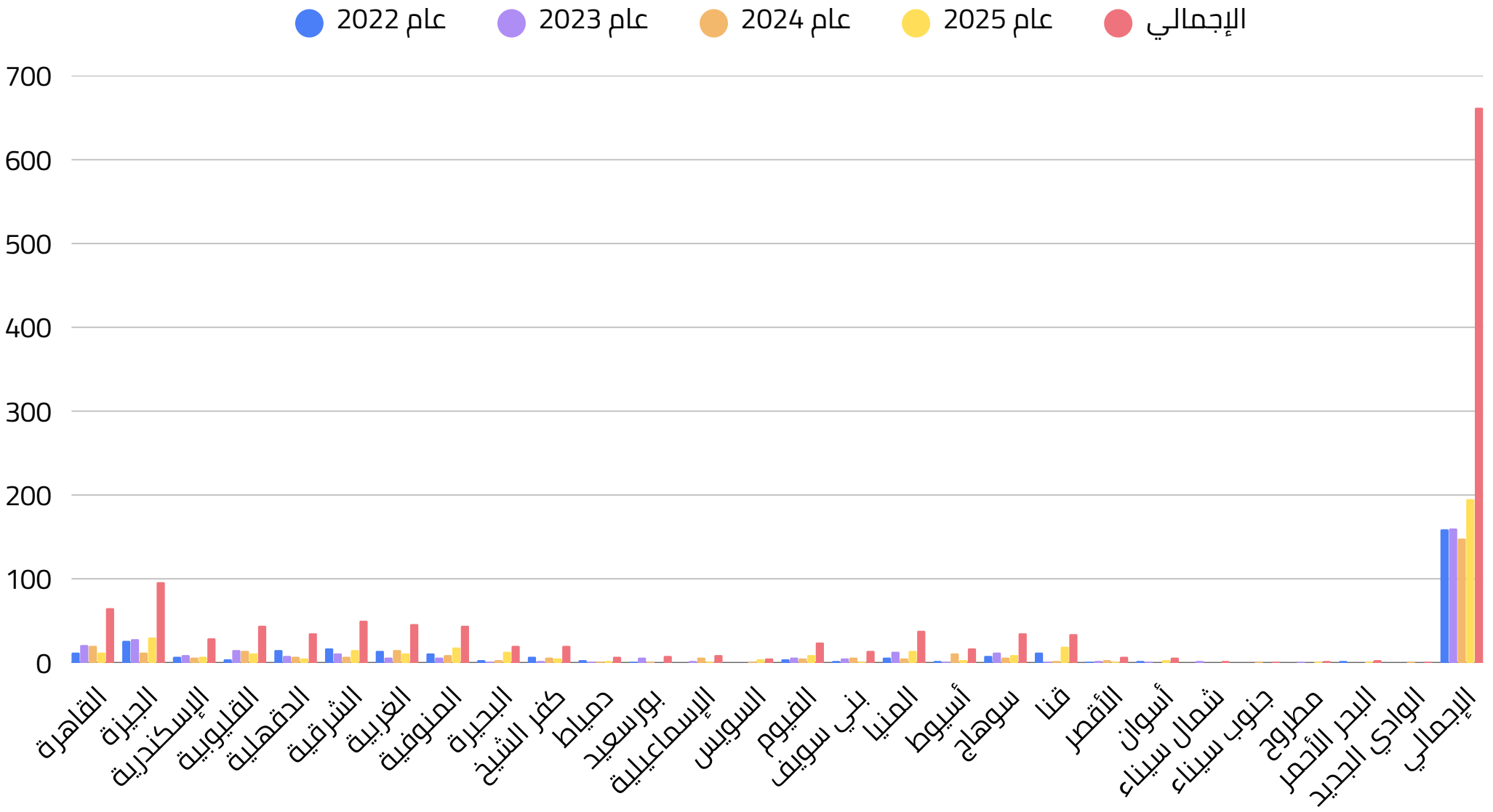

- **القاهرة الكبرى (القاهرة + الجيزة):**

تسجل القاهرة والجيزة معًا 161 حالة (65 + 96)، أي ما يقارب ربع إجمالي الجرائم. هذا يعكس مفارقة: العاصمة التي تمتلك أكبر كثافة لمؤسسات الحماية (وحدات حماية الطفل، النيابات المتخصصة، الخطوط الساخنة) هي أيضًا الأعلى تسجيلًا.

لا يعني ذلك أنها الأكثر عنفًا، بل الأكثر قدرة على رؤية العنف الارتفاع الحاد في الجيزة عام 2025 (30 حالة) مقابل انخفاض القاهرة (12 حالة) قد يشير إلى تباين في كفاءة آليات الإبلاغ بين المحافظتين، أو إلى تحول ديموغرافي حيث ترتكز لأسر الأكثر هشاشة اقتصاديًا في الجيزة .

- **محافظات الدلتا:**

الشرقية (50) **والدقهلية** (35) **والغربية** (46) **والمنوفية** (44) **والقليوبية** (44):تشكل كتلة متجانسة من حيث الكثافة والتسجيل.
البحيرة (20) **وكفر الشيخ** (20):أرقام أقل نسبيًا رغم كثافتهما السكانية.
دمياط (7):انخفاض حاد يعكس خصوصية جغرافية (مجتمع مغلق أكثر) أو ضعف في التوثيق الصحفي والتغطية الاخبارية .

محافظة البحيرة تسجل قفزة من 3 حالات عام 2022 إلى 13 حالة عام 2025 , و هذا قد يعكس كسر حاجز الصمت في منطقة كانت تعاني من "صفرية" وهمية سابقة .

- **محافظات الصعيد:**

الصعيد يُظهر أعلى درجات التقلب السنوي، وهو مؤشر على هشاشة آليات الحماية:

سوهاج :قفزة من 8 حالات (2022) إلى 12 (2023) ثم انخفاض إلى 6 (2024) وعودة إلى 9 (2025). هذا التذبذب يعكس غياب استراتيجية ثابتة للرصد.

قنا :في 2025 (19 حالة) بعد سنوات من الأرقام المنخفضة (12, 1, 2).
قد يعكس هذا انهيارًا في آلية "التستر" القبلية، حيث بدأت بعض الحالات في الخروج إلى النيابة بدلاً من الحل عرفيًا، وهو تطور إيجابي ظاهريًا لكنه يكشف عن حجم الجرائم المستترة سابقًا.

المنيا :ثبات نسبي مع قفزة في 2025 (14 حالة)، مما يؤكد تصاعدًا عامًا في الصعيد.

أسيوط :نموذج مختلف حيث قفزت الحالات فجأة إلى 11 حالة عام 2024 (مقابل 2 عام 2023)، مما قد يعكس حملة رصد صحفية محدودة وليست زيادة حقيقية.

- **مدن القناة:**

بورسعيد (8) **والإسماعيلية** (9) **والسويس** (5) :أرقام متدنية جدًا مقارنة بعدد السكان. السويس تحديدًا تسجل صفرًا في 2022 و2023, ثم 1 في 2024, ثم 4 في 2025.

هذا النمط (الصفر ثم الارتفاع التدريجي) هو نموذج لـ بداية كسر حاجز الإبلاغ في مجتمعات كانت تعتبر العنف "شأنًا خاصًا".

دمياط :الأدنى في الدلتا, مما يستدعي التساؤل: هل هو مجتمع أقل عنفًا أم أكثر قدرة على إخفائه أم يغيب عن التوثيق الاعلامي ؟

- **المحافظات الحدودية:**

الوادي الجديد (1), **جنوب سيناء** (1), **شمال سيناء** (2), **مطروح** (2), **البحر الأحمر** (3). هذه الأرقام شبه الصفرية لا تعكس واقعًا بقدر ما تعكس سيادة العرف القبلي, وغياب وحدات حماية الطفل الفاعلة, وصعوبة الوصول الجغرافي للمؤسسات القانونية, مما يجعل العنف ضد القاصرين/ات "غير موجود" إحصائيًا بينما هو موجود اجتماعيًا.

إحصاء وصفي بين سنة الجريمة ونوع الجريمة

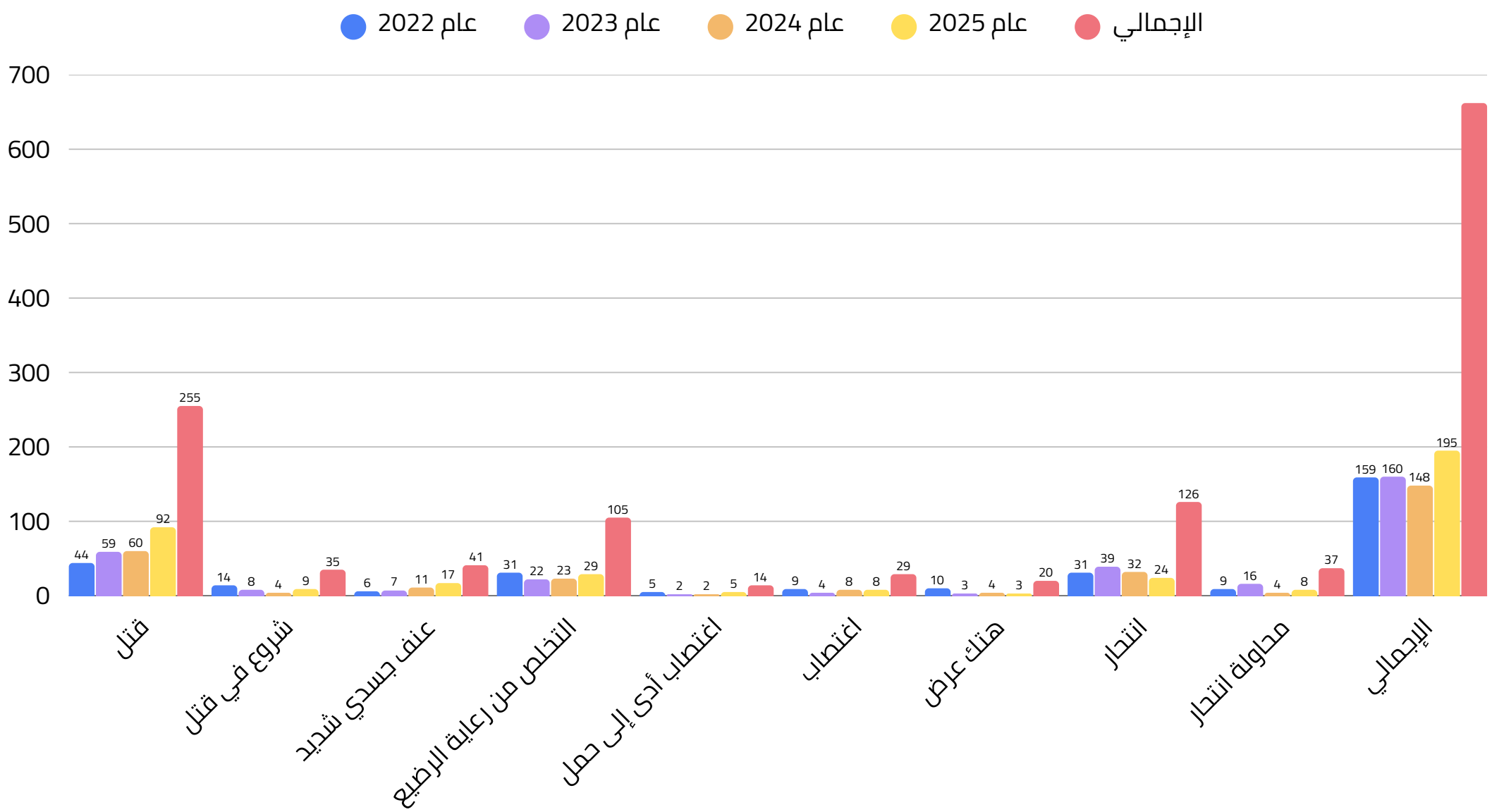

- **القتل:**

يسجل القتل أعلى الأرقام بإجمالي 255 حالة, مع قفزة في 2025 (92 حالة) مقارنة بـ 44 عام 2022.

هذا النمط يعكس ذروة السلطة الأبوية حيث يتحول القاصر/ات (خاصة الفتيات) إلى "شرف" يُدار بالقتل. الارتفاع المستمر (44 ← 59 ← 60 ← 92) لا يمكن تفسيره إلا بتصاعد منظومة العنف البنيوي حيث تصبح حياة القاصر/ة رخيصة في مواجهة "العار" المفترض. القفزة بنسبة 53% في عام 2025 وحده مؤشر على أن آليات الردع (القانون, العقوبات) فشلت تمامًا في ردع الجريمة الأكثر وحشية.

- **الانتحار ومحاولاته (العنف الموجه للذات) :**

انتحار: 126 حالة (31, 39, 32, 24) , **محاولة انتحار:** 37 حالة (9, 16, 4, 8) **انتحار القاصرين/ات** (خاصة الفتيات) هو نتاج عنف أ سري مباشر و غير مباشر)عندما تُغلق كل منافذ الحماية و الأمان أمام القاصر/ة داخل الأسرة لا حماية قانونية, لا مأوى آمن لا دعم نفسي يصبح الجسد هو الملاذ الأخير للهروب.

انخفاض حالات الانتحار في 2025 (24) مقابل ارتفاع القتل (92) قد يشير إلى تحول في نمط العنف تُقتل الفتاة على يد الأسرة. هذا التحول (من انتحار إلى قتل) هو مؤشر على تصاعد الرقابة الأبوية وإحكام السيطرة.

- **جرائم العنف الجنسي(الاغتصاب وهتك العرض):**

اغتصاب أدى إلى حمل: 14 حالة , اغتصاب: 29 حالة هتك عرض(اعتداء جنسي) : 20 حالة , الأرقام هنا في مجموع جرائم العنف الجنسي المبلغ عنها (63 حالة) لا يتجاوز 10% من الإجمالي، لكن هذا لا يعكس الواقع بقدر ما يعكس:
وصمة العار :التبليغ عن الاغتصاب (خاصة للقاصرات) يعني وصمة اجتماعية مدمرة للضحية وعائلتها.

الزواج "القسري":في الصعيد والدلتا, غالبًا ما يُحل الاغتصاب بالزواج القسري، مما يخرجه من الإحصاء الجنائي أو الجلسات العرفية والتعويضات المالية كشكل تأديبي.

انخفاض جرائم هتك العرض(الاعتداء الجنسي) من 10 حالات (2022) إلى 3 (2023-2025) لا يعني تراجعًا في الجريمة, بل تراجعًا في التبليغ أو التصنيف القانوني.

- **ضرب مبرح / إصابة جسيمة (عنف جسدي) :**

41 حالة إجمالاً, مع تصاعد ملحوظ: 6 (2022) ← 7 (2023) ← 11 (2024) ← 17 (2025).
هذا التصاعد (زيادة 183% من 2022 إلى 2025) هو الأكثر توافقًا مع التحليل الاقتصادي تحت الضغوط الاقتصادية (غلاء المعيشة, البطالة), يتحول جسد القاصر/ة خاصة الفتاة إلى ساحة للتفريغ العنيف. هذا النمط من العنف هو الأكثر في البنية الأبوية, حيث يُنظر إلى الضرب باعتباره "تأديبًا" وليس جريمة.

- **الشروع في القتل:**

انخفاض من 14 (2022) إلى 4 (2024) ثم 9 (2025).

الانخفاض في "الشروع" مقابل ارتفاع "القتل" الكامل هو مؤشر مقلق. قد يعني ذلك أن النية في القتل أصبحت أكثر حسمًا أي أن العنف الأسري تصاعد من "تهديد" إلى "تنفيذ" عندما يتراجع الشروع ويرتفع القتل، فهذا يعني أن آليات الردع (خوف الجاني من العقاب) أصبحت أقل فاعلية, وأن العنف وصل إلى مرحلة أكثر خطورة .

إحصاء وصفي بين سنة الجريمة وحالة الضحية

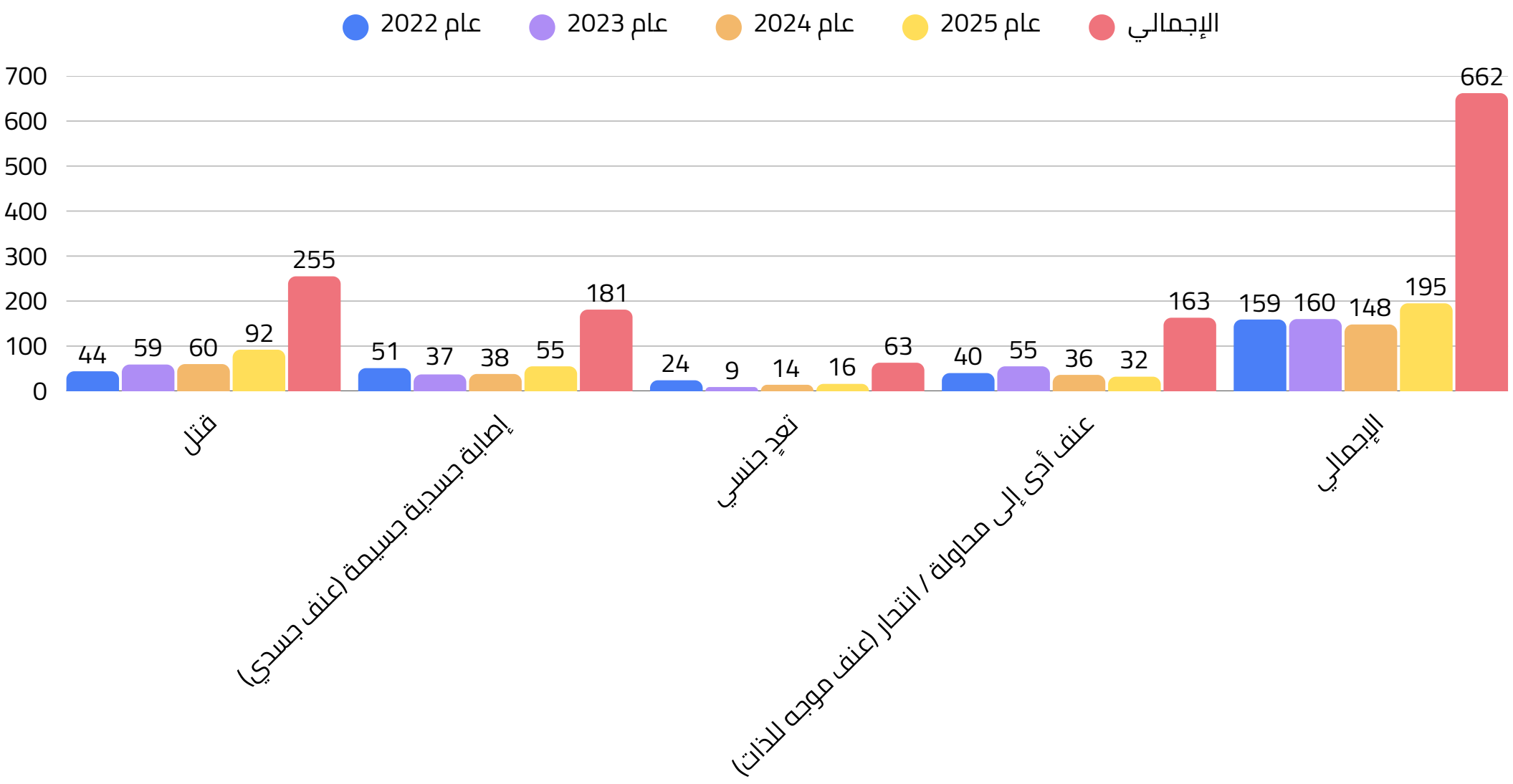

- **القتل (255 حالة)**

يتصاعد بشكل حاد في 2025 (92 حالة) ويعكس تحول العنف الأسري من "التأديب" إلى "الإعدام" في ظل أزمة اقتصادية تزيد من هشاشة القاصر داخل البنية الأبوية.

- **جرائم العنف الجنسي (63 حالة)**

هو الأدنى إحصائيًا لكنه الأكثر تغطية بالصمت؛ انخفاضه الوهمي يعكس أزمة تبليغ منهجية بسبب وصمة العار وإفلات الجناة (غالبًا أقارب) من العقاب.

- **جرائم العنف الجسدي (181)والعنف المؤدي للانتحار (163)**

القتل، انتحار القاصر (خاصة الفتاة) في سياق أبوي هو الرفض النهائي للخضوع. عندما تُغلق كل منافذ الحماية القانونية—يصبح الجسد هو المساحة الوحيدة الذي تملك القاصر/ة الحق في التصرف فيه. انخفاض الانتحار مقابل ارتفاع القتل يعني انخفاض في شكل وعي الأسر وغياب الرادع القانوني .

إحصاء وصفي بين سنة الجريمة ومكان ارتكاب الجريمة

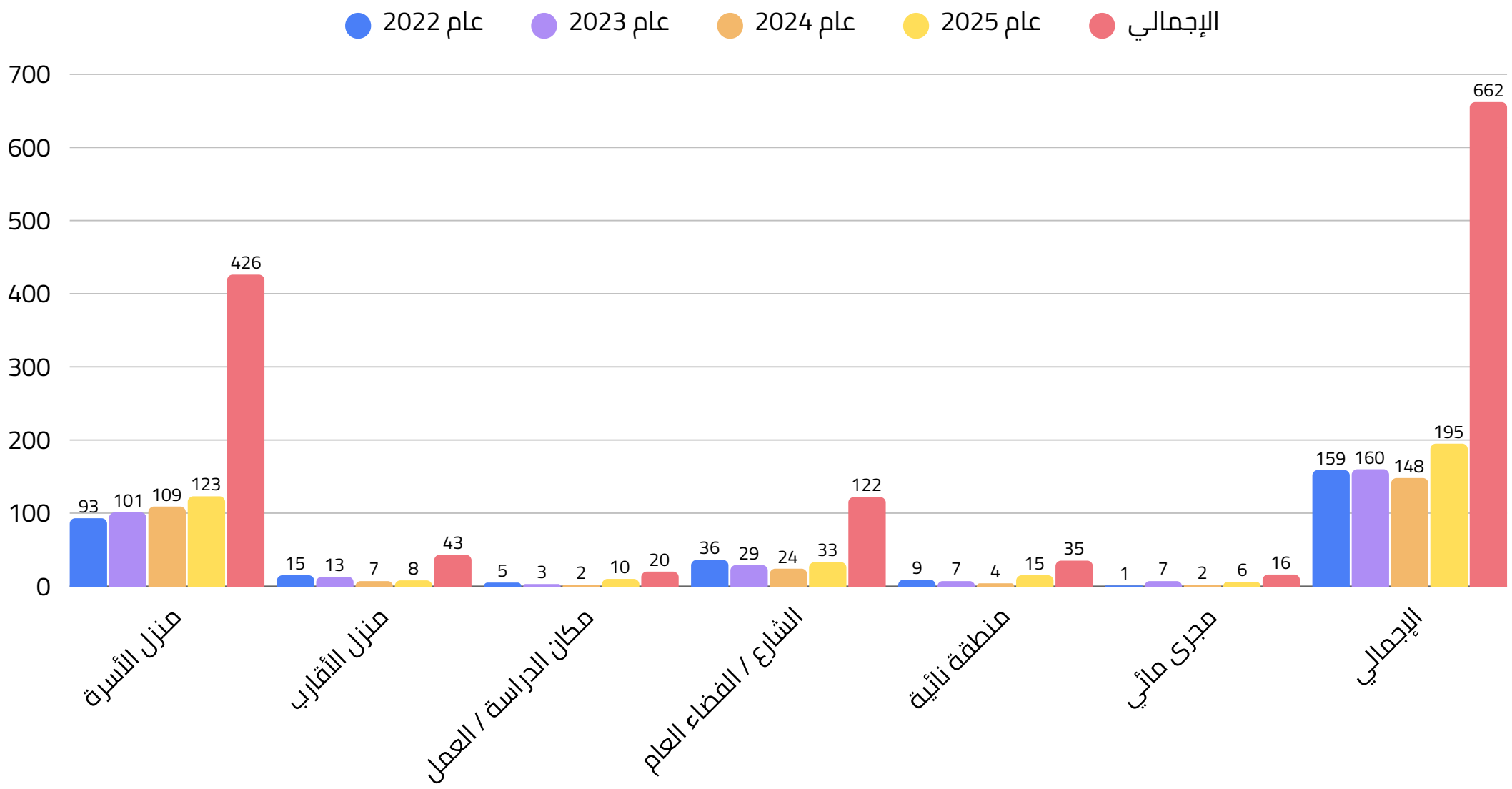

- **منزل الأسرة (426 حالة, 64%)**

هو المكان الأول لجرائم العنف, مع تصاعد سنوي بشكل منتظم (93←123) يكشف أن المنزل تحت غطاء الخصوصية ليس مكانًا آمنًا للقاصر/ة بل يعد من أخطر الفضاءات لغياب الاستجابة العاجلة لجهات الدعم وغياب التوعية المنظمة للقاصر/ة بطرق واشكال الحماية .

- **المنطاق النائية**

تزايدت من 4 إلى 15 حالة في 2025, مما يشير إلى تصاعد في جرائم التخطيط المسبق والإخفاء .

- **الشارع**

انخفض حتى 2024 ثم ارتفع في 2025, مما قد يعكس ارتفاع أنماط العنف وضعف في شكل الردع والحماية

- **مكان الدراسة**

تضاعف 5 مرات في 2025 (10 حالات), وهو مؤشر خطير على انهيار آليات الحماية في المؤسسات التعليمية.

إحصاء وصفي بين سنة الجريمة وطريقة ارتكاب الجريمة

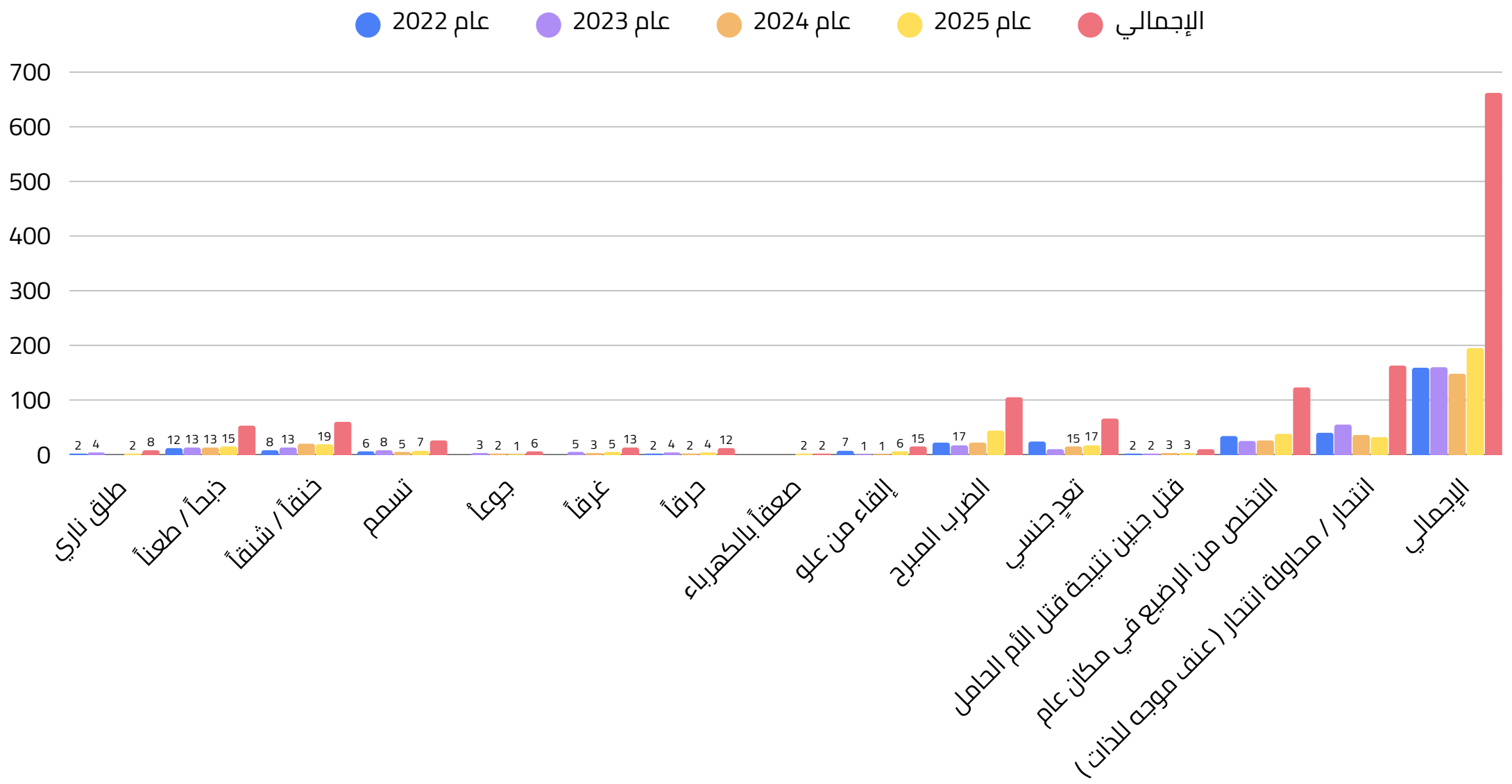

إحصاء وصفي بين سنة الجريمة ودوافع الجريمة

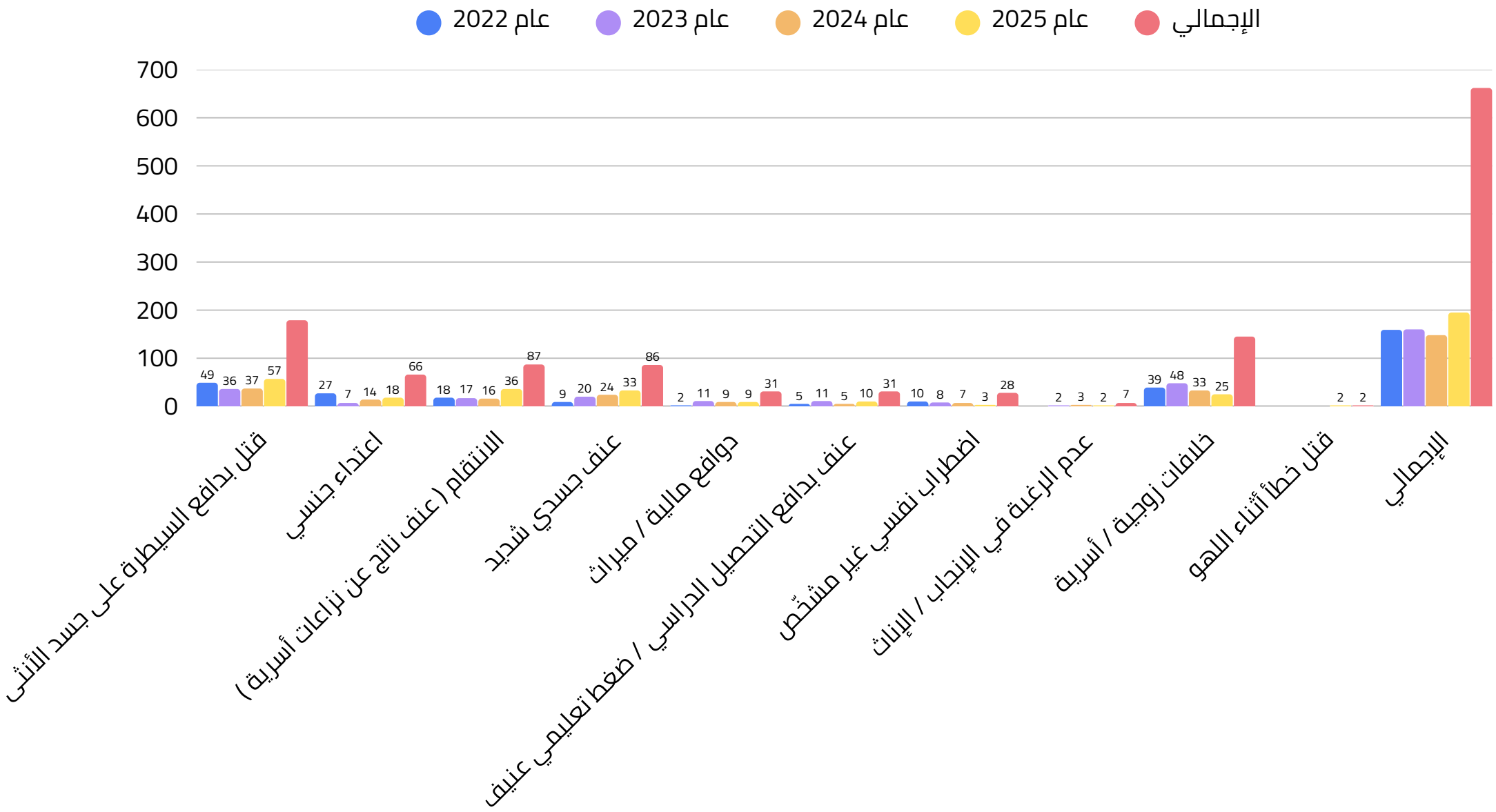

خلال الفترة من 2022 إلى 2025, بإجمالي 662 حالة, عن أنماط مقلقة من العنف البنيوي القائم على النوع الاجتماعي، والذي لا يمكن فهمه باعتباره مجرد حوادث فردية معزولة, بل كنتاج مباشر لبنية اجتماعية أبوية تعيد إنتاج السيطرة على أجساد الفتيات وتنظم علاقات القوة داخل الأسرة. يظهر بوضوح أن القتل بدافع السيطرة على جسد الأنثى، أو ما يُعرف بجرائم "الشرف", يمثل النسبة الأكبر من الحالات بإجمالي 179 جريمة, وهو ما يعكس استمرار النظر إلى جسد الفتاة كمساحة للضبط الاجتماعي وملكية عائلية, خاصة مع تصاعد هذه الجرائم في عام 2025. كما تشير الأرقام إلى أن الخلافات الأسرية (145 حالة) ودوافع الانتقام (87 حالة) والعنف الجسدي الشديد (86 حالة) تمثل مجتمعة نمطًا من استخدام العنف كأداة للسيطرة والتأديب داخل الأسرة, بما يحولها من فضاء مفترض للحماية إلى بيئة منتجة للعنف ومُطبِّعة معه .

في الوقت ذاته, يكشف وجود 66 حالة اعتداء جنسي عن بعد آخر من أبعاد العنف المسكوت عنه, والذي يُرجح أن يكون أقل من الواقع بسبب الوصم الاجتماعي وضعف آليات الإبلاغ, مما يعكس ثقافة الإفلات من العقاب والصمت القسري المفروض على الضحايا. كما تظهر الدوافع الاقتصادية, مثل النزاعات على الميراث (31 حالة). ولا يقل خطورة عن ذلك العنف المرتبط بالتحصيل الدراسي (31 حالة), والذي يعكس تحوّل التعليم من أداة تمكين إلى وسيلة ضغط وعقاب, خاصة في ظل توقعات اجتماعية صارمة تُفرض على القاصر/ة . كذلك فإن وجود حالات مرتبطة بعدم الرغبة في إنجاب الإناث, وإن كانت محدودة عدديًا (7 حالات), يظل مؤشرًا بالغ الخطورة على استمرار تفضيل الذكور كقيمة ثقافية راسخة.

إحصاء وصفي بين سنة الجريمة والنوع الاجتماعي للضحية

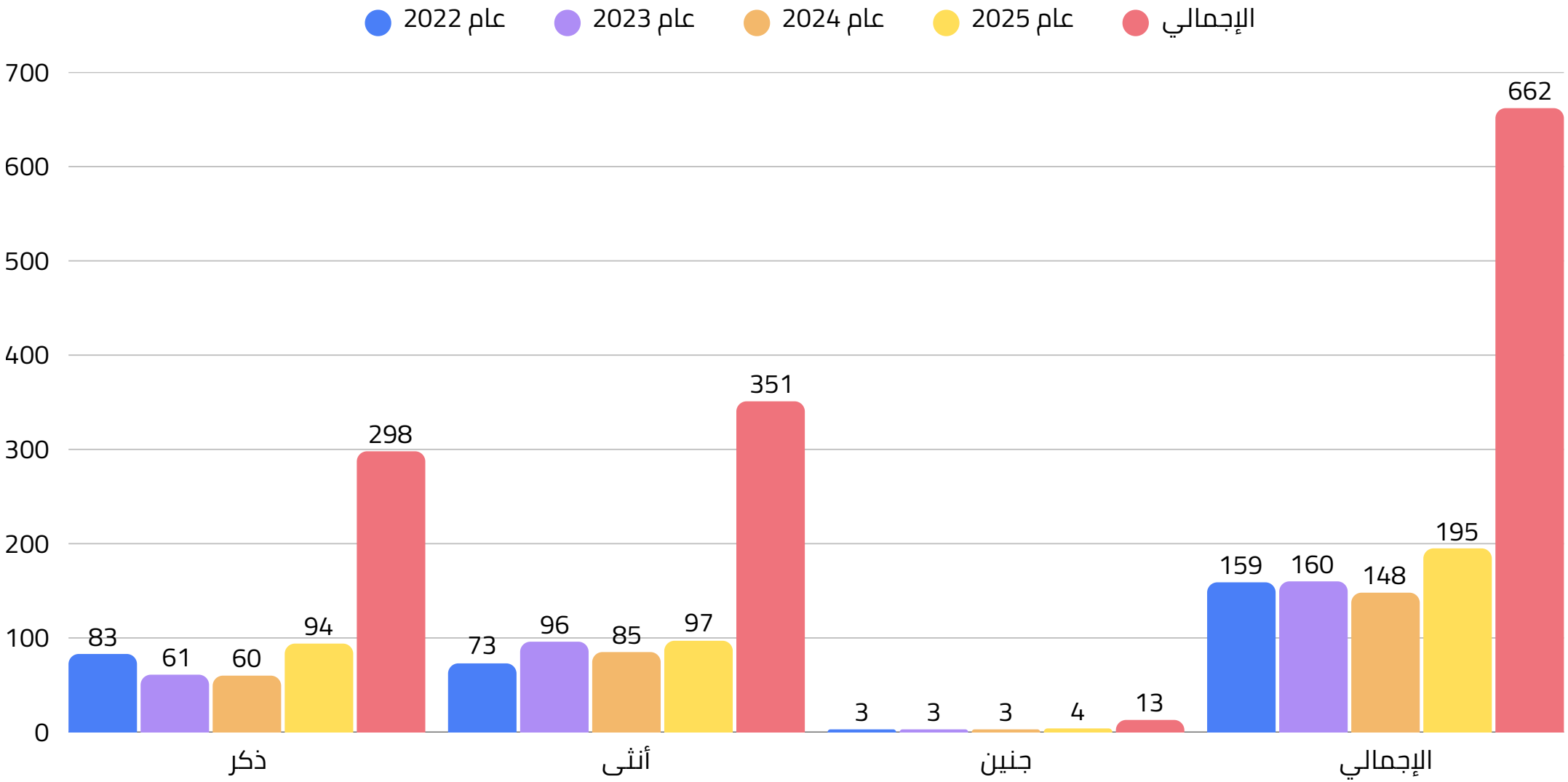

تكشف بيانات توزيع ضحايا جرائم العنف الأسري ضد القاصرين/ات في مصر خلال الفترة من 2022 إلى 2025 عن أبعاد جندرية واضحة في أنماط العنف, حيث بلغ إجمالي الضحايا 662 حالة, توزعت إلى 351 حالة من الإناث, و298 من الذكور, بالإضافة إلى 13 حالة لضحايا من الأجنة. ورغم أن العنف يطال كلا الجنسين، إلا أن ارتفاع عدد الضحايا من الإناث بشكل ملحوظ يعكس استمرار تعرض الفتيات لأشكال أكثر كثافة وتعقيدًا من العنف داخل المجال الأسري. كما يُلاحظ أن عدد الضحايا من الإناث شهد ارتفاعًا مستمرًا, ليصل إلى أعلى مستوياته في عام 2025 (97 حالة), وهو ما قد يشير إلى تصاعد أنماط العنف الموجه ضد الفتيات أو زيادة القدرة على رصده والإبلاغ عنه.

ما وجود حالات قتل أو عنف موجهة ضد الأجنة (13 حالة), فيحمل دلالة خطيرة على امتداد العنف الجندري إلى ما قبل الميلاد, خاصة في سياقات تفضيل الذكور أو رفض إنجاب الإناث, وهو ما يعكس أن التمييز الجندري لا يبدأ فقط في الطفولة, بل قد يبدأ منذ لحظة التكوين.

إحصاء وصفي بين سنة الجريمة والفئة العمرية للضحية

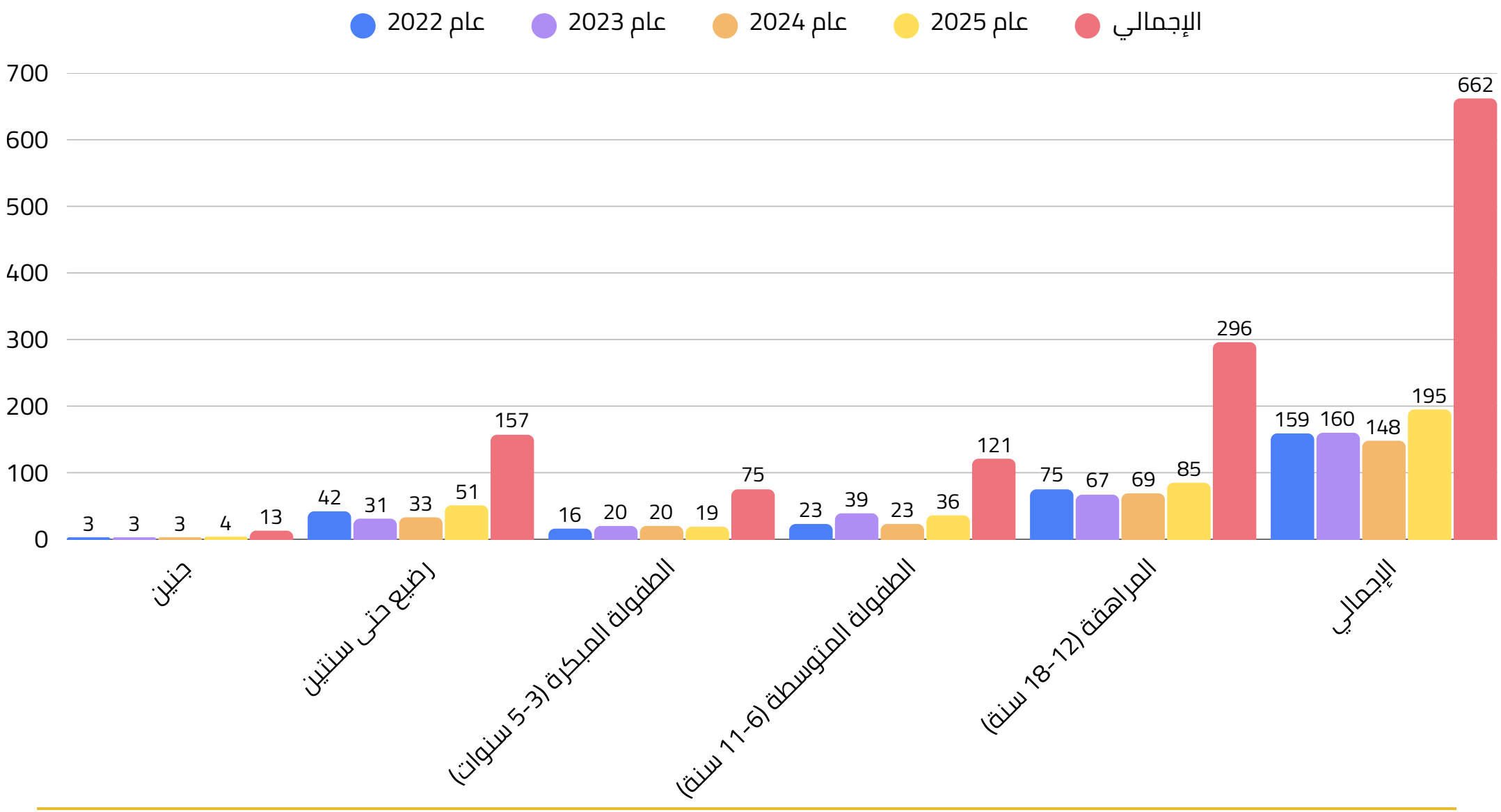

تكشف بيانات توزيع ضحايا جرائم العنف الأسري ضد القاصرين/ات في مصر خلال الفترة من 2022 إلى 2025 عن تباينات عمرية دالة تعكس طبيعة العنف وعلاقته بمراحل النمو المختلفة, حيث بلغ إجمالي الحالات 662 حالة, وتصدّرت فئة المراهقة (12–18 سنة) العدد الأكبر بإجمالي 296 حالة, تليها فئة الرضع حتى سنتين بـ157 حالة, ثم الطفولة المتوسطة (6–11 سنة) بـ121 حالة, فالطفولة المبكرة (3–5 سنوات) بـ75 حالة, وأخيرًا الأجنة بـ13 حالة. هذا التوزيع يشير إلى أن العنف لا يتركز في مرحلة واحدة, بل يمتد عبر دورة الحياة منذ ما قبل الميلاد, إلا أنه يأخذ أشكالًا أكثر وضوحًا وحدّة في مرحلتي المراهقة والطفولة المبكرة جدًا.

يمكن قراءة ارتفاع العنف في مرحلة المراهقة باعتباره مرتبطًا بمحاولات الضبط والسيطرة, خاصة على الفتيات, في ظل تحولات الجسد والهوية, حيث تصبح هذه المرحلة ساحة للصراع بين السلطة الأبوية واستقلالية الفرد. كما أن ارتفاع الأرقام في فئة الرضع حتى سنتين (157 حالة) يكشف عن هشاشة شديدة في هذه المرحلة, حيث يعتمد الطفل/ة كليًا على مقدمي الرعاية, مما يجعل أي خلل في بنية الحماية الأسرية أو الضغوط الاقتصادية والاجتماعية يتحول مباشرة إلى عنف.

إحصاء وصفي بين سنة الجريمة ودرجة القرابة مع مرتكب/ة الجريمة

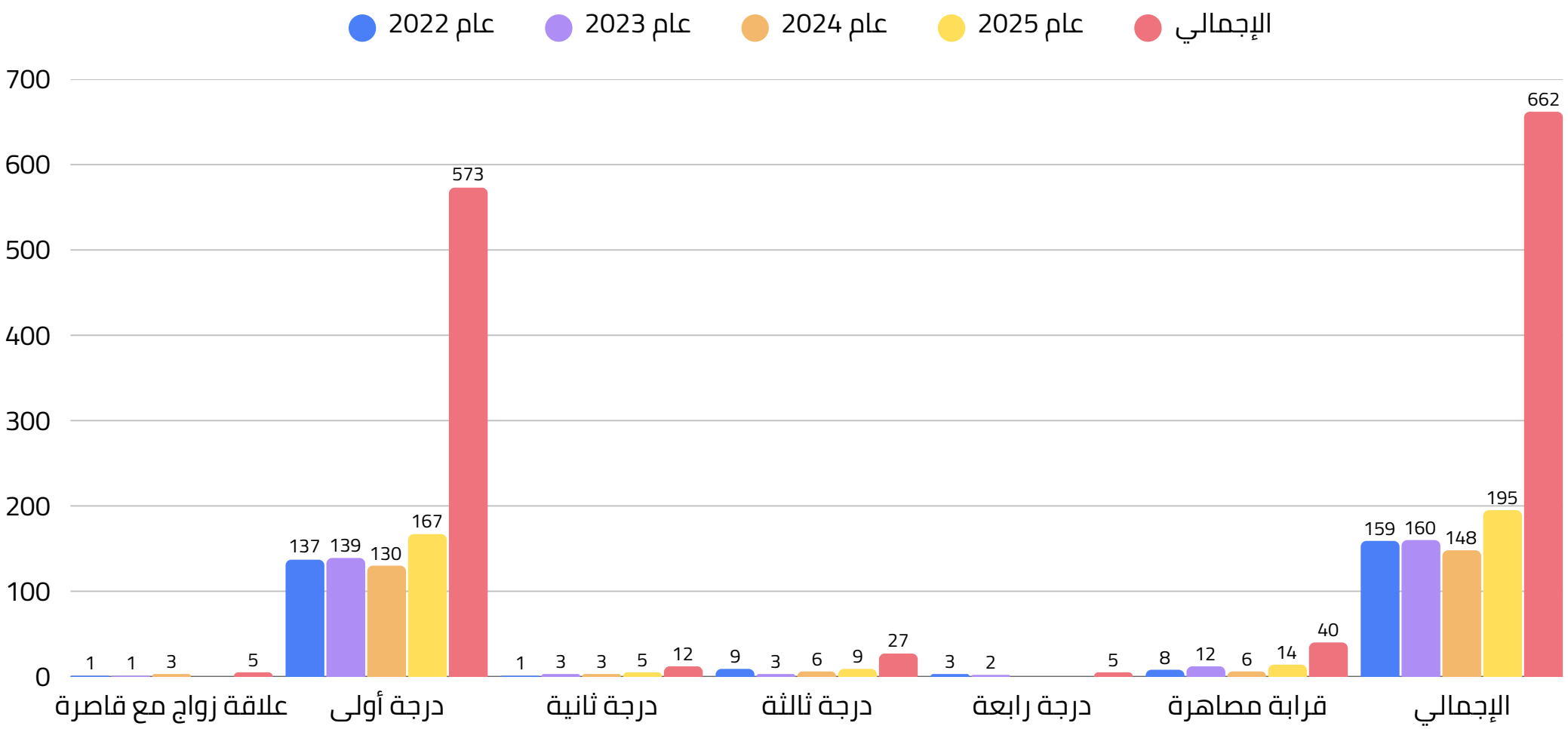

تكشف بيانات العلاقة بين الضحية ومرتكب/ة الجريمة في جرائم العنف الأسري ضد القاصرين/ات في مصر (2022–2025) عن نمط بالغ الدلالة, حيث تقع الغالبية الساحقة من الجرائم داخل الدائرة الأسرية المباشرة. إذ تمثل جرائم الأقارب من الدرجة الأولى النسبة الأكبر بفارق واسع (573 حالة من إجمالي 662), ما يؤكد أن الخطر الأساسي لا يأتي من الخارج, بل من داخل الفضاء الذي يُفترض أن يكون الأكثر أمانًا وحماية للطفل/ة. كما يُلاحظ تصاعد هذا النوع من العنف في عام 2025 (167 حالة), وهو ما قد يعكس إما زيادة في معدلات العنف أو تحسنًا نسبيًا في الرصد والتوثيق.

تعكس هذه الأرقام بنية السلطة داخل الأسرة, حيث تتداخل علاقات الرعاية مع علاقات السيطرة, خاصة في السياقات الأبوية التي تمنح أولياء الأمور سلطة شبه مطلقة على الأطفال, وبالأخص الفتيات. هذا النمط يجعل من الصعب على الضحايا الإبلاغ أو الهروب, نظرًا لاعتمادهم الكامل على الجناة اقتصاديًا واجتماعيًا, فضلًا عن الضغوط الثقافية التي تفرض الصمت حفاظًا على "تماسك الأسرة".

أما بقية الدرجات القرابية (الثانية, الثالثة, الرابعة) فتمثل أعدادًا أقل (12, 27, و5 حالات على التوالي), لكنها تظل مؤشرًا على اتساع دائرة العنف داخل الشبكة العائلية الممتدة. كما أن وجود 40 حالة مرتبطة بقرابة المصاهرة يكشف عن هشاشة أوضاع الأطفال داخل العلاقات الأسرية المركبة, مثل الأسر الممتدة أو حالات الزواج الثاني, حيث قد تتضاعف مخاطر العنف نتيجة ضعف الروابط العاطفية أو غياب الحماية الكافية.

وفيما يتعلق بحالات الزواج من قاصرات (5 حالات)، فهي رغم محدودية عددها، تحمل دلالة خطيرة على أشكال من العنف المقنن اجتماعيًا، حيث يتم شرعنة علاقات غير متكافئة في السلطة والعمر، مما يعرض الفتيات لانتهاكات متعددة تحت غطاء "الزواج" بالإضافة لغياب تشريع واضح لتجريم تزويج القاصرات .

إحصاء وصفي بين سنة الجريمة والشراكة في الجريمة

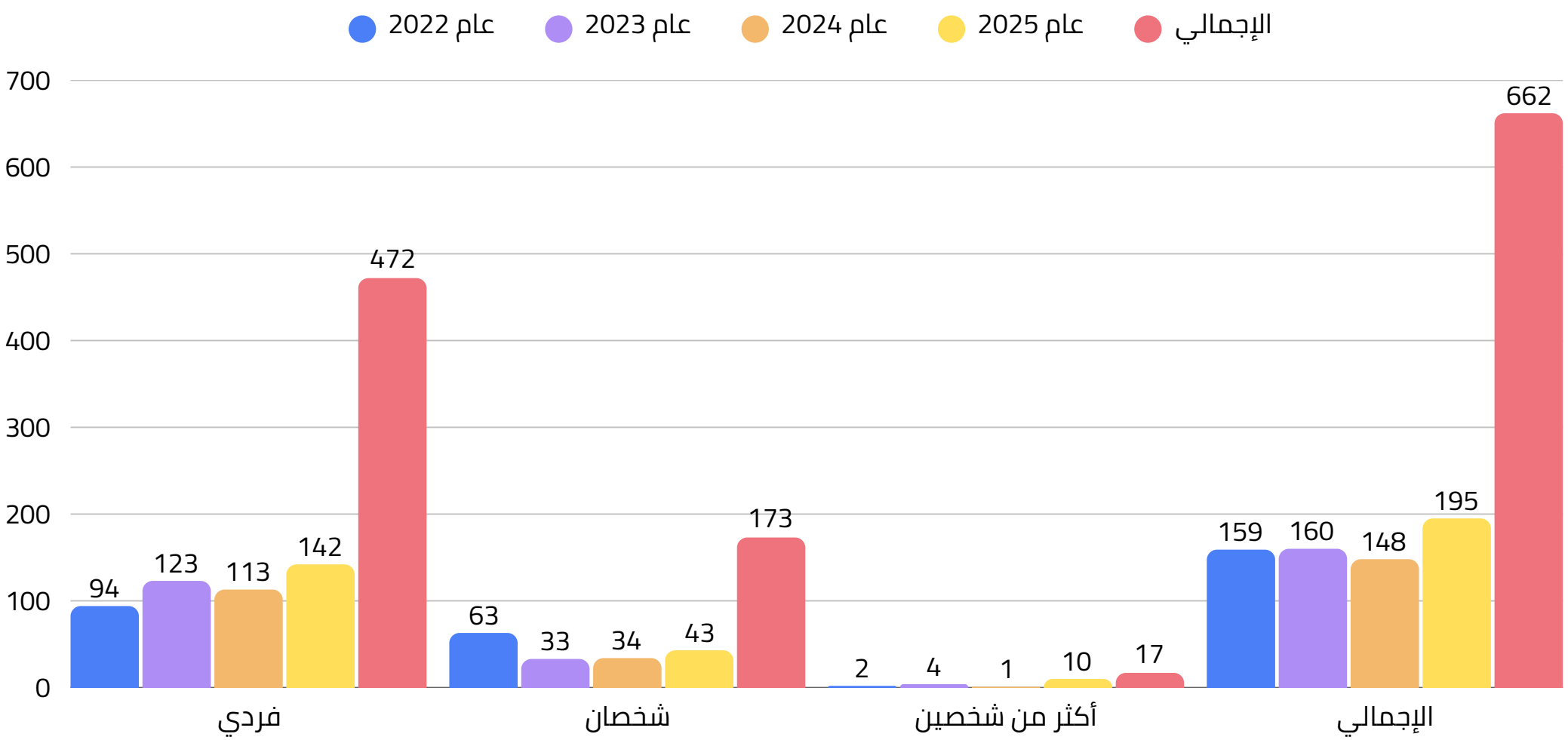

تكشف بيانات الشراكة في ارتكاب جرائم العنف الأسري ضد القاصرين/ات في مصر (2022–2025) عن نمط مهم في طبيعة هذا العنف, حيث تُرتكب الغالبية العظمى من الجرائم بشكل فردي بإجمالي 472 حالة من أصل 662, وهو ما يشير إلى أن العنف غالبًا ما يُمارس داخل علاقات مباشرة بين الجاني والضحية, دون الحاجة إلى تواطؤ جماعي. هذا النمط يعكس تمركز السلطة داخل الأسرة في يد فرد واحد (غالبًا ولي الأمر), بما يسمح له بممارسة العنف بشكل منفرد في ظل غياب آليات رقابة أو مساءلة فعالة.

في المقابل, تشير 173 حالة ارتُكبت بمشاركة شخصين, و17 حالة شارك فيها أكثر من شخصين, إلى وجود أنماط من العنف التشاركي أو "المُطَبَّع اجتماعيًا", حيث لا يُنظر إلى العنف باعتباره سلوكًا مرفوضًا, بل قد يتم التواطؤ عليه أو تبريره داخل الأسرة أو الدائرة القريبة. مكتسب هذا النوع من العنف دلالة خاصة, إذ يعكس كيف يمكن أن تتحول البنية الأسرية نفسها إلى شبكة داعمة للعنف, سواء بالصمت أو المشاركة الفعلية, خاصة في الحالات المرتبطة بـ"تأديب" الفتيات أو فرض السيطرة عليهن.

كما يُلاحظ ارتفاع نسبي في الجرائم الفردية في عام 2025 (142 حالة), إلى جانب زيادة ملحوظة في الجرائم التي شارك فيها أكثر من شخصين (10 حالات), وهو ما قد يشير إلى تصاعد في حدة العنف أو تحولات في أنماطه, حيث يصبح العنف أحيانًا فعلاً جماعيًا يعكس قبولًا أوسع له داخل بعض البيئات.

إحصاء وصفي بين سنة الجريمة والنوع الاجتماعي لمرتكب/ة الجريمة الرئيسي

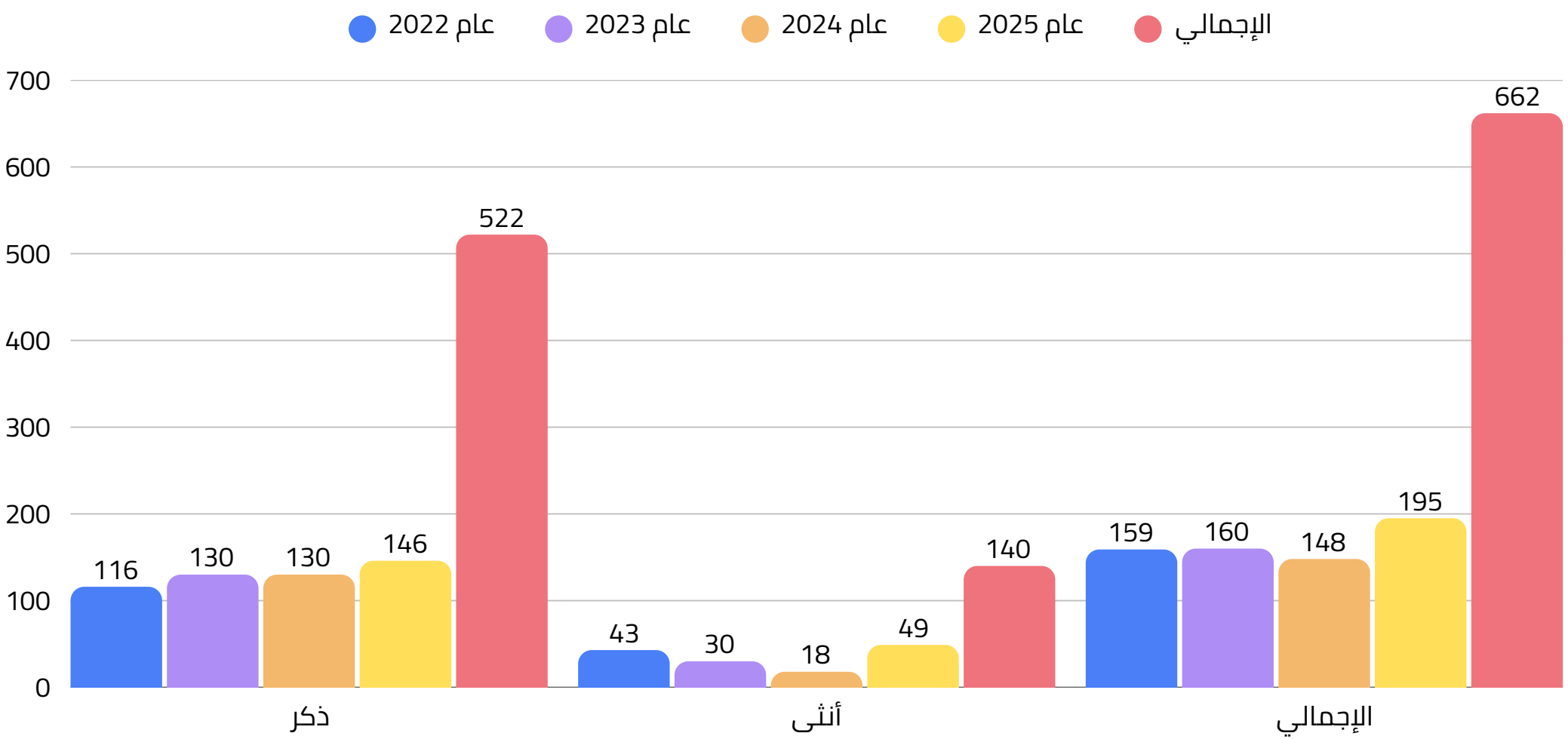

تكشف البيانات عن أن العنف الأسري ضد القاصرين/ات في مصر خلال الفترة (2022–2025) يرتبط ببنية نظام أبوي يمنح الذكور موقع السيطرة داخل الأسرة, وهو ما يفسر استحواذهم على نحو 79% من الجرائم, بما يعكس ترسيخ علاقات القوة غير المتكافئة وأشكال التنشئة التي تشرعن العنف كأداة للضبط والسيطرة. في المقابل, لا يُقرأ انخفاض ثم ارتفاع نسب الإناث كتحول نحو "عنف من النساء", بل كنتاج لشروط اجتماعية ضاغطة تُحاصر النساء داخل أدوار الرعاية دون دعم كافٍ, ما يجعلهن أحيانًا فاعلات ضمن منظومة العنف ذاتها لا خارجها. كما أن القفزة في 2025 قد تعكس تزايد الوعي أو الإبلاغ بقدر ما تعكس تفاقمًا فعليًا, وهو ما ينسجم مع الطرح النسوي الذي يرى العنف الأسري ليس حوادث فردية بل بنية اجتماعية متجذرة تتطلب تفكيك علاقات السلطة داخل الأسرة, وتمكين النساء, وإعادة صياغة مفاهيم الذكورة بعيدًا عن العنف والسيطرة.

إحصاء وصفي بين سنة الجريمة والفئة العمرية لمرتكب/ة الجريمة الرئيسي

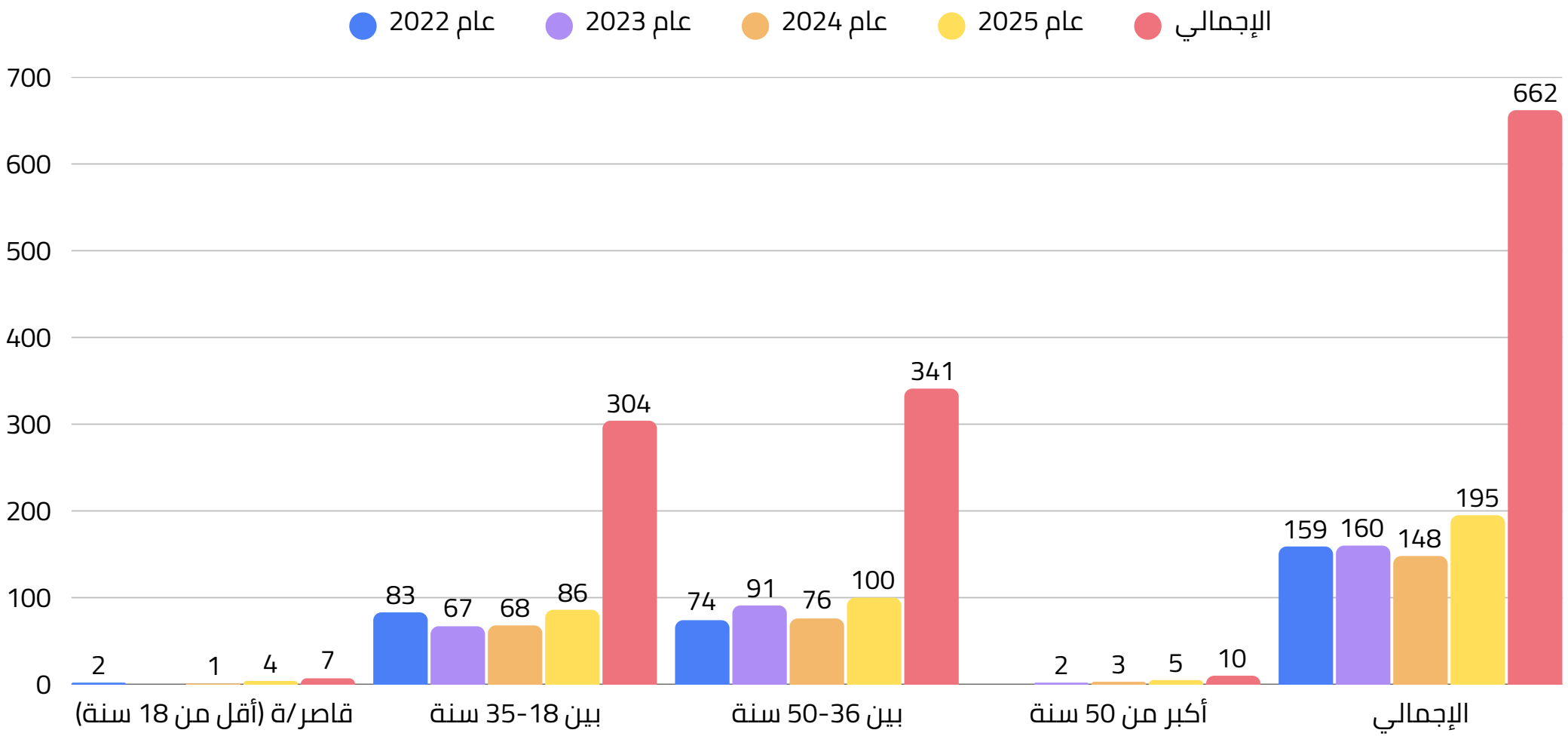

تكشف البيانات أن العنف الأسري ضد القاصرين/ات في مصر خلال (2022–2025) يتمركز أساسًا في الفئات العمرية المنتِجة و **المسؤولة أسريًا (18–50 سنة)**, حيث تمثل الفئتان (18–35) و(36–50) معًا **645** من أصل 662 حالة (97%), مع ازدياد نسبي للفئة (36–50) (341 حالة) مقارنة بـ(18–35) (304 حالة), ما يشير إلى أن العنف يرتبط بمواقع السلطة والرعاية داخل الأسرة أكثر من كونه سلوكًا هامشيًا. الفئة (36–50) تحديدًا تعكس ذروة الأدوار الأبوية/الأمومية وضغوط الإعالة و السلطوية في اتخاذ القرار, وهو ما قد يفسر ارتفاعها المستمر, خاصة مع بلوغها أعلى مستوى في 2025 (100 حالة).

أما الفئة (18–35) فتعكس بدورها انتقال الأفراد إلى أدوار أسرية حديثة مع هشاشة اقتصادية ونفسية نسبية, ما يفسر حضورها الكبير (304 حالة) واستمرارها عبر السنوات. في المقابل, يظل العنف من قبل القُصّر (18) هامشيًا جدًا (7 حالات فقط), وكذلك من هم فوق 50 (10 حالات), بما يعزز فكرة **أن العنف ليس مرتبطًا بالعمر البيولوجي بقدر ارتباطه بالموقع داخل بنية السلطة الأسرية.**

كما أن الارتفاع العام في 2025 (195 حالة) عبر معظم الفئات, وخاصة (36–50) و(18–35), قد يعكس تزايد الضغوط الاجتماعية/الاقتصادية أو تحسن آليات الرصد, لكنه في الحالتين يؤكد أن الظاهرة بنيوية ومتمركزة في قلب العلاقات الأسرية, ما يستدعي تدخلات تستهدف دعم مقدمي الرعاية في منتصف العمر, وإعادة تشكيل أنماط التنشئة وإدارة الضغوط داخل الأسرة.

إحصاء وصفي بين سنة الجريمة والحكم القضائي

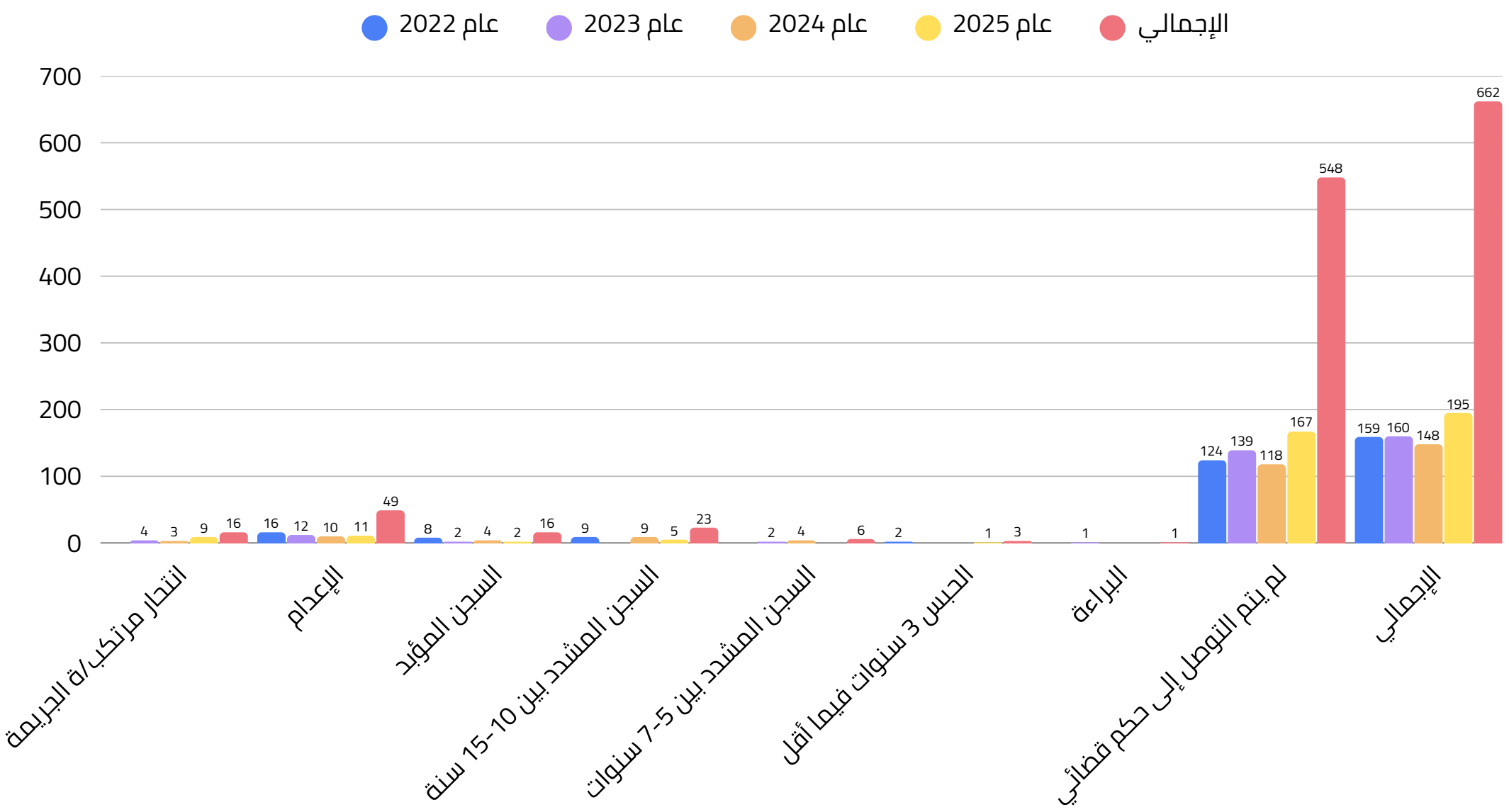

تكشف البيانات، عند قراءتها من منظور نسوي-قانوني، عن مفارقة لافتة؛ إذ يهيمن بند "لم يتم التوصل إلى حكم قضائي" على الغالبية الساحقة من الحالات (548 من 662 ≈ 83%)، ما يشير إلى فجوة كبيرة بين وقوع العنف ومساءلته القضائية، وهي فجوة تُفسَّر نسويًا بضعف وصول الضحايا—وخاصة القُصّر—إلى العدالة داخل منظومة قد تعيد إنتاج علاقات القوة الأسرية بدل تفكيكها. في المقابل، يظهر حضور عقوبة الإعدام (49 حالة)كأكثر الأحكام النهائية وضوحًا، ما يعكس ميلًا عقابيًا شديدًا في الحالات القصوى، لكنه لا يعالج الجذور البنيوية للعنف. كما أن محدودية الأحكام الأخرى (المؤبد، السجن المشدد، الأحكام القصيرة، والبراءة شبه المنعدمة) توحي بأن النظام القضائي يتأرجح بين حدّين: تشدد شديد في قلة من القضايا مقابل تعثر أو بطء إجرائي في الأغلبية.

ويُعدّ ارتفاع حالات انتحار الجناة (16 حالة) مؤشرًا إضافيًا على غياب التدخلات الوقائية المبكرة والدعم النفسي والاجتماعي، وهي عناصر تؤكد مقاربة ضرورية لفهم العنف كنتاج لضغوط وبُنى غير متكافئة داخل الأسرة. أما القفزة في 2025 (195 حالة إجمالية و167 دون حكم)، فتعزز فرضية أن المشكلة ليست فقط في حجم العنف بل في قدرة المنظومة القانونية والاجتماعية على الاستجابة له، ما يستدعي سياسات تركز على تسريع التقاضي، حماية الضحايا، وتمكينهم من الإبلاغ إلى جانب تفكيك علاقات الهيمنة داخل الأسرة بدل الاكتفاء بالعقاب بعد وقوع الجريمة.

إحصاء وصفي بين الإقليم الجغرافي ونوع الجريمة

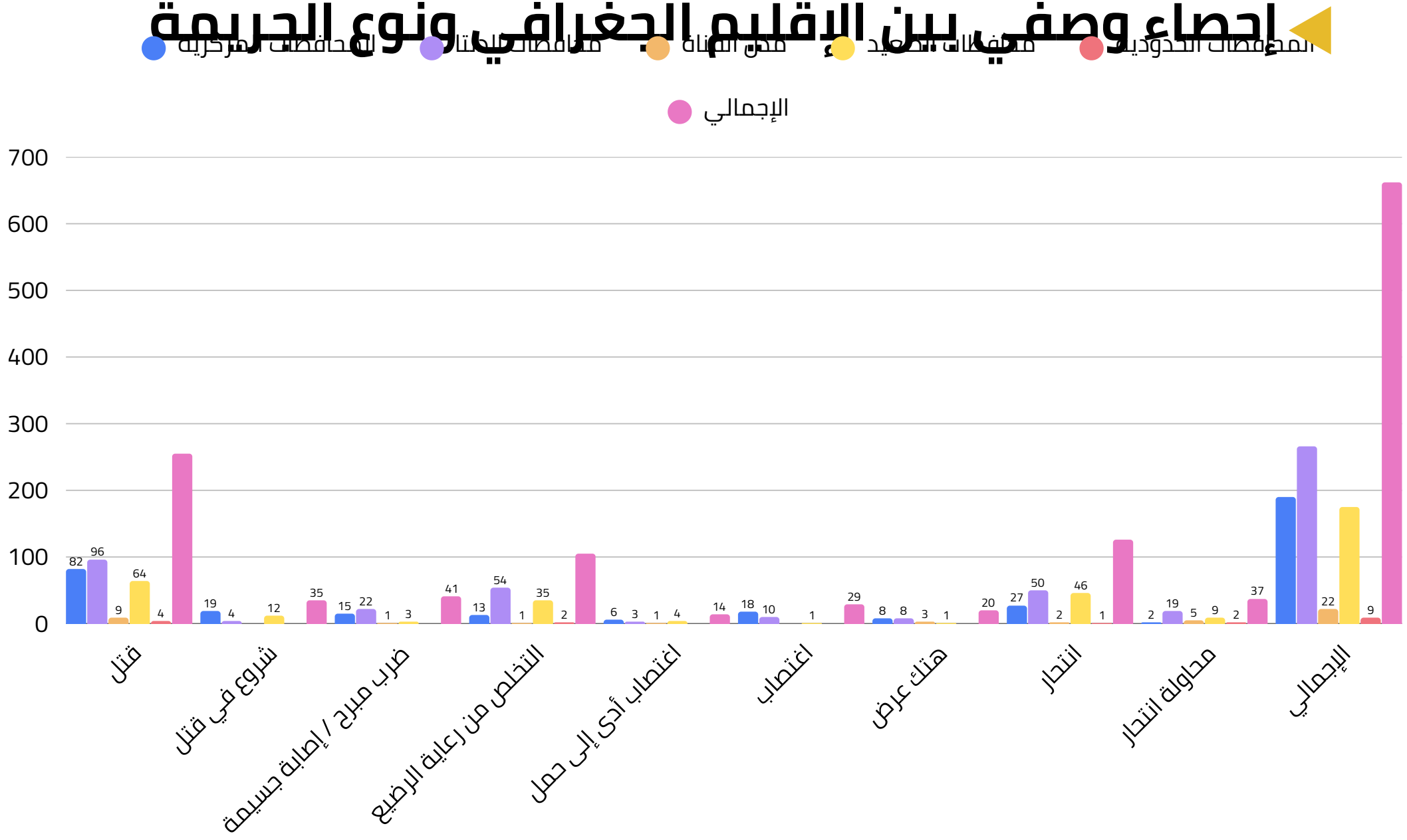

تكشف البيانات عن تداخل واضح بين **الموقع الجغرافي وبنية السلطة الاجتماعية** في تشكيل أنماط العنف الأسري ضد القاصرين/ات؛ إذ تستحوذ محافظات الدلتا (266 حالة) ثم المركزية (190 حالة) والصعيد (175 حالة) على الغالبية الساحقة من الجرائم, ما يعكس تمركز العنف في المناطق ذات الكثافة السكانية الأعلى, لكن مع اختلاف نوعي في أشكال العنف.

فجرائم مثل القتل **(255 حالة) و التخلص من رعاية الرضيع (105 حالات) و الانتحار (126 حالة)** تظهر بقوة في الدلتا والصعيد, وهو ما يمكن تفسيره بضغط الأدوار الجندرية التقليدية, خاصة على النساء كحاضنات للرعاية في ظل محدودية الدعم الاقتصادي والاجتماعي, ما قد يدفع إلى أنماط عنف مرتبطة بالإهمال أو الانهيار النفسي. في المقابل, تبرز الجرائم ذات الطابع الجنسي (كالاغتصاب وهتك العرض) بشكل أكبر نسبيًا في المحافظات المركزية, وهو ما قد يعكس ديناميكيات حضرية مختلفة تتعلق بالمساحة الخاصة/العامة وعلاقات القوة داخلها.

كما أن ضعف تمثيل المحافظات الحدودية (9 حالات فقط) لا يعني انخفاضًا حقيقيًا بقدر ما قد يشير إلى **تحديات في الإبلاغ والوصول للعدالة.** إجمالًا, يوضح التوزيع الجغرافي أن العنف ليس ظاهرة موحدة, بل يتشكل وفق السياقات المحلية, حيث تتقاطع **قضايا النوع الاجتماعي مع المكان** لإنتاج أنماط مختلفة من العنف, ما يستدعي تدخلات حساسة جغرافيًا وجندريًا, تركز على دعم النساء داخل أدوار الرعاية, وتوسيع شبكات الحماية والإبلاغ, خصوصًا في المناطق الأقل ظهورًا إحصائيًا.

إحصاء وصفي بين الإقليم الجغرافي وحالة الضحية

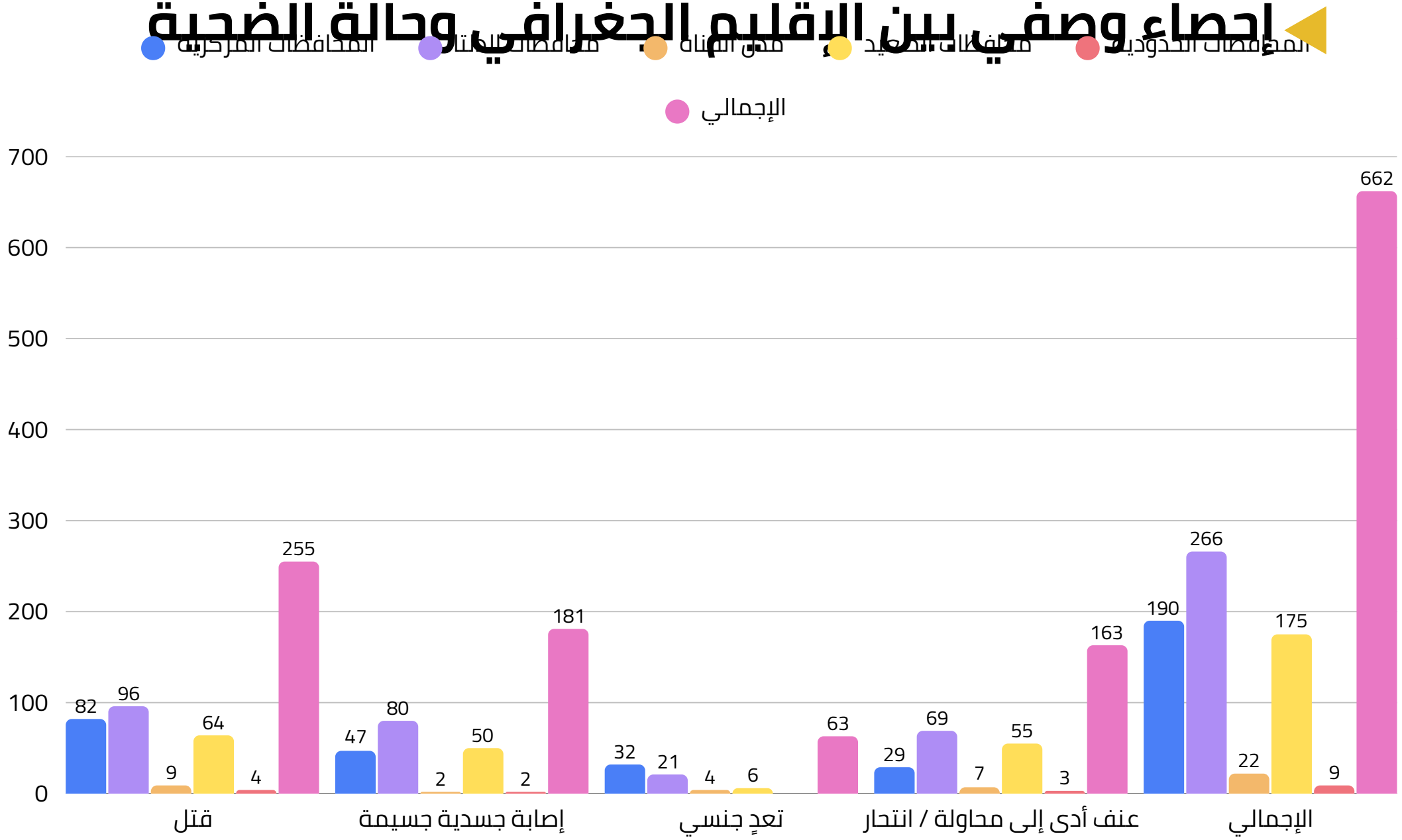

تكشف هذه البيانات أن **شدة العنف ضد القاصرين/ات (وليس فقط حدوثه)** ترتبط بشكل واضح بالبنية الاجتماعية والاقتصادية لكل إقليم, حيث تتركز أخطر النتائج وخاصة **القتل (255 حالة)** في محافظات الدلتا (96) ثم المركزية (82) فالصعيد (64), ما يشير إلى أن الكثافة السكانية لا تفسر وحدها الظاهرة, بل تتداخل معها **ديناميكيات السلطة داخل الأسرة** وأنماط الضبط الاجتماعي. كما أن ارتفاع حالات **الإصابة الجسدية الجسيمة (181 حالة)** في الدلتا (80) والمركز (47) يعكس حضور أنماط عنف "تأديبي" متجذرة في الثقافة الأبوية, حيث يُستخدم العنف كوسيلة للسيطرة على القُصّر. في المقابل, يظهر **التعدي الجنسي (63 حالة)** بشكل أكبر نسبيًا في المحافظات المركزية (32), وهو ما قد يرتبط بخصوصية الفضاءات الحضرية وتعقيد العلاقات داخلها, بينما يظل منخفضًا في الصعيد (6) والحدودية (0), وهو ما قد يعكس ضعف الإبلاغ لا انخفاض الجريمة. أما **العنف المؤدي إلى الانتحار أو محاولته (163 حالة)** فيرتفع بوضوح في الدلتا (69) والصعيد (55), ما يشير إلى أثر الضغوط الاجتماعية والنفسية الممتدة داخل بيئات أقل دعمًا نفسيًا ومؤسسيًا. إجمالًا, توضح البيانات **أن نوع العنف ونتائجه يختلفان جغرافيًا** وفق تقاطع النوع الاجتماعي مع الظروف المحلية, حيث تتشكل الخبرة العنيفة للقُصّر داخل سياقات غير متكافئة من السلطة والموارد, وهو ما يستدعي تدخلات حساسة مكانيًا تركز على الحماية, والدعم النفسي, وتمكين الفئات الأضعف داخل الأسرة.

إحصاء وصفي بين الإقليم الجغرافي ومكان ارتكاب الجريمة

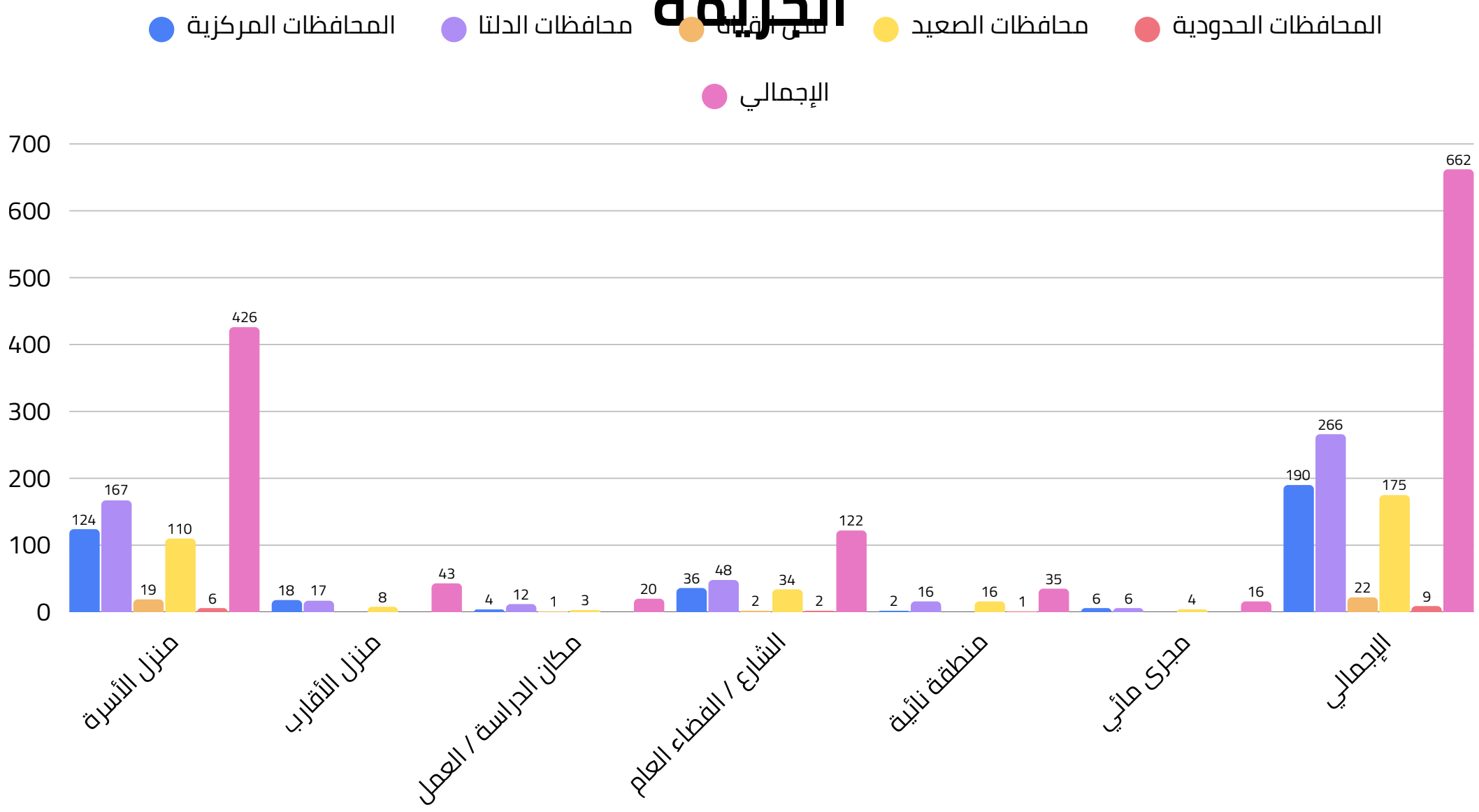

تكشف البيانات **أن المنزل ليس مجرد فضاء خاص بل هو المركز الرئيسي لإنتاج العنف** ضد القاصرين/ات, حيث وقعت الغالبية الساحقة من الجرائم داخل **منزل الأسرة (426 من 662 ≈ 64%)**, خاصة في الدلتا (167) ثم الصعيد (110) فالمركز (124), وهو ما يعكس أن أخطر أشكال العنف تحدث داخل العلاقات التي يُفترض أنها قائمة على الحماية والرعاية. يُفسَّر ذلك بأن المنزل في المجتمعات الأبوية قد يتحول **إلى حيّز مغلق للسلطة غير الخاضعة للمساءلة**, حيث تقل الرقابة الخارجية ويصعب الإبلاغ, خصوصًا بالنسبة للأطفال. في المقابل,**يظهر الشارع/الفضاء العام (122 حالة)** كمساحة عنف ثانية, لكن بدرجة أقل, ما يشير إلى أن الخطر ليس خارجيًا بالأساس بل "داخليًا". كما أن وجود الجرائم في **منازل الأقارب (43)** يعكس امتداد علاقات السلطة خارج الأسرة النووية إلى شبكة القرابة, بينما يظل العنف في **أماكن الدراسة/العمل (20)** محدودًا نسبيًا, ربما بسبب وجود رقابة مؤسسية أكبر.

أما **المناطق النائية (35)** فتظهر فيها أنماط عنف مرتبطة بالعزلة وضعف الوصول للخدمات, خاصة في الدلتا والصعيد في حين تكاد المحافظات الحدودية تختفي إحصائيًا (9 حالات فقط), ما يرجح ضعف الإبلاغ لا غياب الظاهرة. إجمالًا, توضح البيانات **أن العنف يتجذر حيث تقل الشفافية وتزداد السلطة غير المتكافئة**, وأن حماية القُصّر تتطلب كسر ثنائية "الخاص/العام" عبر إدخال آليات رقابة ودعم داخل الفضاء المنزلي نفسه, وليس الاكتفاء بالتركيز على المخاطر الخارجية.

إحصاء وصفي بين الإقليم الجغرافي وطريقة ارتكاب الجريمة

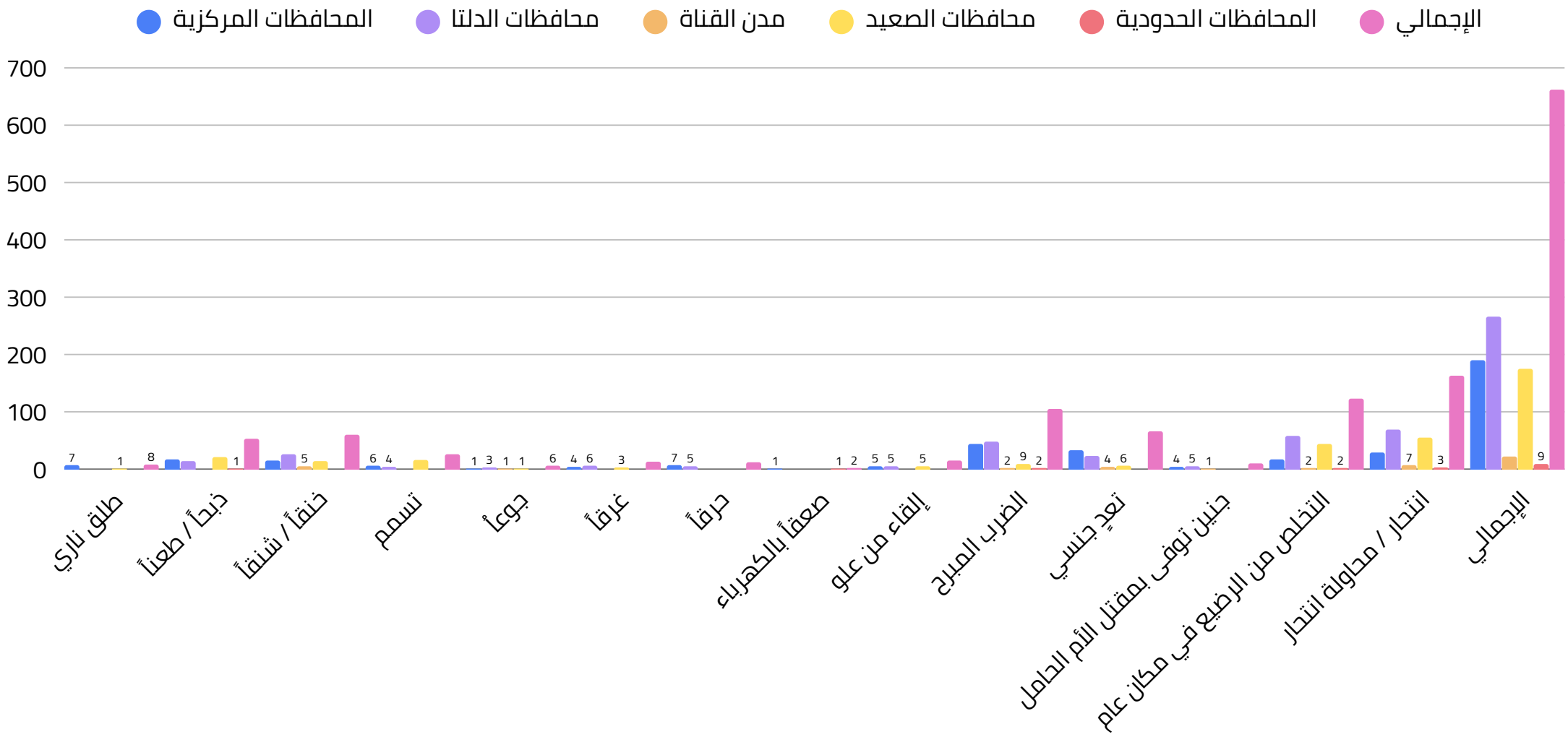

تكشف البيانات أن **طرق ارتكاب الجرائم ليست عشوائية بل تعكس أنماطًا بنيوية للسيطرة داخل الأسرة**؛ إذ يتصدر **الضرب المبرح (105 حالات)** والتخلص من **الرضيع (123 حالة) والانتحار/محاولته (163 حالة)**، وهي أشكال ترتبط مباشرة بعلاقات الرعاية والاعتماد، ما يشير إلى أن العنف يُمارس غالبًا كأداة "تأديب" أو نتيجة انهيار نفسي داخل بيئة أسرية مغلقة. كما أن انتشار وسائل مثل **الخنق/الشنق (60)والذبح/الطعن (53)** يعكس طابعًا مباشرًا وقريب المسافة، وهو ما يوضح أن العنف الأسري يحدث في سياق **قرب جسدي وعاطفي شديد** وليس في فضاءات بعيدة أو عشوائية. جغرافيًا ترتكز معظم هذه الأنماط في الدلتا (266) ثم المركز (190) والصعيد (175)، مع بروز لافت في الدلتا لجرائم مثل التخلص من الرضع (58) والانتحار (69)، ما قد يعكس ضغوطًا اجتماعية واقتصادية مركبة تؤثر بشكل خاص على النساء في أدوار الرعاية. في المقابل تظهر **الأساليب الأقل شيوعًا (كالطلق الناري 8 حالات أو الصعق بالكهرباء 2)** بشكل هامشي، ما يدل على أن العنف ليس قائمًا على أدوات "خارجية" بقدر ما يعتمد على وسائل متاحة داخل البيئة المنزلية. كما أن **وجود 66 حالة تعدٍ جنسي** يعزز فكرة أن الجسد وبخاصة جسد القاصر، يصبح موقعًا للسيطرة داخل بنية غير متكافئة من القوة. إجمالًا توضح هذه الأنماط أن العنف الأسري ليس فقط "ماذا يحدث" بل "كيف يحدث"، حيث تكشف طرق التنفيذ عن **علاقات هيمنة يومية، وضغوط نفسية، وغياب آليات الحماية**، ما يستدعي تدخلات لا تركز فقط على العقاب بل على تفكيك البنية التي تُنتج هذا العنف داخل الأسرة.

إحصاء وصفي بين الإقليم الجغرافي ودوافع الجريمة

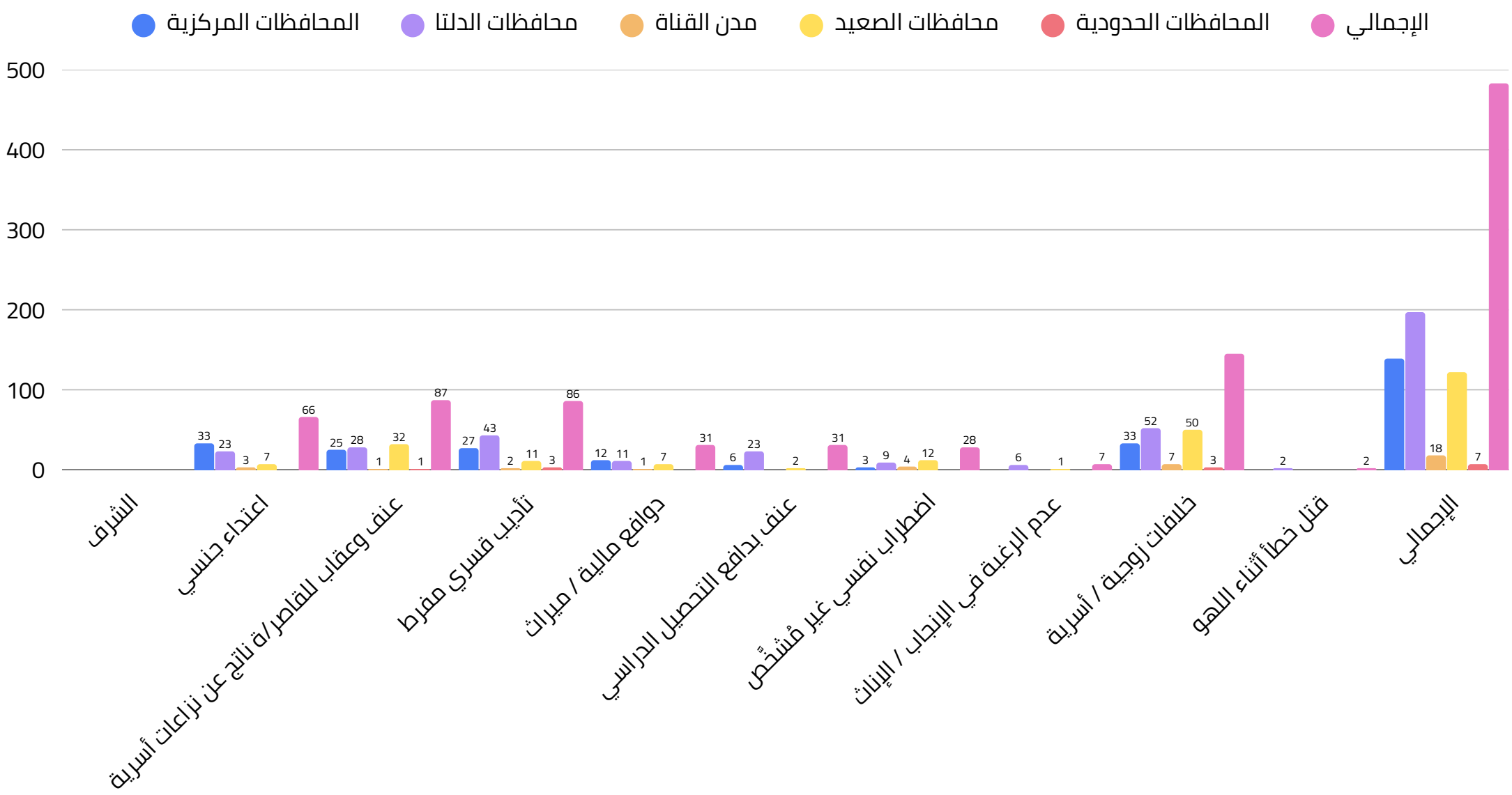

تكشف البيانات أن العنف الأسري ضد القاصرين/ات في هذه العينة (483 حالة) يتمحور حول إعادة إنتاج السلطة داخل الأسرة أكثر من كونه سلوكًا فرديًا معزولًا؛ إذ تتصدر **الخلافات الزوجية/الأسرية (145 حالة)** جميع الدوافع, ما يعكس أن الأطفال غالبًا ما يصبحون ضحايا لصراعات القوة بين البالغين. يلي ذلك العنف الناتج عن **نزاعات أسرية مباشرة (87) والتأديب القسري المفرط (86)**, وهو ما يشير إلى تطبيع استخدام العنف كأداة للضبط والتنشئة داخل بنية أبوية ترى في السيطرة حقًا مشروعًا. كما يظهر **الاعتداء الجنسي (66)** كدليل على اختلال عميق في علاقات القوة, حيث يُستهدف القاصر داخل فضاء يُفترض أنه آمن. في المقابل, تعكس دوافع مثل **الدوافع المالية والميراث (31) والتحصيل الدراسي (31)** كيف تتحول الضغوط الاقتصادية والتوقعات الاجتماعية إلى عنف مباشر, بينما تبقى **الاضطرابات النفسية غير المُشخَّصة (28)** عاملاً ثانويًا, ما يعزز فكرة أن الظاهرة بنيوية وليست مرضية فردية. أما دوافع مثل **عدم الرغبة في الإنجاب/الإناث (7) والقتل الخطأ (2)** فتظل هامشية, في حين يلفت غياب دافع "الشرف" (0) في هذه العينة النظر, ما قد يشير إلى اختلاف في التصنيف أو الرصد. جغرافيًا, يتركز العنف في الدلتا (197) ثم المحافظات المركزية (139) فالصعيد (122), مقابل حضور محدود في مدن القناة (18) والحدودية (7), وهو ما يعكس تداخل الكثافة السكانية مع أنماط السلطة الأسرية, ويؤكد أن العنف ضد القاصرين/ات يتشكل داخل سياقات اجتماعية غير متكافئة تتطلب تدخلات تتجاوز العقاب إلى **تفكيك البنية التي تُنتج هذا العنف.**

إحصاء وصفي بين الإقليم الجغرافي والنوع الاجتماعي للضحية

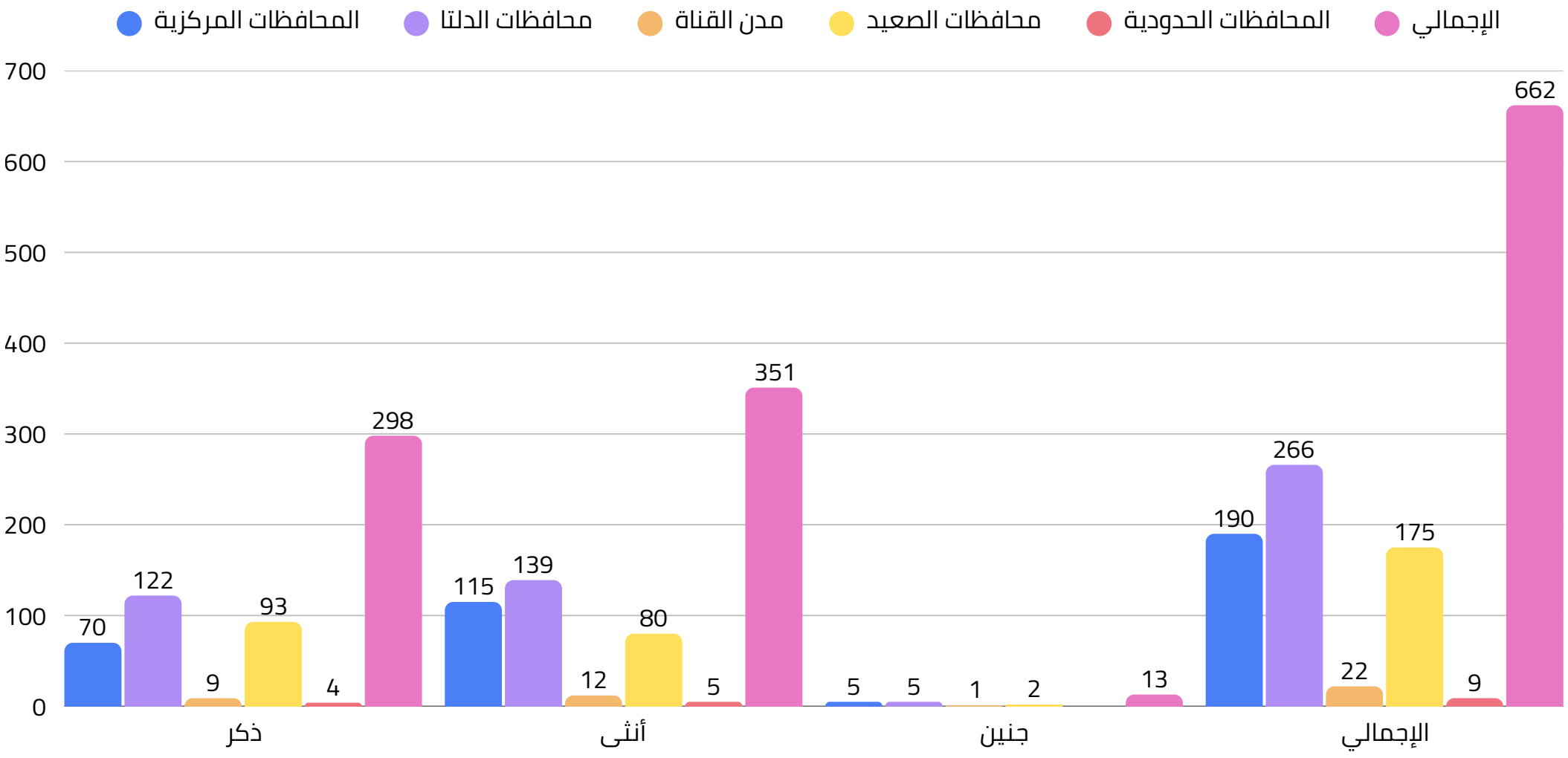

تكشف البيانات أن العنف الأسري ضد القاصرين/ات في مصر (662 حالة) يستهدف **الإناث بشكل أكبر (351 حالة ≈ 53%) مقارنة بالذكور (298 ≈ 45%)**, بينما تظل حالات الأجنة محدودة (13 حالة), وهو ما يعكس هشاشة مضاعفة للإناث داخل البنية الأسرية. جغرافيًا, تتصدر محافظات الدلتا أعلى معدلات لكلا الجنسين **(139 إناث مقابل 122 ذكور)**, تليها المحافظات المركزية **(115 إناث مقابل 70 ذكور)** ثم الصعيد **(80 إناث مقابل 93 ذكور)** حيث يتفوق الذكور نسبيًا), ما يشير إلى **أن العنف ضد الإناث أكثر انتشارًا في البيئات الحضرية وشبه الحضرية,** بينما يتقارب أو ينعكس النمط في الصعيد. هذا التوزيع يعكس نسويًا أن أجساد الفتيات تُخضع بدرجة أكبر لآليات الضبط والسيطرة المرتبطة بالأدوار الجندرية, في حين يتعرض الذكور أيضًا للعنف لكن غالبًا في سياقات "تأديبية". أما وجود **13 حالة لأجنة (5 مركز, 5 دلتا, 1 قناة, 2 صعيد)** فيكشف عن امتداد العنف إلى ما قبل الميلاد, خاصة في سياقات قد ترتبط بتفضيلات جندرية أو رفض الإنجاب. كما أن محدودية الأرقام في مدن القناة (22 إجمالي) والمحافظات الحدودية (9) لا تعكس بالضرورة انخفاضًا حقيقيًا بقدر ما قد تشير إلى ضعف الإبلاغ. إجمالًا, توضح البيانات أن العنف يتقاطع بوضوح مع النوع الاجتماعي, حيث تواجه الإناث أشكالًا أكثر كثافة من العنف داخل بنية أسرية غير متكافئة, ما يستدعي تدخلات تركز على الحماية الجندرية إلى جانب الحماية العامة للطفل.

إحصاء وصفي بين الإقليم الجغرافي والفئة العمرية للضحية

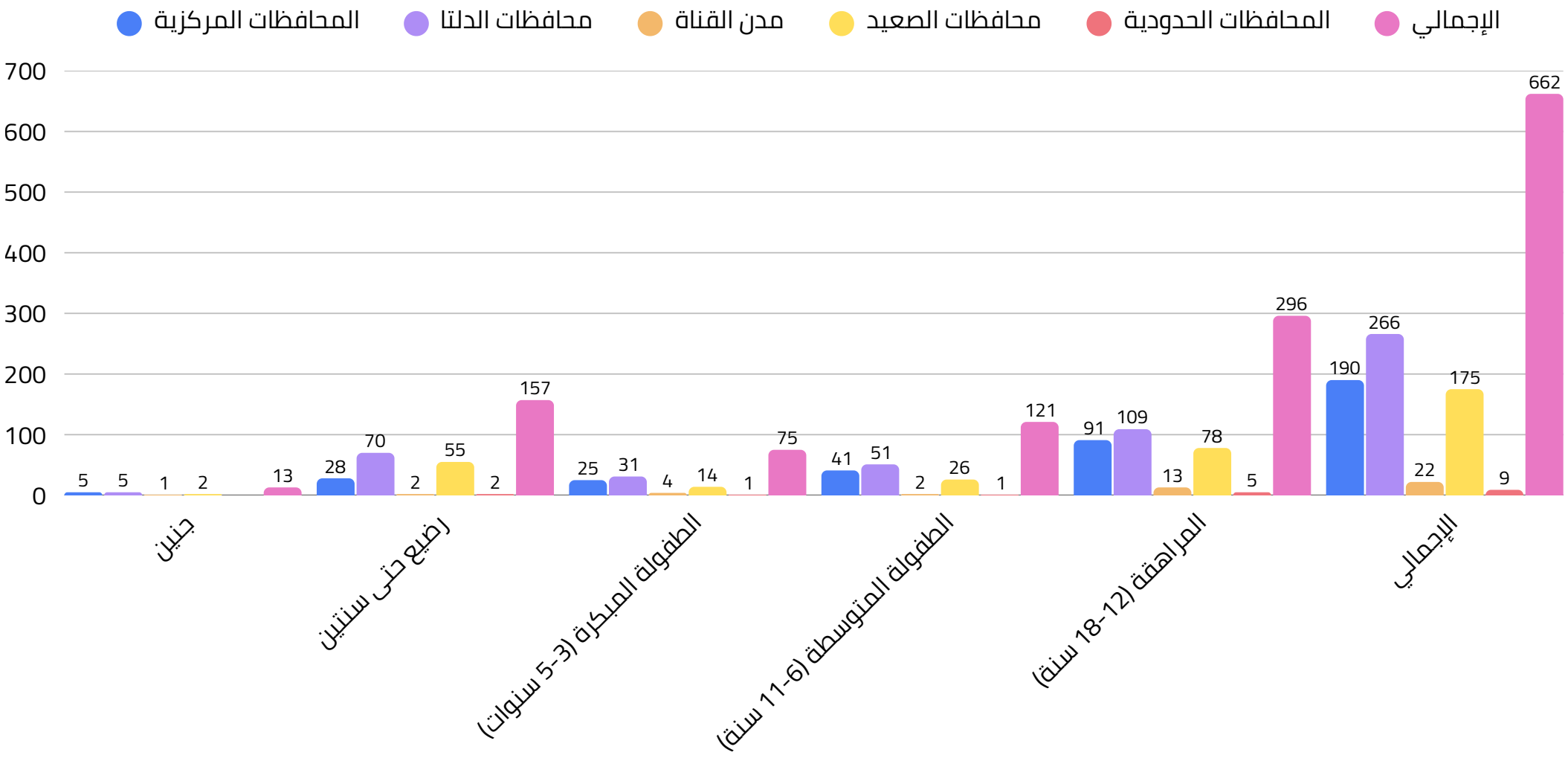

تكشف البيانات أن العنف الأسري ضد القاصرين/ات في مصر بين 2022 و2025 يتركز بشكل كبير على الفتيات في سن المراهقة (12-18 سنة) حيث تمثل نحو 45% من الحالات, مما يعكس الضغوط الأسرية والمجتمعية المرتبطة بالتغير الجسدي والاجتماعي للفتيات وسيطرة الأعراف على حياتهن, بينما تشهد الفئات العمرية الأصغر نسبًا أقل قد تعكس نقص التبليغ أو صعوبة الكشف عن العنف ضد الأطفال الصغار؛ من الناحية الجغرافية, تأتي محافظات الدلتا الأعلى في عدد الحالات, تليها المحافظات المركزية والصعيد, في حين تظهر المحافظات الحدودية أدنى الأرقام, وهو ما قد يشير إلى ضعف التبليغ أو محدودية الوصول إلى خدمات الحماية وليس بالضرورة انخفاض العنف, ويظهر الربط بين العمر والمنطقة أن المراهقات في الدلتا معرضات بشكل خاص للعنف, ما يستدعي برامج وقاية وحماية تستهدف الفتيات, ورفع الوعي في المناطق الأقل تبليغًا, مع مراجعة بيانات العنف وتعزيز دور مراكز الحماية والمجتمع المدني في دعم الأطفال والنساء المتضررين.

إحصاء وصفي بين الإقليم الجغرافي ودرجة القرابة مع مرتكب/ة الجريمة

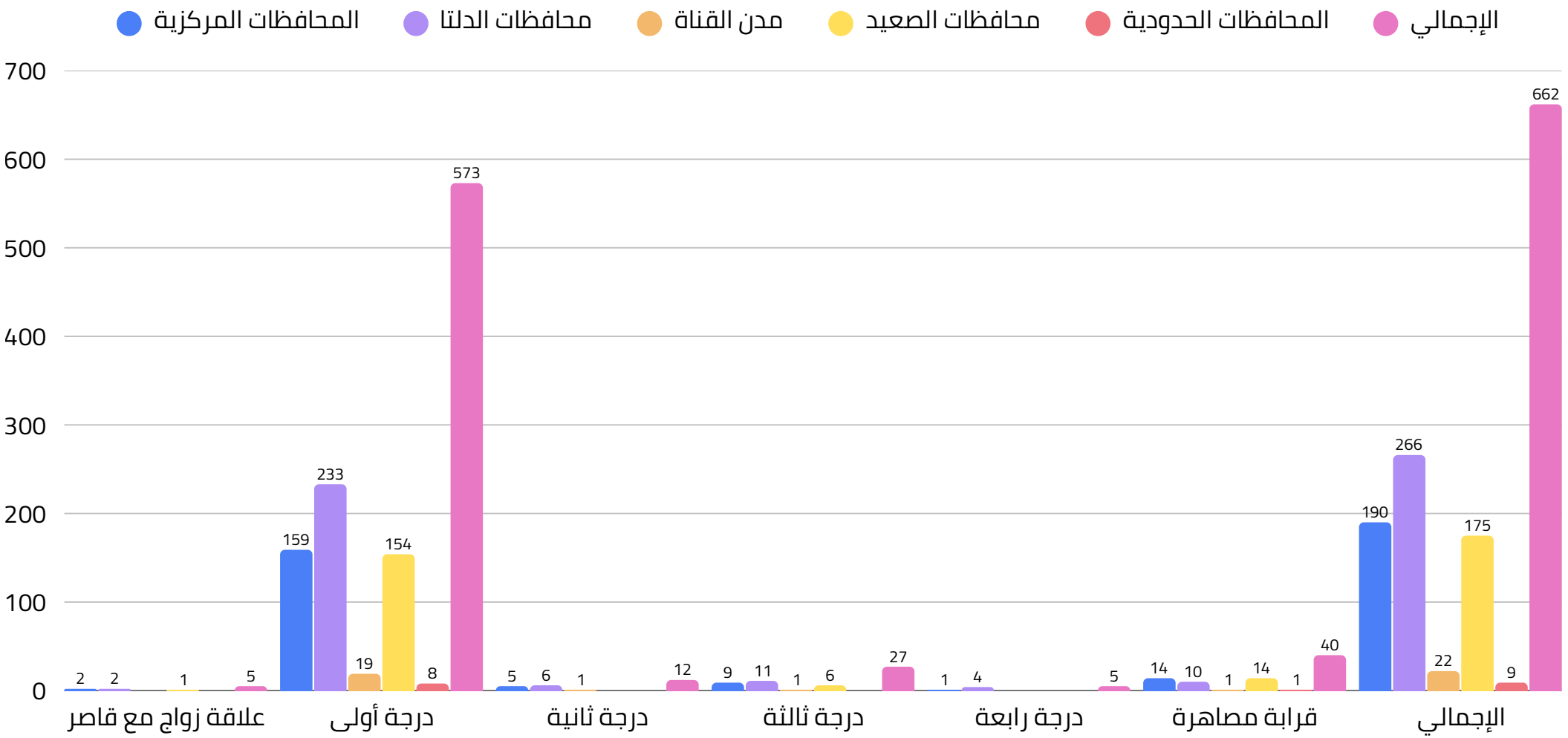

تكشف البيانات درجة القرابة مع مرتكب الجريمة أن النسبة الساحقة من الانتهاكات تقع داخل الدائرة الأسرية المباشرة, حيث تمثل جرائم الأقارب من الدرجة الأولى 573 حالة من أصل 662 (أكثر من 86%), ما يعكس الطبيعة للعنف القائم على السلطة داخل الأسرة, خاصة تجاه الفتيات, حيث تتحول علاقات الرعاية المفترضة إلى علاقات سيطرة وانتهاك؛ كما يظهر توزيع الحالات جغرافيًا بتركزها في محافظات الدلتا والمناطق المركزية, وهو ما قد يدل على كثافة سكانية أعلى أو قدرة أكبر على الإبلاغ, مقابل انخفاض الأرقام في المحافظات الحدودية الذي قد يخفي مستويات أعلى من العنف غير المبلغ عنه نتيجة العادات والتهميش؛ وتبرز كذلك حالات "زواج القاصرات" (5 حالات) بوصفها شكلًا مقننًا من العنف القائم على النوع الاجتماعي, يعكس شرعنة اجتماعية لانتهاك حقوق الطفلات؛ كما أن وجود حالات من القرابة بالدرجة الثانية والثالثة والمصاهرة يؤكد أن العنف لا يقتصر على الأسرة بل يمتد إلى الشبكة العائلية الأوسع, مما يشير إلى ترسخ ثقافة تبرر السيطرة على أجساد وسلوك الأطفال, خصوصًا الإناث, داخل البنية الاجتماعية, وهو ما يستدعي تدخلات قانونية ومجتمعية تعيد تعريف مفاهيم الحماية والسلطة داخل الأسرة.

إحصاء وصفي بين الإقليم الجغرافي والشراكة في الجريمة

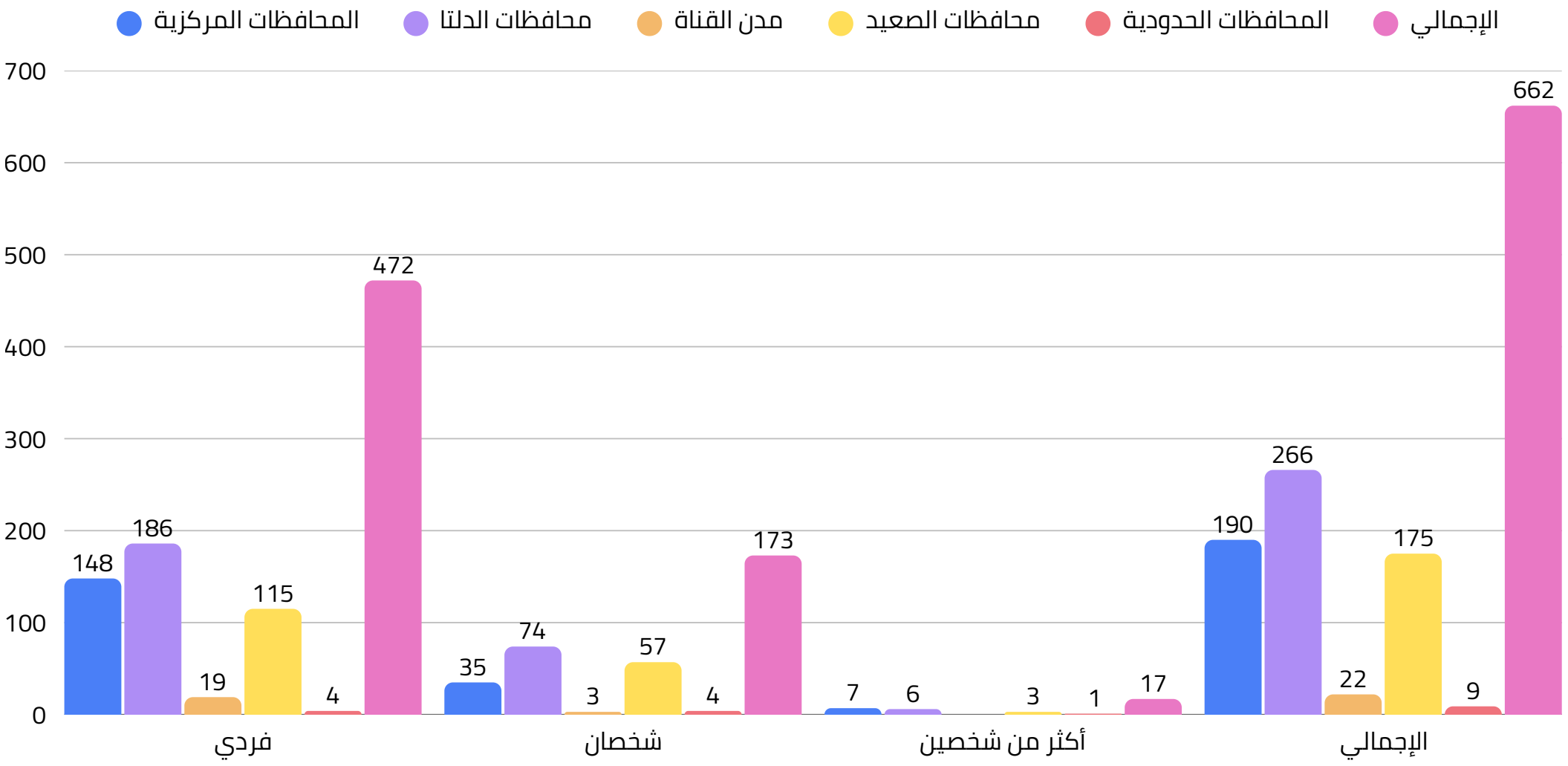

تكشف البيانات أن الغالبية العظمى من الانتهاكات تُرتكب بشكل فردي (472 حالة من أصل 662, أي نحو 71%), وهو ما يعكس تمركز السلطة داخل شخص واحد غالبًا ما يكون من داخل الأسرة بشكل مقرب , حيث تُمارس السيطرة والعنف دون الحاجة إلى تواطؤ جماعي ومع ذلك, فإن وجود 173 حالة ارتُكبت بمشاركة شخصين, و17 حالة بأكثر من شخصين, يكشف عن بعد خطير يتمثل في "التطبيع مع العنف" داخل البيئة الأسرية أو العائلية, حيث يتحول الانتهاك من فعل فردي إلى ممارسة جماعية أو متواطئة, بما يعزز ثقافة الصمت والتواطؤ خاصة تجاه الفتيات؛ كما يلاحظ تركز الحالات في محافظات الدلتا والمناطق المركزية, ما قد يعكس كثافة سكانية أو قدرة أعلى على الإبلاغ, بينما تظل الأرقام المنخفضة في المحافظات الحدودية غير معبرة بالضرورة عن الواقع بسبب ضعف التبليغ هذه الأنماط تشير إلى أن العنف ليس مجرد سلوك فردي منحرف, بل هو نتاج بنية اجتماعية تُعيد إنتاج علاقات القوة غير المتكافئة داخل الأسرة, حيث يُسمح ضمنيًا بممارسة السيطرة على الأطفال, خاصة الإناث, سواء بشكل فردي أو عبر تواطؤ جماعي, ما يستدعي تدخلات تركز على تفكيك هذه البنية وتعزيز آليات الحماية والمساءلة.

إحصاء وصفي بين الإقليم الجغرافي والنوع الاجتماعي لمرتكب/ة الجريمة الرئيسي

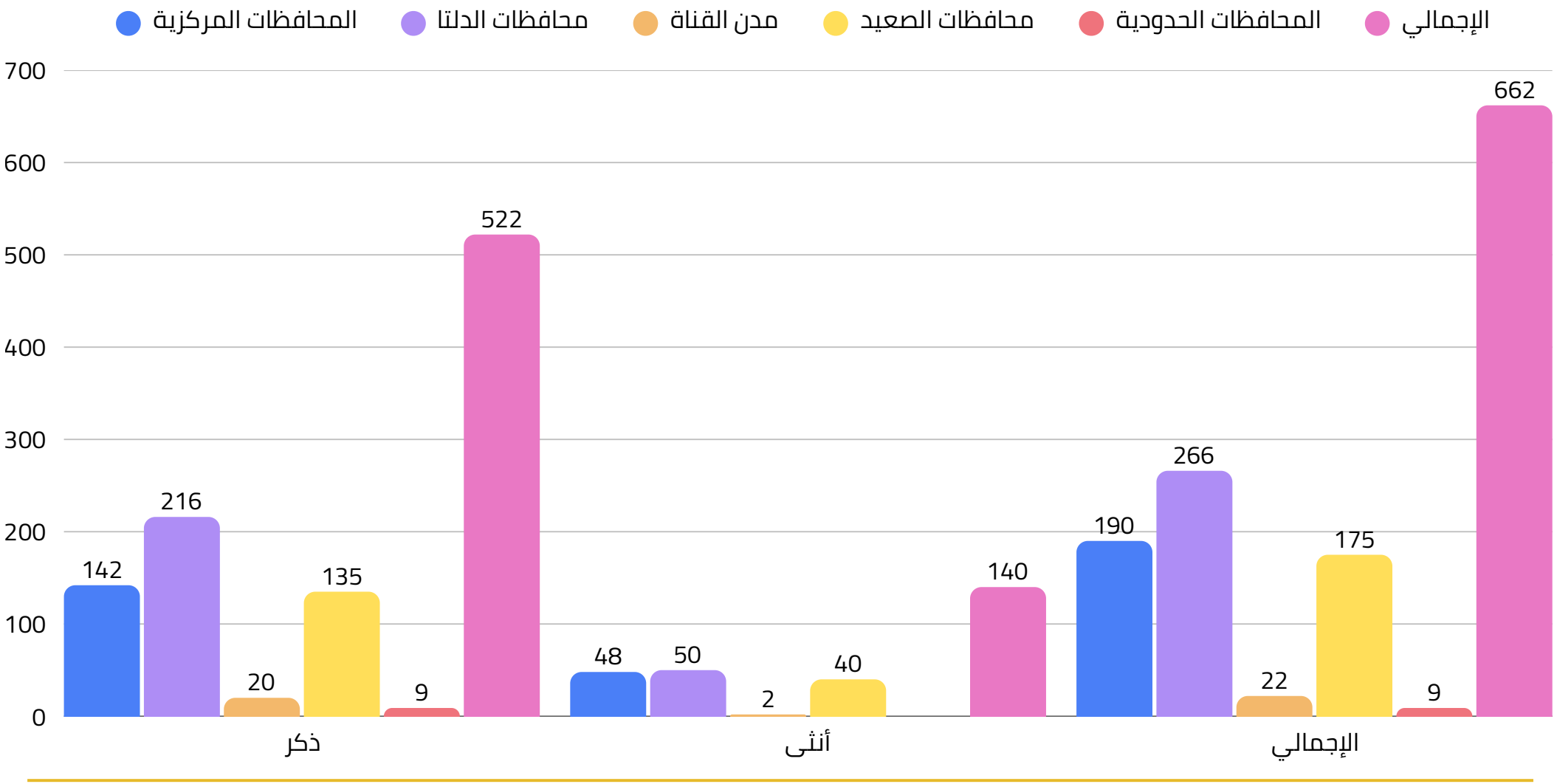

تكشف البيانات أن إجمالي جرائم العنف الأسري ضد القاصرين/ات في الفترة 2022–2025 بلغ 662 حالة, يشكل الذكور فيها 522 حالة (حوالي 79%) مقابل 140 حالة للإناث (حوالي 21%), ما يعكس تمركز ممارسة العنف في يد الرجال داخل البنية الأبوية للأسرة. يتوزع العنف إقليميًا كالتالي: الدلتا في الصدارة بـ266 حالة (40% تقريبًا), تليها المحافظات المركزية بـ190 حالة (حوالي 29%), ثم الصعيد بـ175 حالة (26%), بينما تأتي مدن القناة بـ22 حالة (3%) والحدودية بـ9 حالات فقط (1% تقريبًا), وهو توزيع يبرز كيف تتقاطع الكثافة السكانية مع أنماط السلطة الأبوية لإنتاج أعلى معدلات للعنف في الأقاليم الأكثر مركزية. هذه الأرقام تكشف عن منظومة تجعل القُصّر, خصوصًا الفتيات, في وضع هشاشة مضاعفة أمام فاعل ذكوري يتمتع بشرعية اجتماعية وقانونية ضمنية في "تأديب" أفراد الأسرة, مع بقاء مناطق بأكملها (كالحدودية والقناة) في خانة "العنف الصامت" الذي لا يعكس بالضرورة قلة الوقائع بل ضعف الإبلاغ والرصد, بما يرسّخ الحاجة إلى سياسات وقائية وحمائية تعيد توزيع السلطة داخل الأسرة لا الاكتفاء بإدارة أعراض العنف.

إحصاء وصفي بين الإقليم الجغرافي والفئة العمرية لمرتكب/ة الجريمة الرئيسي

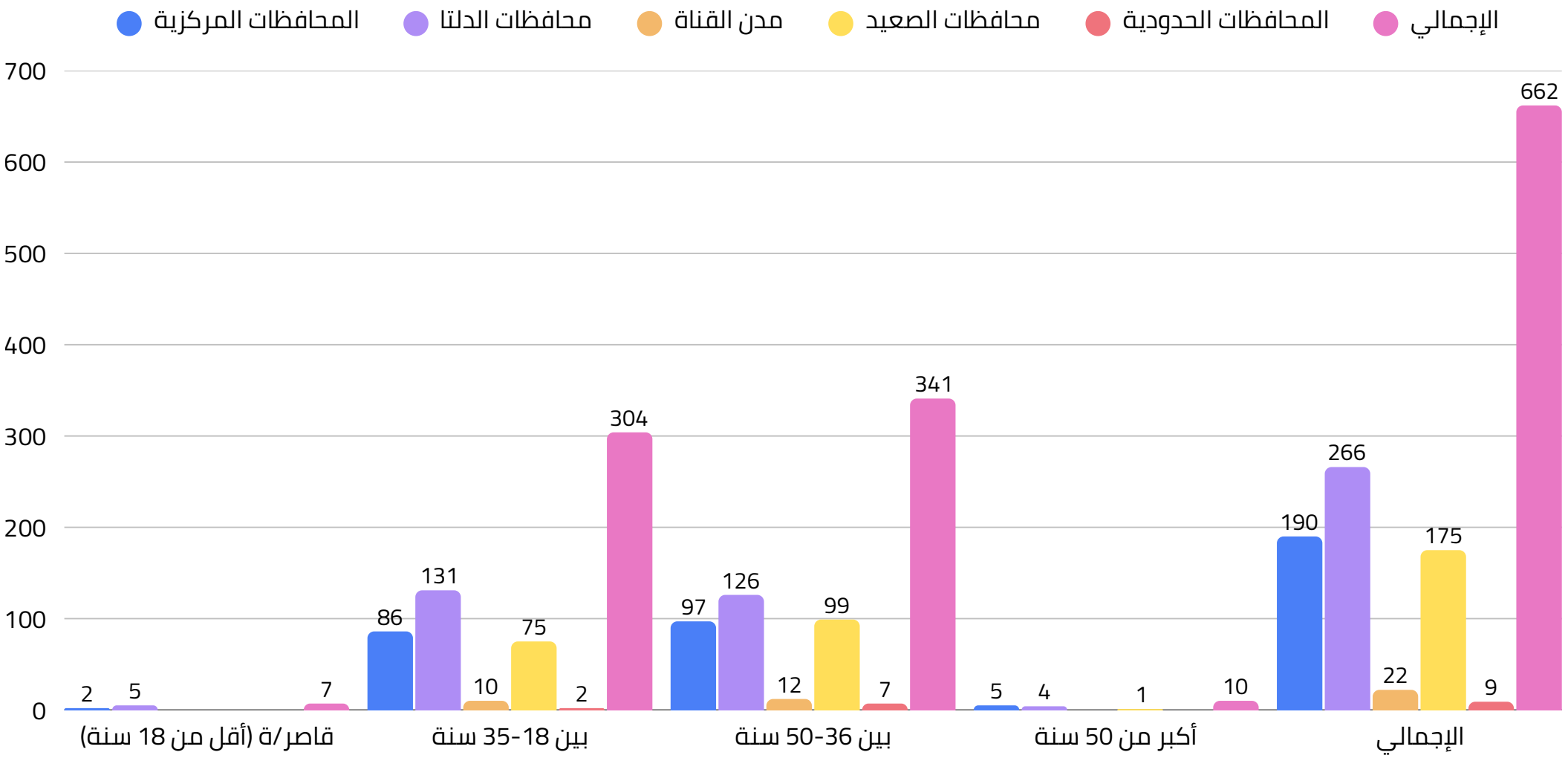

تكشف البيانات سيطرة فئة 36-50 سنة على 51.5% (341 حالة من 662) كجناة رئيسيين, خاصة في الدلتا (126 حالة, 40% إجمالي) والمركزية (97 حالة, 29%) والصعيد (99 حالة, 26%), مقابل 46% لفئة 18-35 (304 حالات) و1% فقط للقاصرين (18 سنة, 7 حالات), مما يعكس من منظور نسوي بنية أبوية تمنح البالغين المهيمنين (الآباء والمعيلين) شرعية تأديبية مُشرَّعة اجتماعيًا ضد الأجيال الأصغر, مع إعادة إنتاج العنف عبر انتقال السلطة للشباب, و"صمت" مناطق القناة والحدودية (22 و9 حالات) يُقرأ كضعف إبلاغ لا كنقص واقعي, مؤكدًا هشاشة القاصرين/ات خاصة الفتيات أمام سلطة ذكورية متجذرة تستدعي تدخلات وقائية تُعيدْ تعريف "التربية" خارج إطار العنف.

إحصاء وصفي بين الإقليم الجغرافي والحكم القضائي

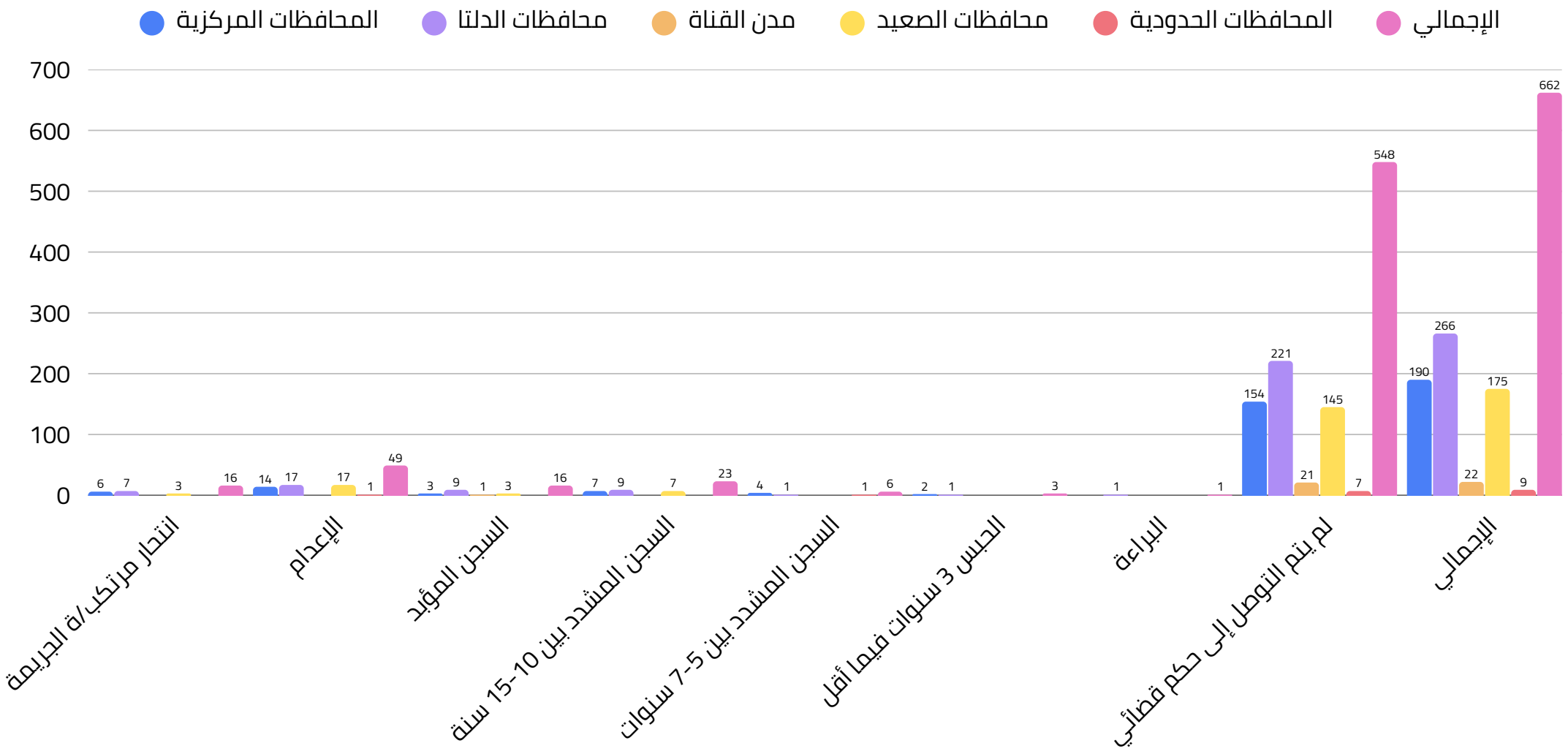

تكشف البيانات أن 548 حالة من أصل 662 (83%) لم تتوصل إلى حكم قضائي مما يعكس ثغرات في المتابعة خاصة في الدلتا (221 حالة 40%) والمركزية (154 29%) والصعيد (145 26%) بينما تتركز الأحكام الصادرة (114 حالة 17%) في عقوبات قاسية بالاعدام (49 حالة 7%) والسجن المؤبد (16) والسجن المشدد 10-15 سنة (23) مع حالات انتحار للجناة (16 2%) يظهر هذا التوزيع كيف تتحول السلطة الابوية الي عدالة انتقامية نادرة لا تحاسب الجناة الذكور المهيمنين (36-50 سنة سابقا) الا استثنائيا تاركة القاصرين/ات خاصة الفتيات في دوامة عنف مشروع ثقافيا وقانونيا بتسويات عرفية أو تأخير قضائي يعيد إنتاج الهشاشة ويبرز الصمت القضائي في القناة والحدودية (21+7) كامتداد للتستر العرفي الذي يحمي الجاني لا الضحية.

إحصاء وصفي بين حالة الضحية والمحافظة

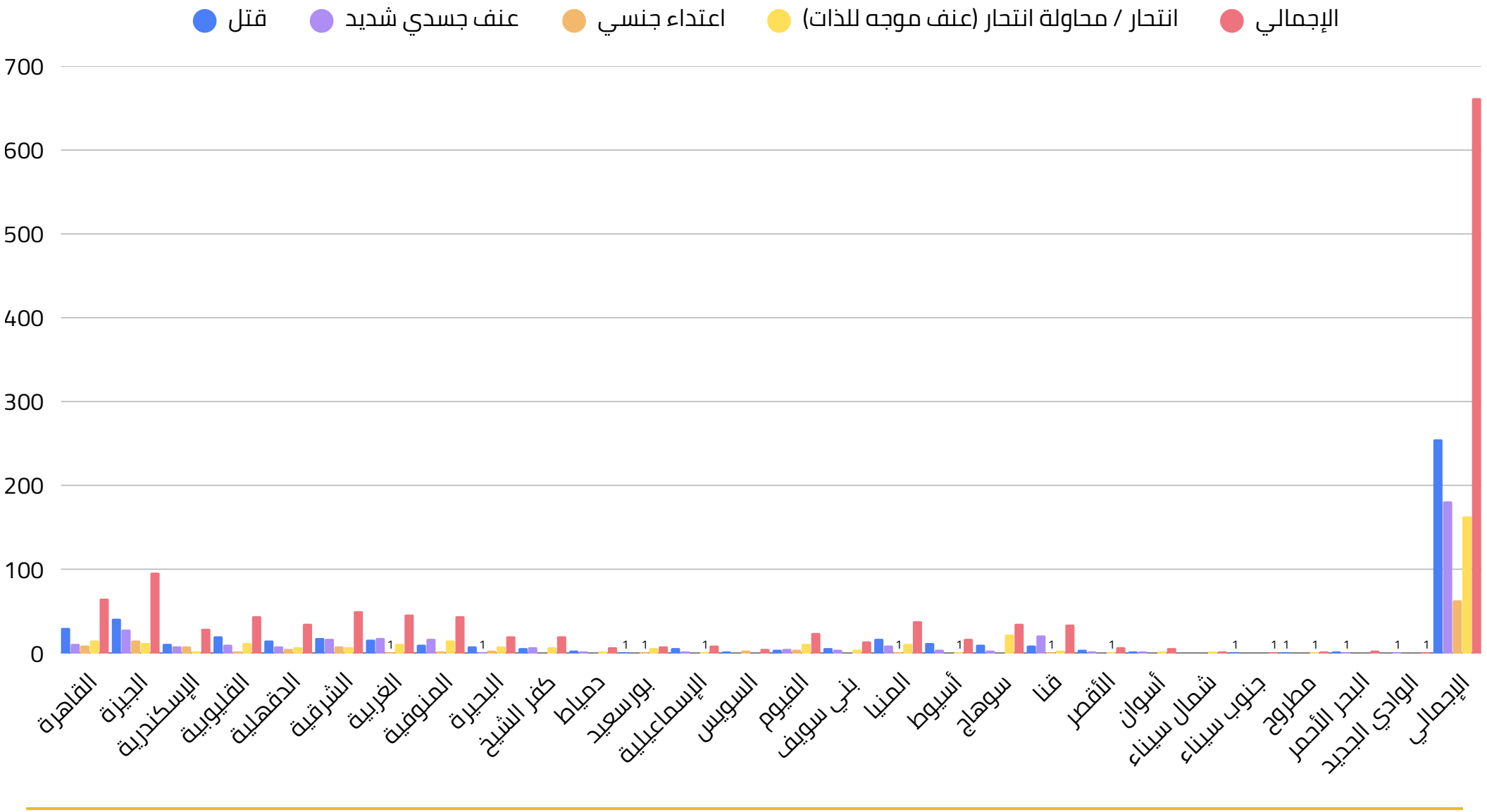

تكشف البيانات تركز حالات القتل في القاهرة والجيزة (71 حاله 28% من الإجمالي 255) والمحافظات الدلتا (الدقهلية 15 الشرقيه 18 الغربيه 16 المنوفيه 10 القليوبيه 20) بـ79 حاله 31% مقابل ارتفاع العنف الجسدي الشديد في قنا (21) و سوهاج (3) ومحافظات الدلتا (الغربية 18 المنوفيه 17) والاسكندريه (8) بـ 181 حاله 27% بينما الاعتداء الجنسي مركز في الجيزة (15) والقاهرة (9) والاسكندريه (8) بـ63 حاله 10% وارتفاع حالات الانتحار/محاولاته في سوهاج (22) والمنوفية (15) والقليوبيه (12) بـ163 حاله 25% مما يعكس كيف تتحول السلطة الأبوية في المراكز السكانية الى قتل مباشر بينما في الصعيد والدلتا تتجلى كعنف جسدي مدمر وفي المناطق المهمشة كعنف موجه للذات يدفع القاصرين/ات خاصة الفتيات للانتحار هربا من دوامة العنف مع غياب عدالة فعالة (83% بدون احكام سابقا) ترسخ الهشاشة الجندرية والجغرافية.

إحصاء وصفي بين حالة الضحية ونوع الجريمة

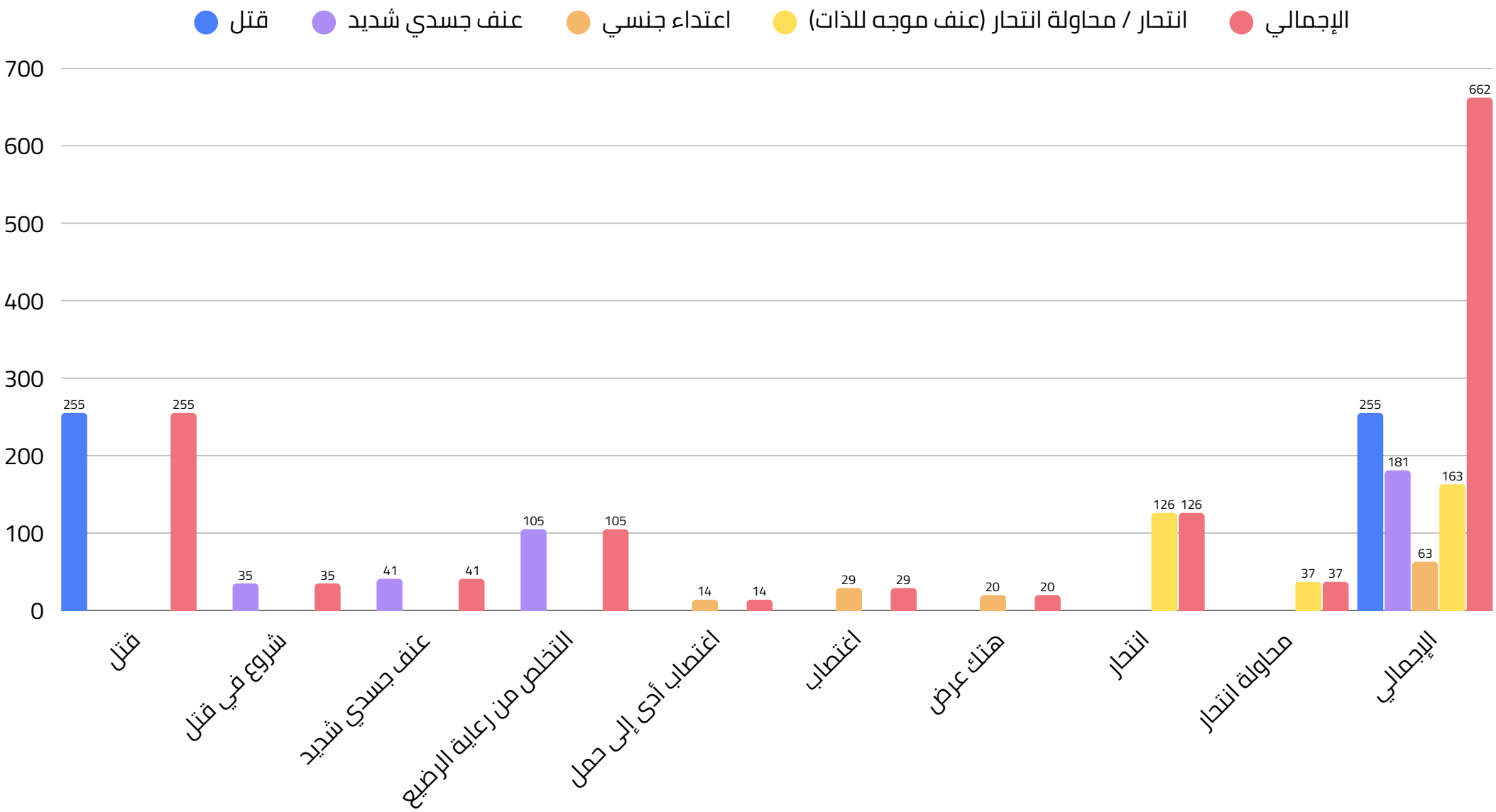

تكشف البيانات سيطرة القتل المباشر بـ 255 حالة (39%) يليه حالات الانتحار (126 حالة 19%) والمحاولات (37 6%) والعنف الجسدي الشديد (41) والتخلص من رعاية الرضيع (105 16%) بينما الاعتداءات الجنسية تتركز في الاغتصاب (29) واغتصاب ادى لحمل (14) وهتك عرض (20) بـ63 حالة (10%) مما يعكس كيف تتحول السلطة الابوية الى قتل مباشر أو دفع الضحايا خاصة الفتيات للانتحار هربا من عنف جسدي وجنسي مدمر مع تركيز التخلص من الرضع كشكل عنف أمومي مشوه في بنية تضغط على النساء لتمثيل العنف ذاته الذي يُمارَس عليهن ترسيخا لهشاشة القاصرين/ات في غياب محاسبة فعالة (83% بدون احكام سابقا).

إحصاء وصفي بين حالة الضحية ومكان ارتكاب الجريمة

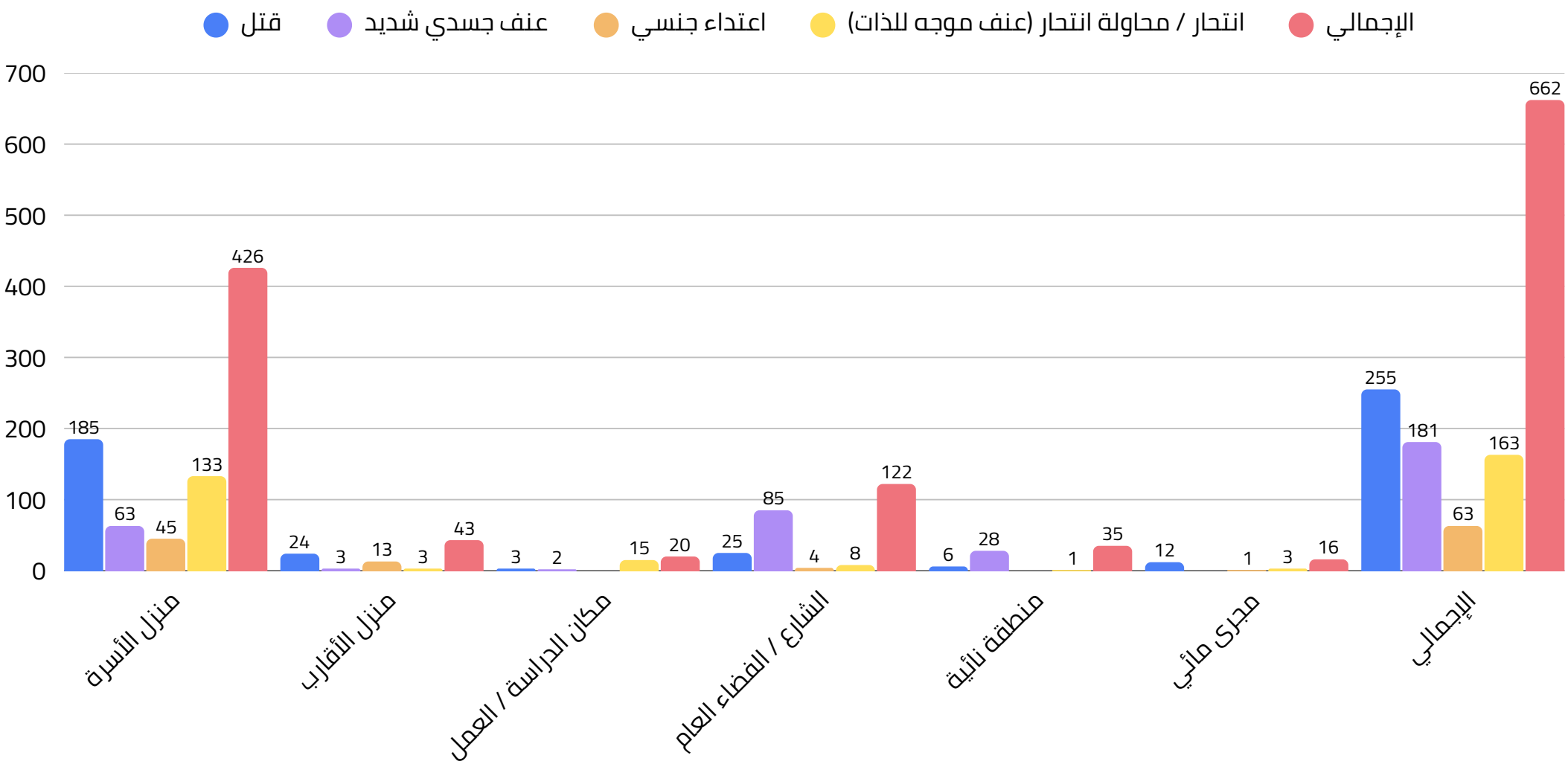

تكشف البيانات تركز 426 حالة (64%) داخل منزل الأسرة خاصة القتل (185) والانتحار (133) تليها الشارع/ الفضاء العام بـ122 حالة (18%) معظمها عنف جسدي شديد (85) ومنزل الأقارب (43 حالة 7%) باعتداءات جنسية (13) ومناطق نائية (35 5%) وعمل/دراسة (20 3%) ومجرى مائي (16 2%) مما يعكس من منظور نسوي كيف يتحول المنزل الى قلاع سلطة ابوية مغلقة تُنتِج قتل وانتحار داخل جدرانها بينما ينتقل العنف الجسدي للشارع كامتداد للهروب من الضغط الأسري ويظهر الفضاءات الأخرى كامتدادات للعنف الاجتماعي الذي لا يحمي القاصرين/ات خاصة الفتيات بل يعززه في غياب رقابة او عدالة فعالة (83% بدون احكام سابقا) مع ترابط واضح مع التركيز الجغرافي السابق في الدلتا والمركزي.

إحصاء وصفي بين حالة الضحية وطريقة ارتكاب الجريمة

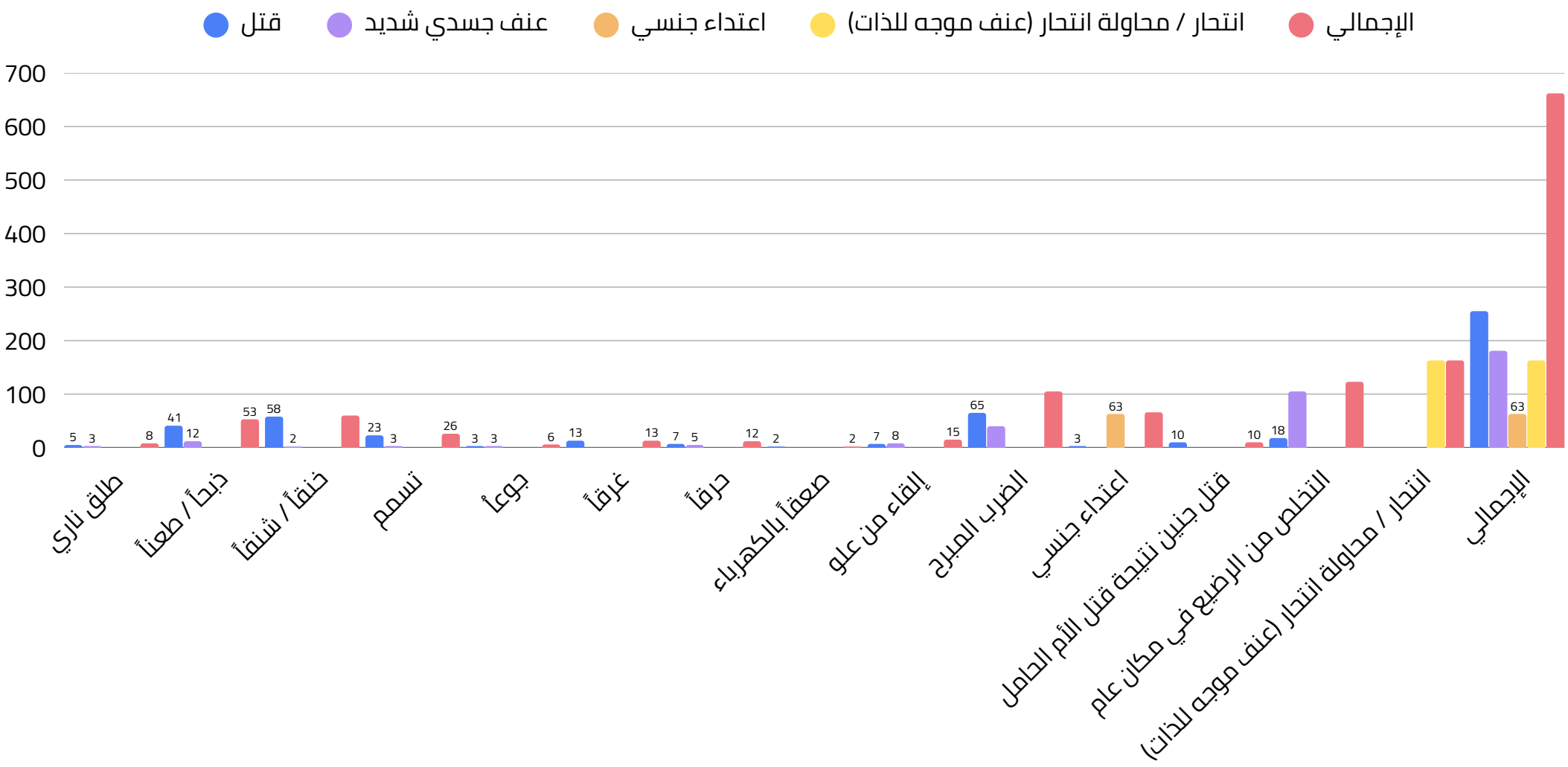

تكشف البيانات جرائم العنف الأسري ضد القاصرين/ات في مصر (2022-2025) سيطرة الضرب المبرح بـ 105 حالات (16%) والتخلص من الرضيع في مكان عام بـ 123 حالة (19%) كأطول طرق ارتكاب تليها الخنق/شنق (60 حالة 9%) والذبح/طعن (53 8%) والتسمم (26 4%) والغرق (13) والحرق (12) واغتصاب/اعتداء جنسي (66 10%) والانتحار/محاولاته (163 25%) مما يعكس كيف تتحول السلطة الابوية الى عنف يدوي مباشر ووحشي (ضرب ذبح خنق) يستهدف القاصرين/ات خاصة الرضع والفتيات داخل المنزل (64% سابقا) مدعوما بتسويات عرفية وغياب أحكام (83%) بينما يدفع الضغط الى انتحار كمخرج للهروب من دوامة عنف أمومي مشوه تتمثل في (التخلص من الرضع) وجنسي مدمر ترسيخ للهشاشة الجندرية في بنية أسرية تغلق على ضحاياها.

إحصاء وصفي بين حالة الضحية ودوافع الجريمة

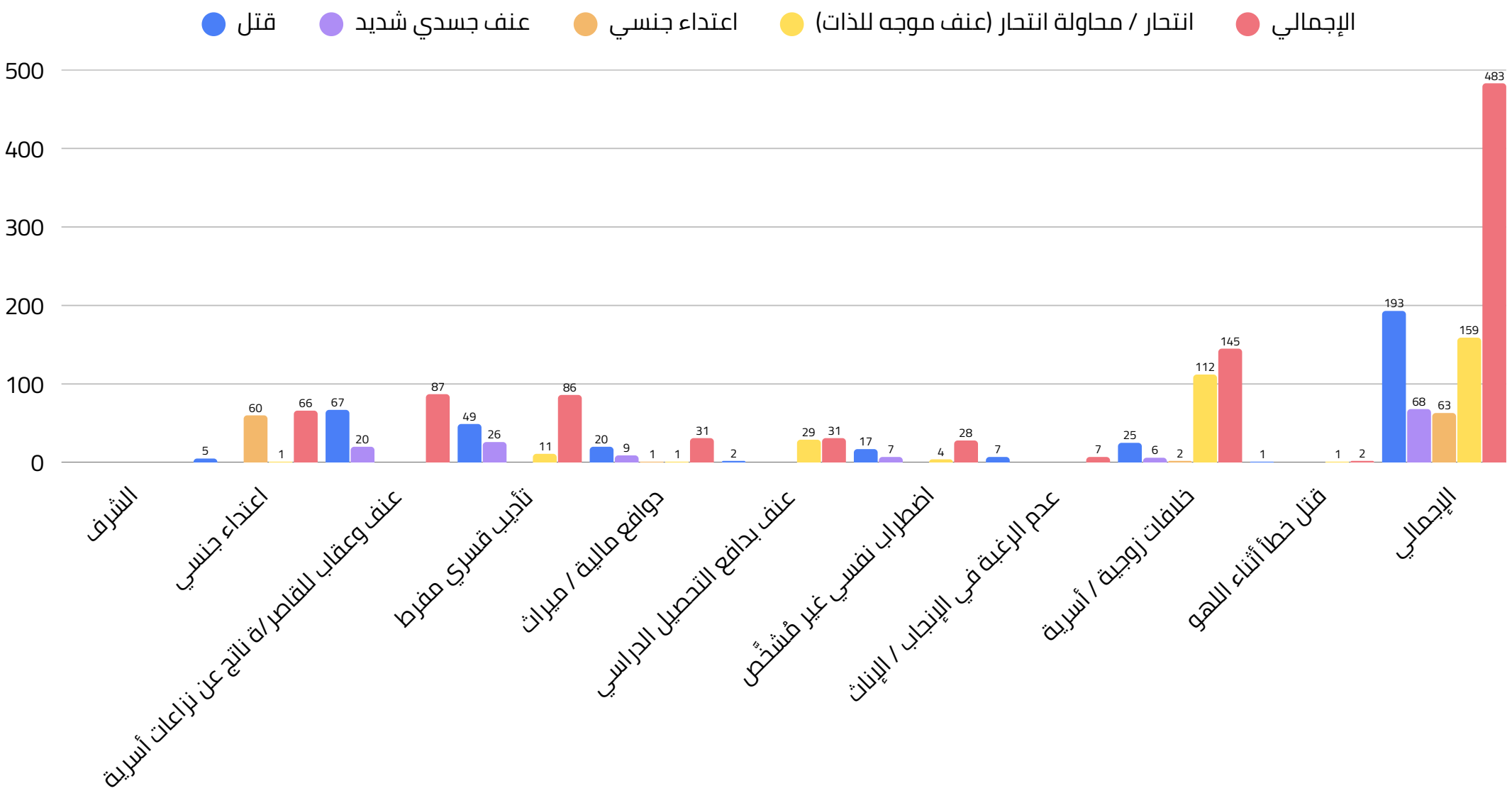

تكشف البيانات تركز الخلافات الزوجية/الاسرية بـ 145 حالة (30% من 483) كادوى رئيسيه تليها اعتداء جنسي (66 حاله 14%) وعنف/عقاب للقاصر ناتج عن نزاعات (87 18%) وتاديب قسري مفرط (86 18%) ودوافع ماليه/ميراث (31 6%) وتحصيل دراسي (31 6%) واضطراب نفسي (28 6%) مع غياب دوافع الشرف تماما مما يعكس من منظور نسوي كيف تتحول السلطة الأبوية داخل المنزل (64% سابقا) الى عنف مبرر ثقافيا باسم التأديب والعقاب ضد القاصرين/ات خاصة الفتيات بفعل جناة ذكور 36-50 سنه (51%) معزز بتسويات عرفية وغياب أحكام (83%) يدفع للانتحار (159 حاله) كمخرج قصوى من دوامة خلافات واضطرابات ترسيخ الهشاشة الجندرية في بنية اسريه تُشرِعْ العنف لا تُحْدَ منه.

إحصاء وصفي بين حالة الضحية والنوع الاجتماعي للضحية

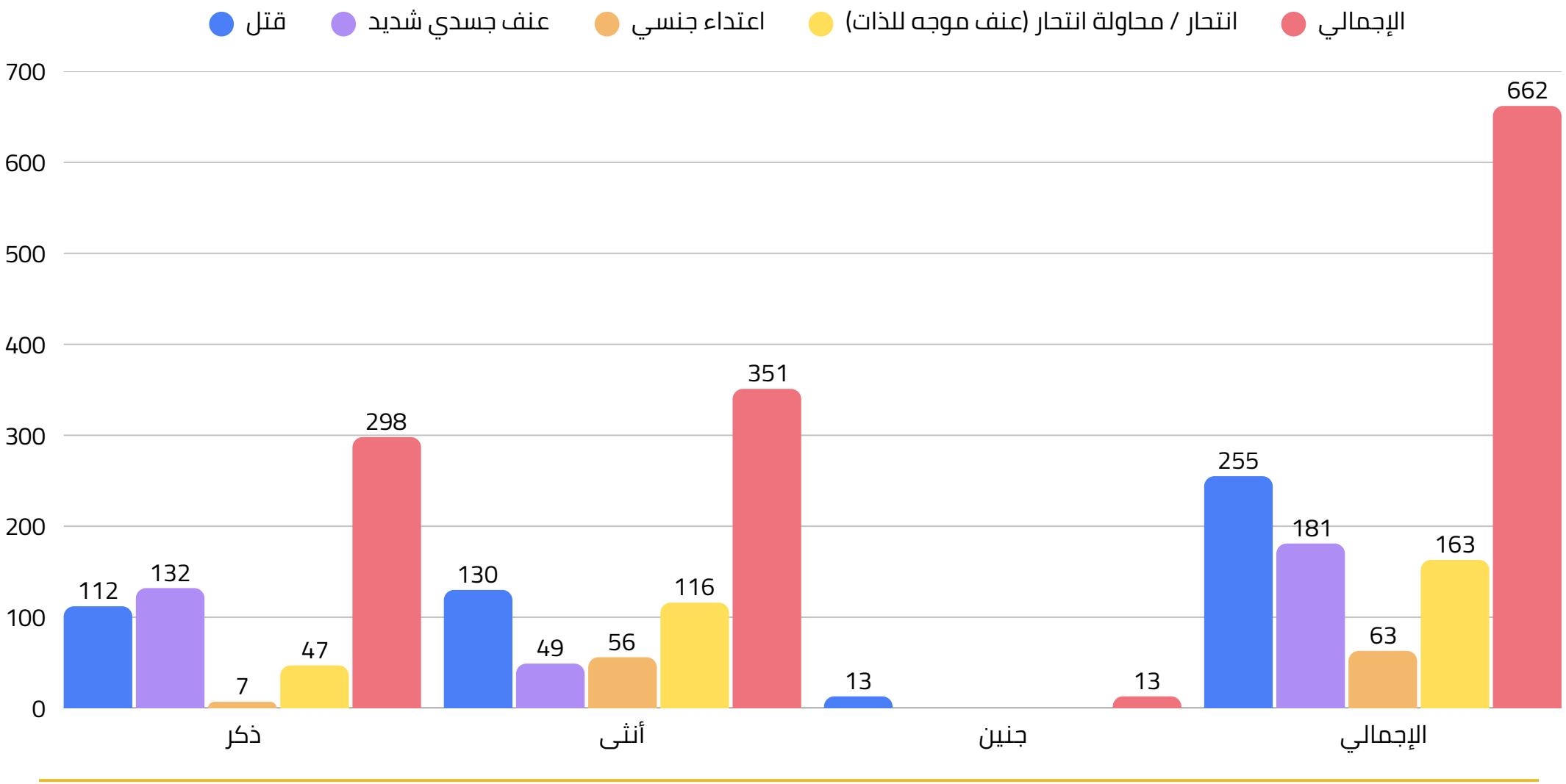

تكشف البيانات الاغلبية العددية الضحايا الاناث بـ 351 حاله (53%) على الذكور (298 حاله 45%) والأجنة (13 2%) خاصة في القتل (130 مقابل 112) والاعتداء الجنسي (56 مقابل 7) والانتحار (116 مقابل 47) مما يعكس كيف تتحول السلطة الأبوية داخل المنزل (64%) الى قتل واغتصاب ودفع للانتحار يستهدف الفتيات بشكل غير متناسب بفعل جناة ذكور 36-50 سنه (51%) و خلافات زوجيه (30%) وتاديب قسري (18%) معزز بغياب أحكام (83%) يرسخ الهشاشه الجندرية حيث تُحَوَّل الفتيات الى ضحايا مزدوجين لعنف مباشر وغير مباشر في بنية تُشرِعْ العنف ضدهن و لا تحميهن .

إحصاء وصفي بين حالة الضحية والفئة العمرية للضحية

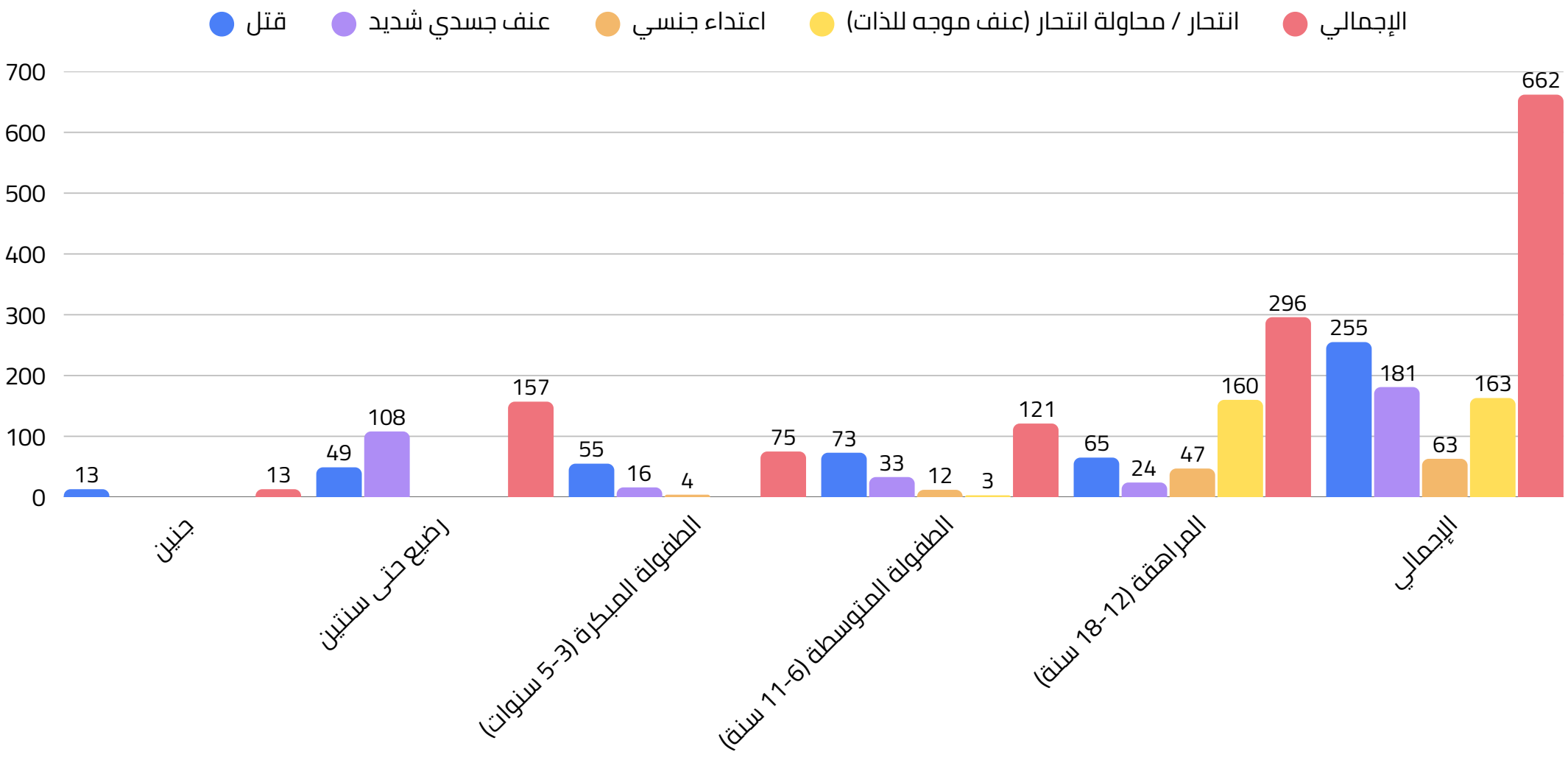

تكشف البيانات جرائم العنف الأسري ضد القاصرين/ات في مصر (2022-2025) غلبة المراهقات/ين (12-18 سنه) بـ296 حاله (45%) كضحايا رئيسيات/ين خاصة في الاعتداء الجنسي (47) والانتحار (160) تليها الرضع حتى سنتين (157 حاله 24%) في العنف الجسدي الشديد (108) والطفولة المتوسطة (121 حاله 18%) والمبكره (75 11%) مع أجنة (13 2%) مما يعكس كيف تتحول السلطة الأبوية داخل المنزل (64%) الى قتل رضع واغتصاب مراهقات ودفع للانتحار كمخرج قصوى بفعل جناة ذكور 36-50 سنه (51%) و خلافات زوجيه (30%) معزز بغياب أحكام (83%) حيث تُحَوَّل الفتيات المراهقات الى ضحايا مزدوجين لعنف مباشر وغير مباشر في بنية تُشرِعْ العنف ضدهمن لا تحميهن.

إحصاء وصفي بين حالة الضحية ودرجة القرابة مع مرتكب/ة الجريمة

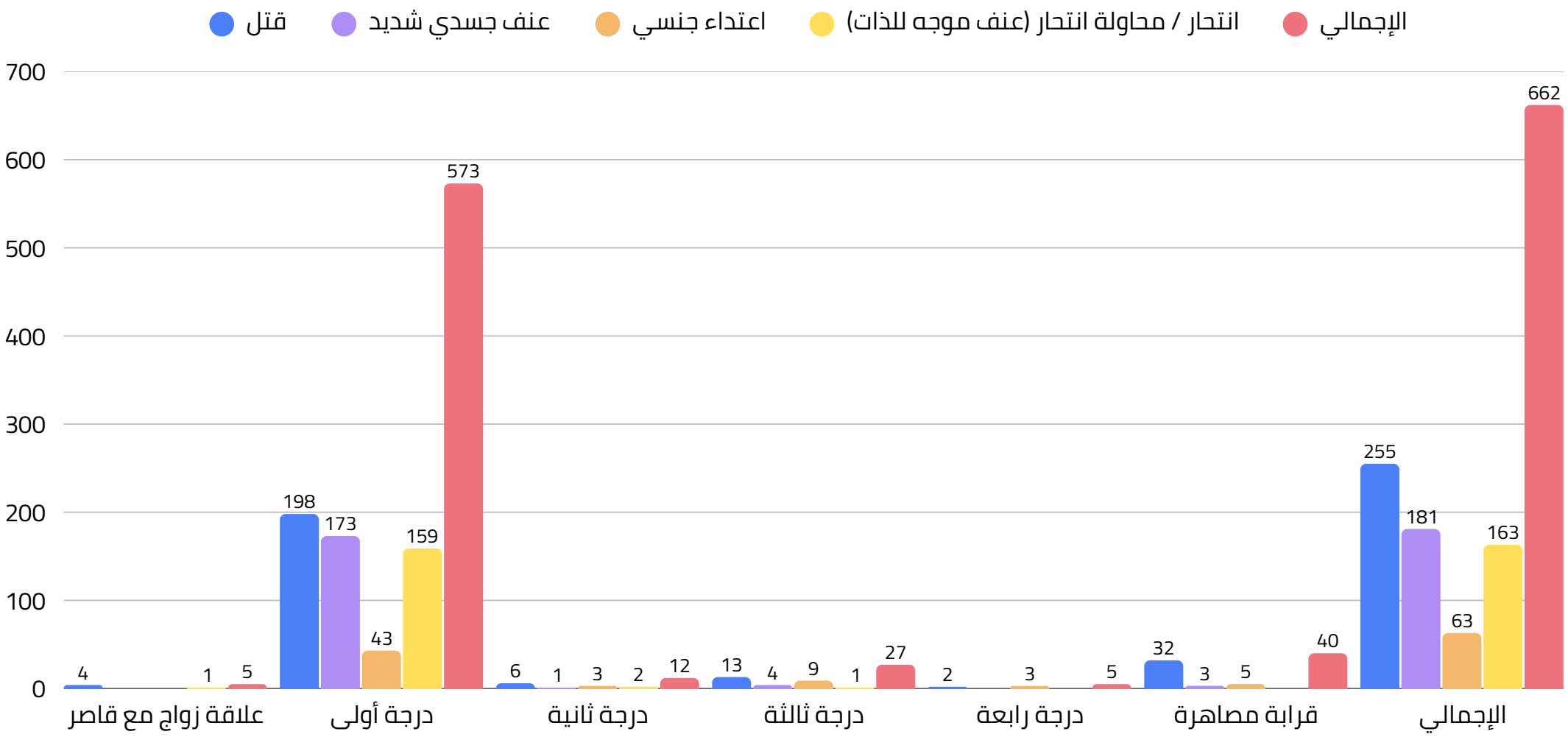

تكشف البيانات غلبة درجة القرابة الأولى (والدين/اخوة) بـ 573 حالة (87%) كعلاقة رئيسية بين الجاني والضحية تليها قرابة المصاهرة (40 حالة 6%) والدرجات الثالثة (27 4%) والثانية (12 2%) والرابعة (5 1%) مع حالات زواج مع قاصرات (5 1%) مما يعكس من منظور نسوي كيف تتحول السلطة الأبوية داخل الدرجة الاولى (87%) داخل المنزل (64%) إلى قتل (198) وعنف جسدي (173) وانتحار (159) واعتداء جنسي (43) بفعل جناة ذكور 36-50 سنة (51%) خلافات زوجية (30%) معزز بغياب أحكام (83%) حيث تُحَوَّل الفتيات المراهقات (45%) الى ضحايا مباشرة لعنف أقرب الأقارب في بنية تُشَرِّعْ السلطة الأسرية لا تُحَدَّ منها.

إحصاء وصفي بين حالة الضحية والشراكة في الجريمة

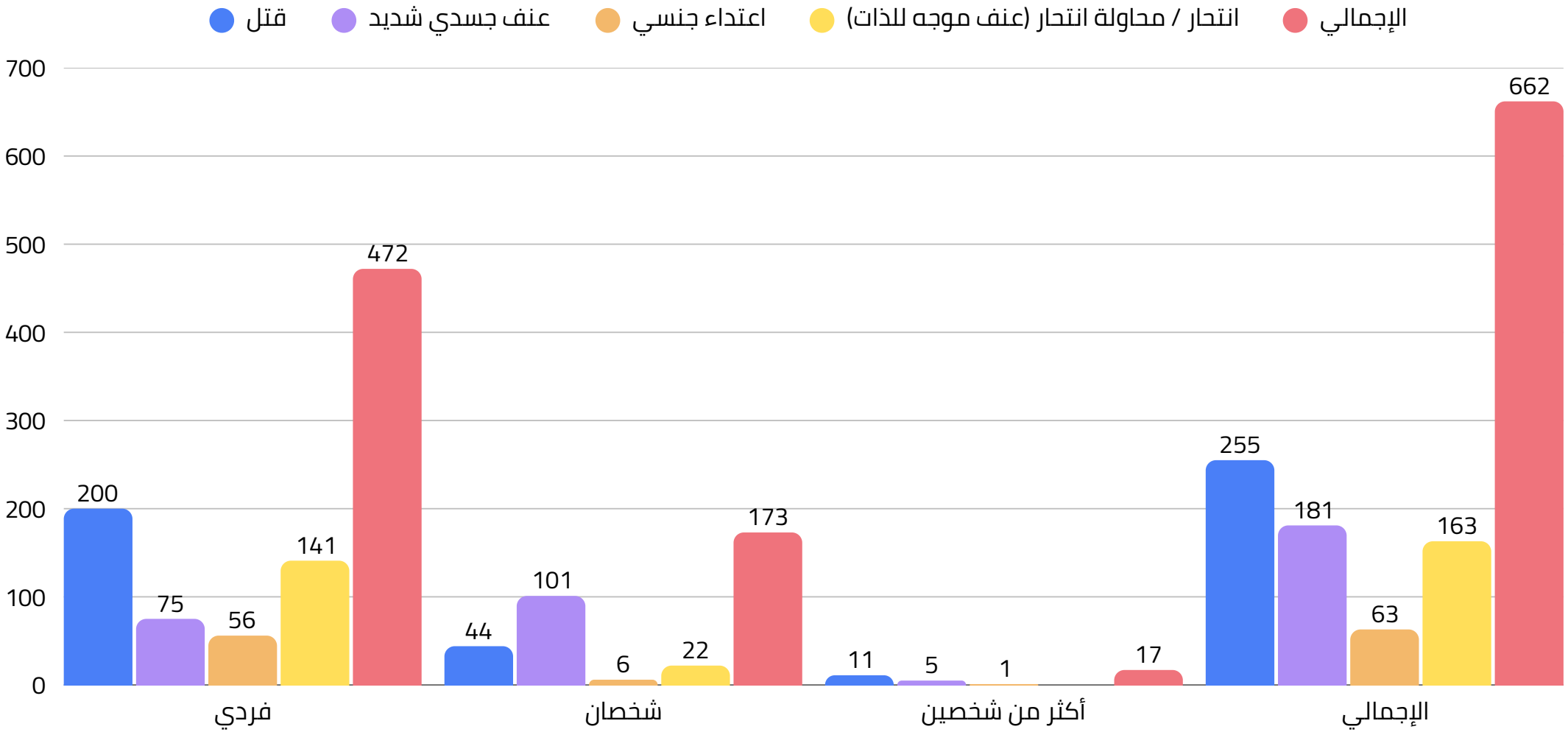

تكشف البيانات غلبة الشراكة الفردية بـ 472 حالة (71%) كطريقة ارتكاب رئيسية تليها شراكة شخصين (173 حالة 26%) خاصة في العنف الجسدي الشديد (101) وأكثر من شخصين (17 حالة 3%) مما يعكس من منظور نسوي كيف تتحول السلطة الأبوية داخل الدرجة الأولى (87% سابقا) داخل المنزل (64%) إلى عنف فردي مباشر (قتل 200, انتحار 141) بفعل جناة ذكور 36-50 سنة (51%) و خلافات زوجية (30%) بينما الشراكة الجماعية (26%) تُنتِج عنف جسدي مدمر يُشرِعْه الجماعة الأسرية معزز بغياب أحكام (83%) تُحَوَّل الفتيات المراهقات (45%) الى ضحايا لعنف فردي أو جماعي في بنية تُمَارِسْ السلطة لا تُحَدَّ منها.

إحصاء وصفي بين حالة الضحية والنوع الاجتماعي لمرتكب/ة الجريمة الرئيسي

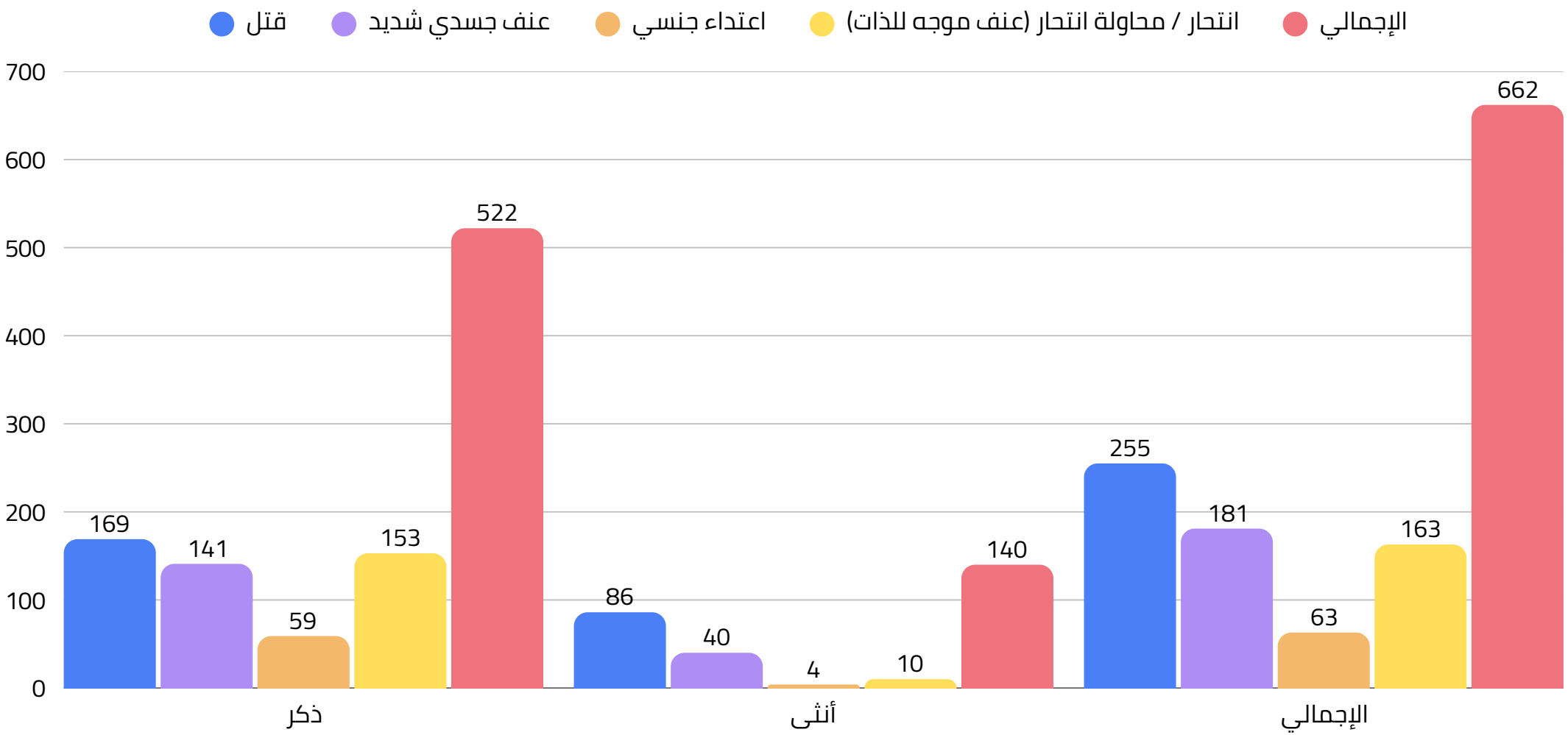

تكشف البيانات غلبة الجناة الذكور بـ 522 حالة (79%) كفاعلين رئيسيين في القتل (169) والعنف الجسدي (141) والاعتداء الجنسي (59) والانتحار (153) مقابل الإناث (140 حالة 21%) مما يعكس من منظور نسوي كيف تتحول السلطة الأبوية داخل الدرجة الأولى (87%) داخل المنزل (64%) إلى عنف فردي (71%) بفعل ذكور 36-50 سنة (51%) و خلافات زوجية (30%) حيث تُحَوَّل الفتيات المراهقات (45%) الى ضحايا غير متناسبين (53%) لعنف ذكوري مباشر وجماعي في بنية تُشَرِّعْ السلطة لا تُحَدَّ منها.

إحصاء وصفي بين حالة الضحية والفئة العمرية لمرتكب/ة الجريمة الرئيسي

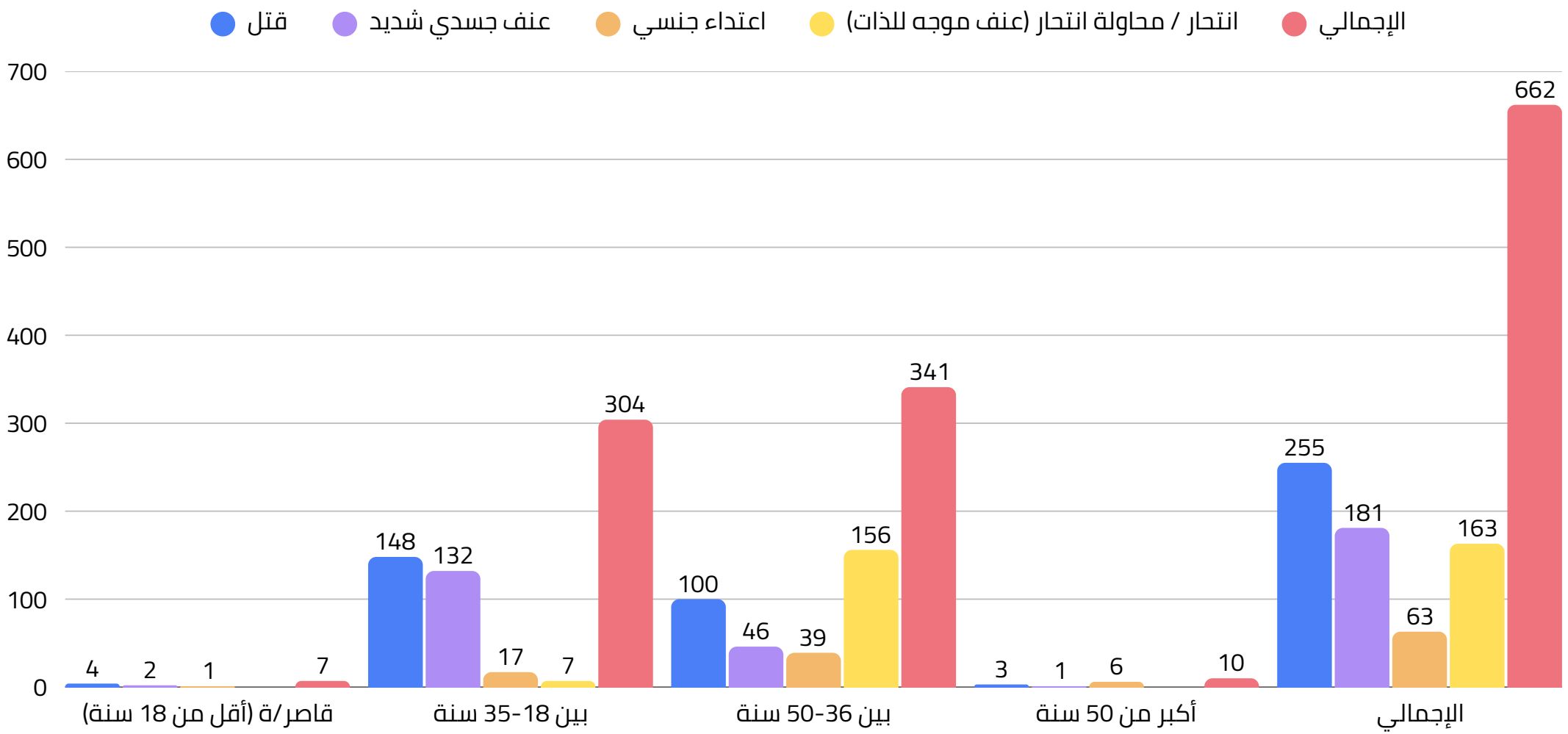

تكشف البيانات غلبة فئة 36-50 سنه بـ 341 حالة (51%) كجناة رئيسيين خاصة في الاعتداء الجنسي (39) والانتحار (156) تليها 18-35 سنة (304 حالة 46%) في القتل (148) والعنف الجسدي (132) مقابل قاصرات/ ين (18 7 حالات 1%) و 50 (10 حالات 2%) مما يعكس من منظور نسوي كيف تتحول السلطة الأبوية داخل الدرجة الأولى (87%) داخل المنزل (64%) إلى عنف فردي (71%) بفعل ذكور في سن السيطرة الأسرية وخلافات زوجية (30%) يرسخ الهشاشة الجندرية حيث تُحَوَّل الفتيات المراهقات (45%) الى ضحايا غير متناسبين (53%) لعنف ذكوري (79%) في بنية تُشَرِّعْ السلطة لا تُحَدَّ منها.

إحصاء وصفي بين حالة الضحية والحكم القضائي

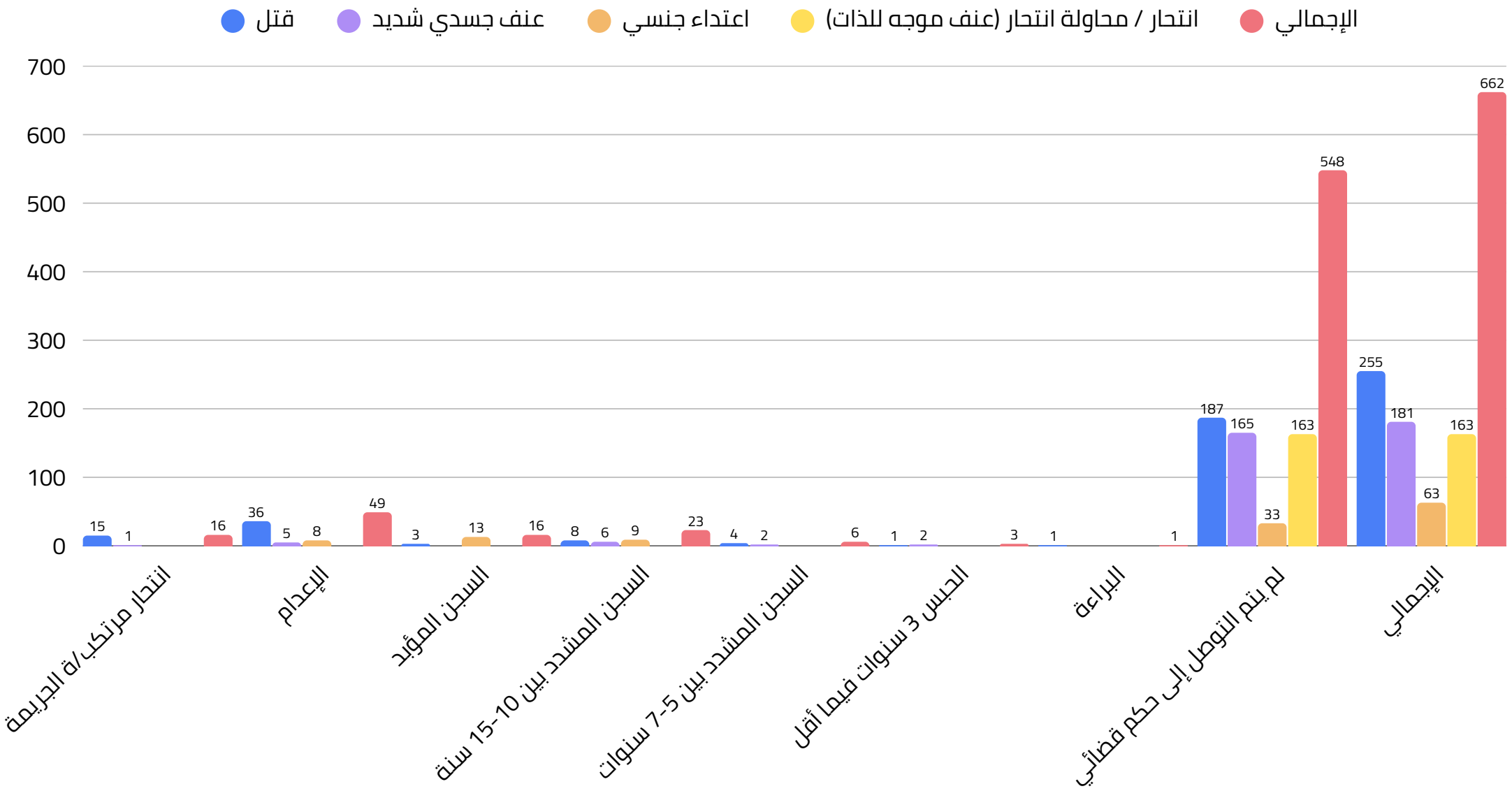

تكشف البيانات غلبة عدم التوصل لأحكام قضائية بـ 548 حاله (83%) خاصة في القتل (187) والعنف الجسدي (165) والانتحار (163) تليها أحكام الإعدام (49 حاله 7%) والسجن المشدد 10-15 سنة (23 3%) والمؤبد (16 2%) و انتحار الجاني (16 2%) مقابل البراءة والحبس البسيط (4 حالات) مما يعكس كيف تتحول السلطة الأبوية داخل الدرجة الاولى (87%) داخل المنزل (64%) إلى عنف يمكن أن يفلت مرتكبها من المحاسبة.

إحصاء وصفي بين الفئة العمرية للضحية ونوع الجريمة

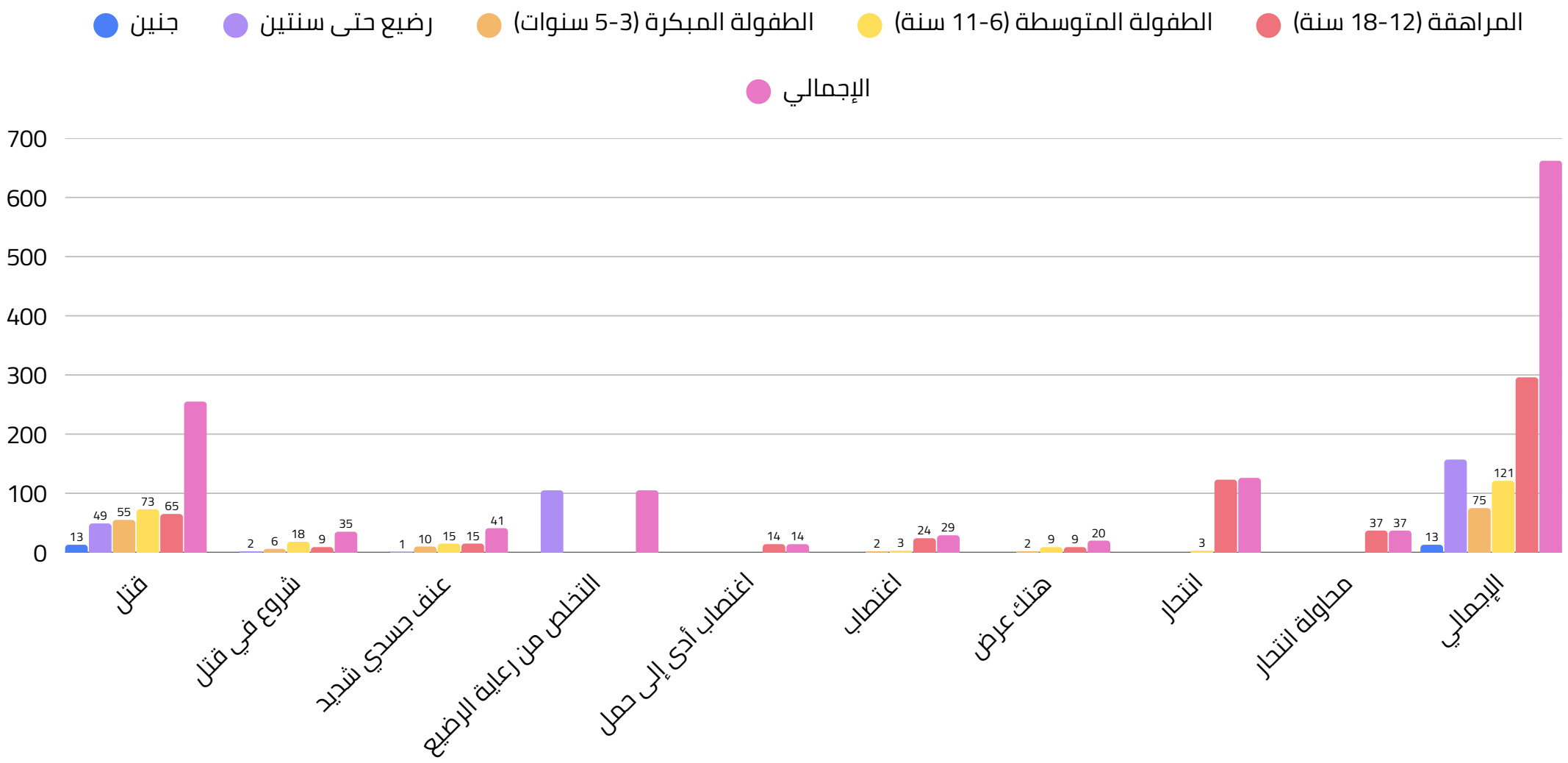

تكشف البيانات غلبة المراهقين (12-18 سنه) بـ296 حاله (45%) كضحايا رئيسيين خاصة في الاغتصاب (14+24 حمل) وهتك عرض (9) وانتحار (37+123 محاوله) تليها الرضيع حتى سنتين (157 حاله 24%) في التخلص من الرعاية (105) والطفولة المتوسطة (121 حاله 18%) في القتل (73) والمبكره (75 11%) مع أجنة (13 2%) مما يعكس كيف تتحول السلطة الأبوية داخل الدرجة الاولى (87%) داخل المنزل (64%) الى قتل رضع واغتصاب مراهقات ودفع للانتحار كمخرج أخير ويائس .

إحصاء وصفي بين الفئة العمرية للضحية وحالة الضحية

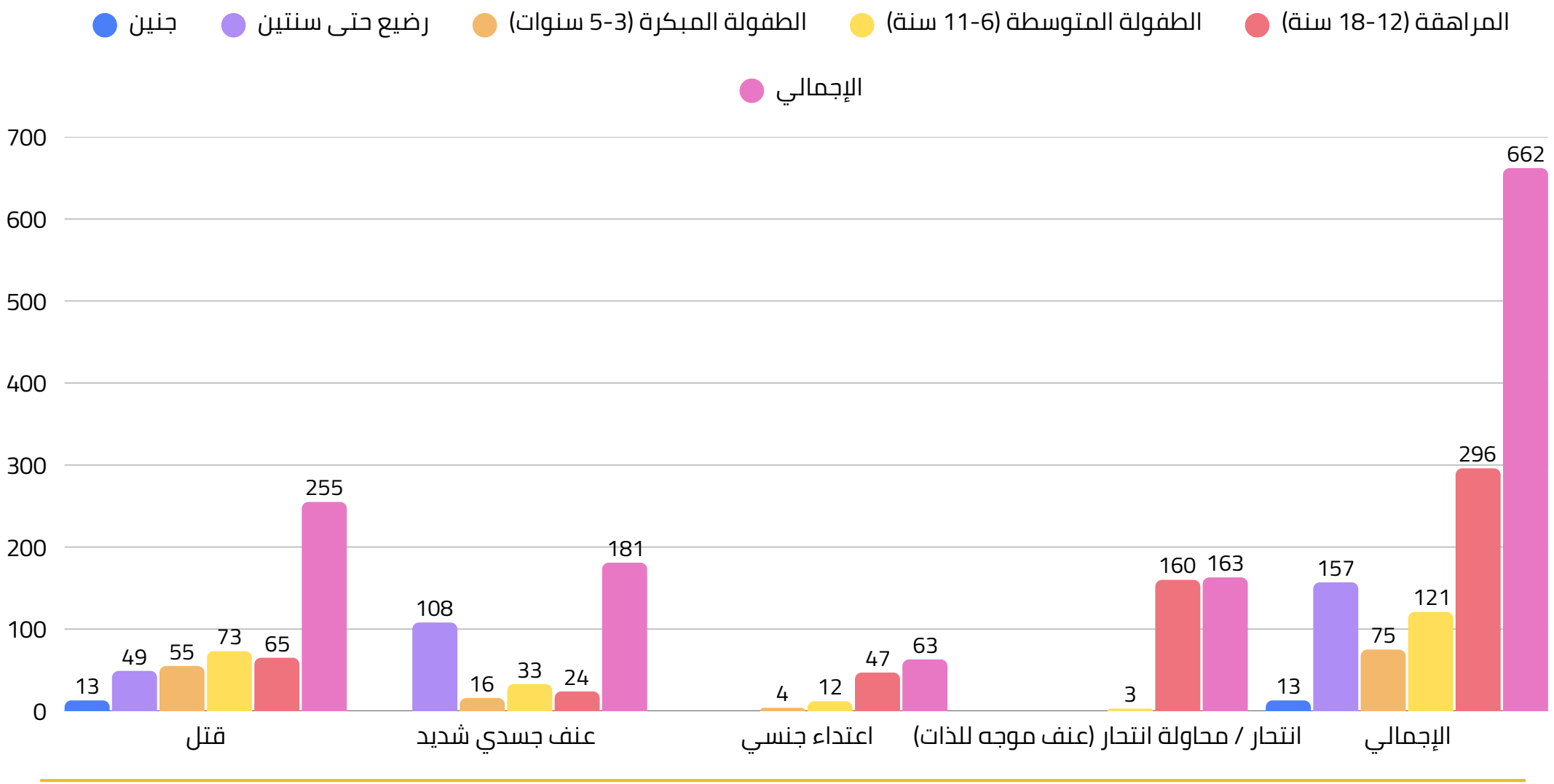

تكشف بيانات جرائم العنف الاسري ضد القاصرين/ات في مصر (2022-2025) غلبة المراهقين (12-18 سنه) بـ296 حاله (45%) كضحايا رئيسيين خاصة في القتل (65) والعنف الجسدي (24) والاعتداء الجنسي (47) والانتحار (160) تليها الرضع حتى سنتين (157 حاله 24%) في القتل (49) والعنف الجسدي (108) والطفولة المتوسطه (121 حاله 18%) في القتل (73) والمبكره (75 11%) مع اجنة (13 2%) مما يعكس من منظور نسوي كيف تتحول السلطه الابويه داخل الدرجه الاولى (87%) داخل المنزل (64%) الى قتل رضع واغتصاب مراهقات ودفع للانتحار كمخرج نهائي بفعل ذكور 36-50 سنه (51%) يرسخ الهشاشه الجندريه حيث تُحَوَّل الفتيات الى ضحايا غير متناسبين (53%) لعنف مباشر وغير مباشر في بنيه تُشَرِّعْ العنف لا تُحَدَّ منه.

إحصاء وصفي بين الفئة العمرية للضحية ومكان ارتكاب الجريمة

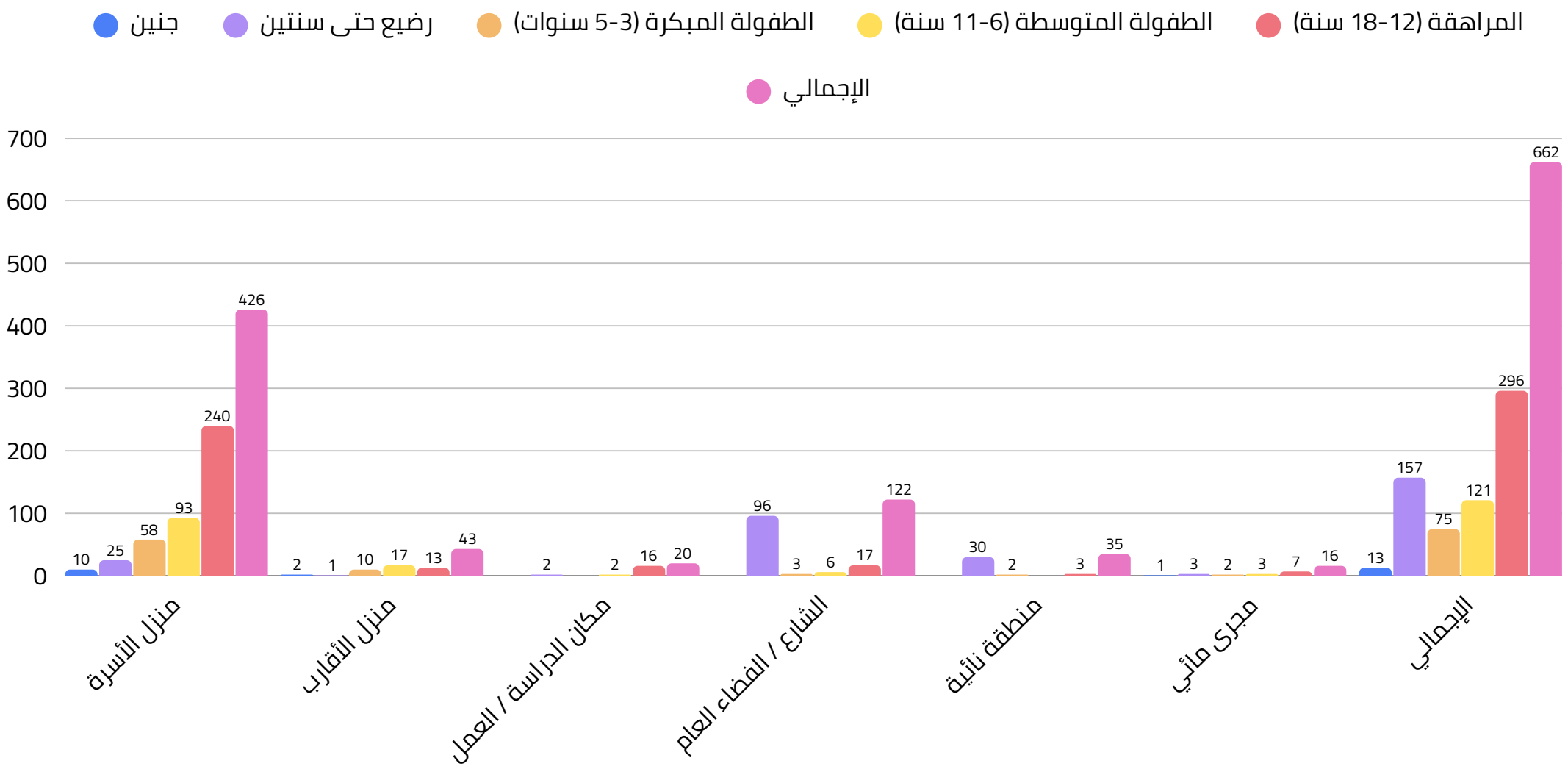

تكشف البيانات غلبة منزل الاسرة بـ 426 حالة (64%) كمكان رئيسي خاصة للمراهقين (240 حالة 81% من ضحاياهم) والطفولة المتوسطة (93) والمبكره (58) يليها الشارع/الفضاء العام (122 حالة 18%) للرضع (96) ومنزل الأقارب (43 7%) والمناطق النائية (35 5%) ومكان دراسه/عمل (20 3%) ومجرى مائي (16 2%) مما يعكس من منظور نسوي كيف تتحول السلطة الأبوية داخل الدرجة الاولى (87%) داخل المنزل (64%) الى قتل مراهقين وتخلص رضع ودفع للانتحار بفعل ذكور 36-50 سنه (51%) حيث تُحَوَّل الفتيات الى ضحايا غير متناسبين (53%) لعنف مباشر داخل جدران الاسره وغير مباشر في الفضاءات الأخرى في بنية تُشَرِّعْ العنف لا تُحَدَّ منه.

إحصاء وصفي بين الفئة العمرية للضحية وطريقة ارتكاب الجريمة

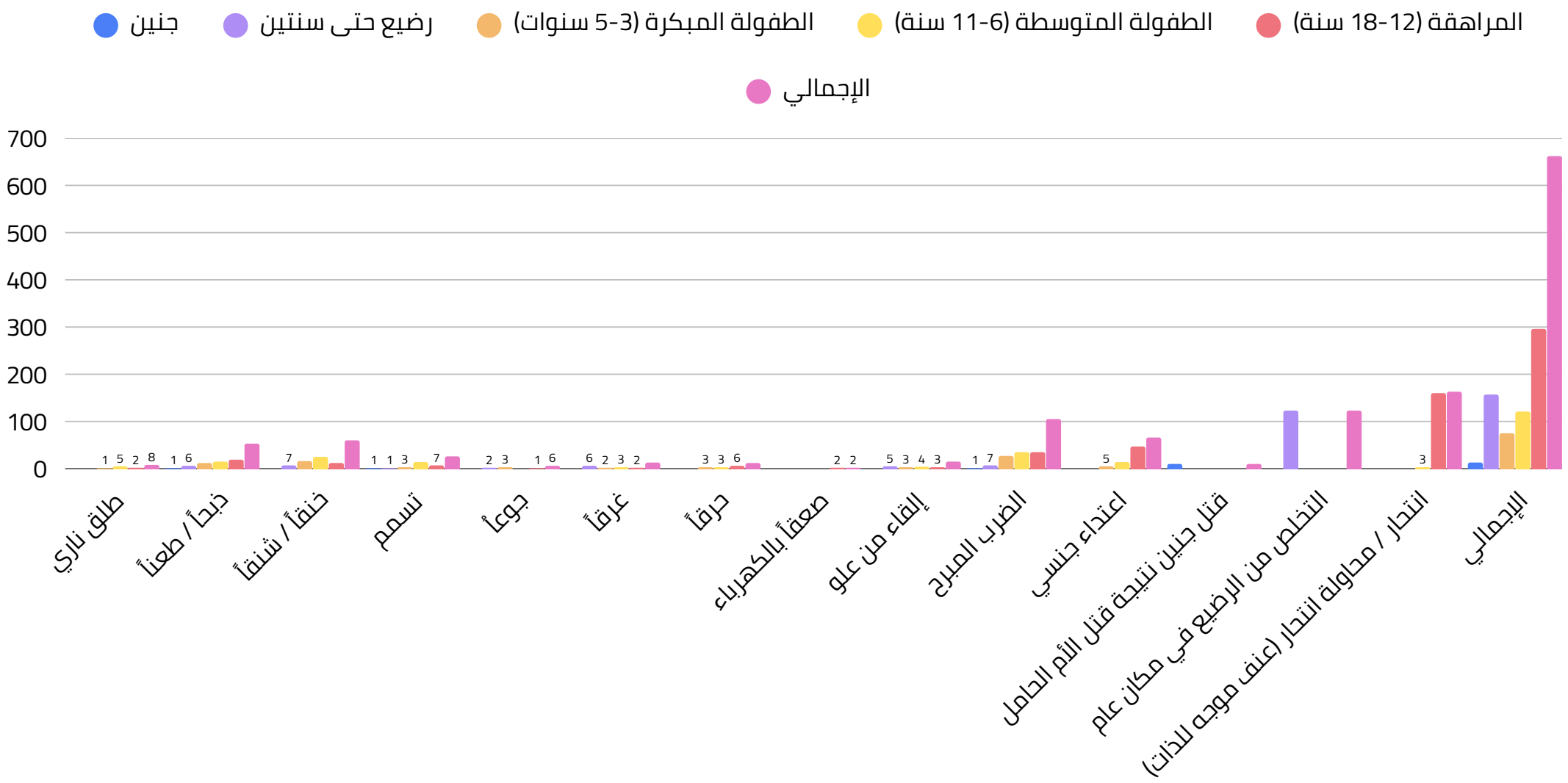

تكشف البيانات غلبة التخلص من الرضيع بـ 123 حالة (19%) كطريقة رئيسية للرضع حتى سنتين يليها الضرب المبرح بـ 105 حالات (16%) للطفولة المتوسطة والمراهقين (35 حالة لكل) والخنق/شنق (60 حالة 9%) والذبح/طعن (53 8%) للطفولة المبكرة والمتوسطة والاعتداء الجنسي (66 10%) للمراهقين (47) والانتحار (163 25%) كمخرج نهائي للمراهقين (160) مما يعكس كيف تتحول السلطة الابوية داخل الدرجة الأولى (87%) داخل المنزل (64%) الى عنف يدوي وحشي ضد الصغار وجنسي مدمر ضد المراهقات بفعل ذكور 36-50 سنة (51%) .

إحصاء وصفي بين الفئة العمرية للضحية ودوافع الجريمة

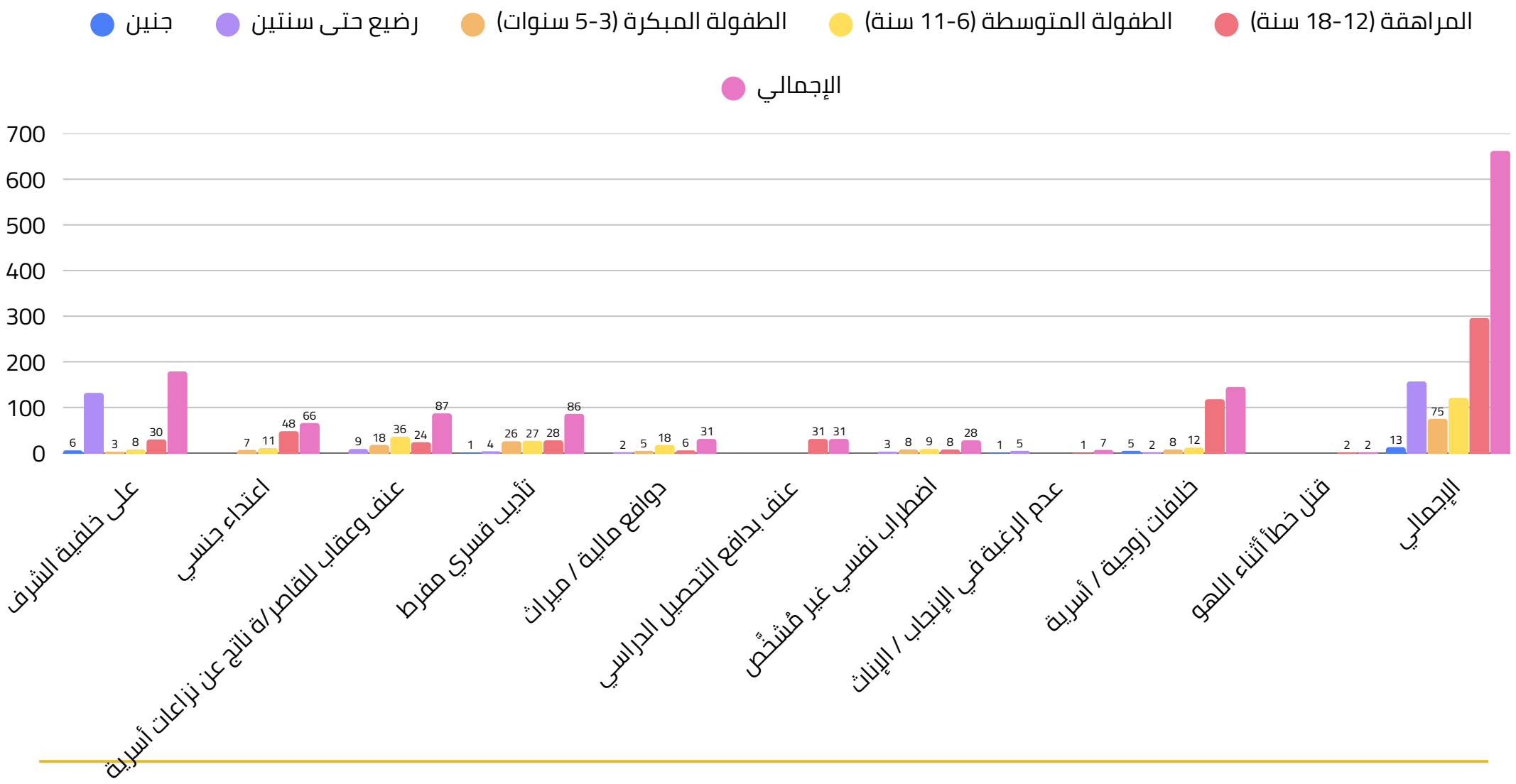

تكشف البيانات غلبة الخلافات الزوجية/الاسرية بـ 145 حالة (22%) كدافع رئيسي خاصة للمراهقين (118) تليها الشرف (179 حاله 27%) والاعتداء الجنسي (66 10%) للمراهقين (48) والعقاب للقاصر (87 13%) والتأديب القسري (86 13%) للطفولة المبكرة والمتوسطة والدوافع المالية (31 5%) والتحصيل الدراسي (31 5%) للمراهقين مما يعكس كيف تتحول السلطة الأبوية داخل الدرجة الاولى (87%) داخل المنزل (64%) الى عنف مبرر ثقافيا باسم الشرف والتأديب ضد المراهقات (45%) بفعل ذكور 36-50 سنه (51%) .

إحصاء وصفي بين الفئة العمرية للضحية والنوع الاجتماعي للضحية

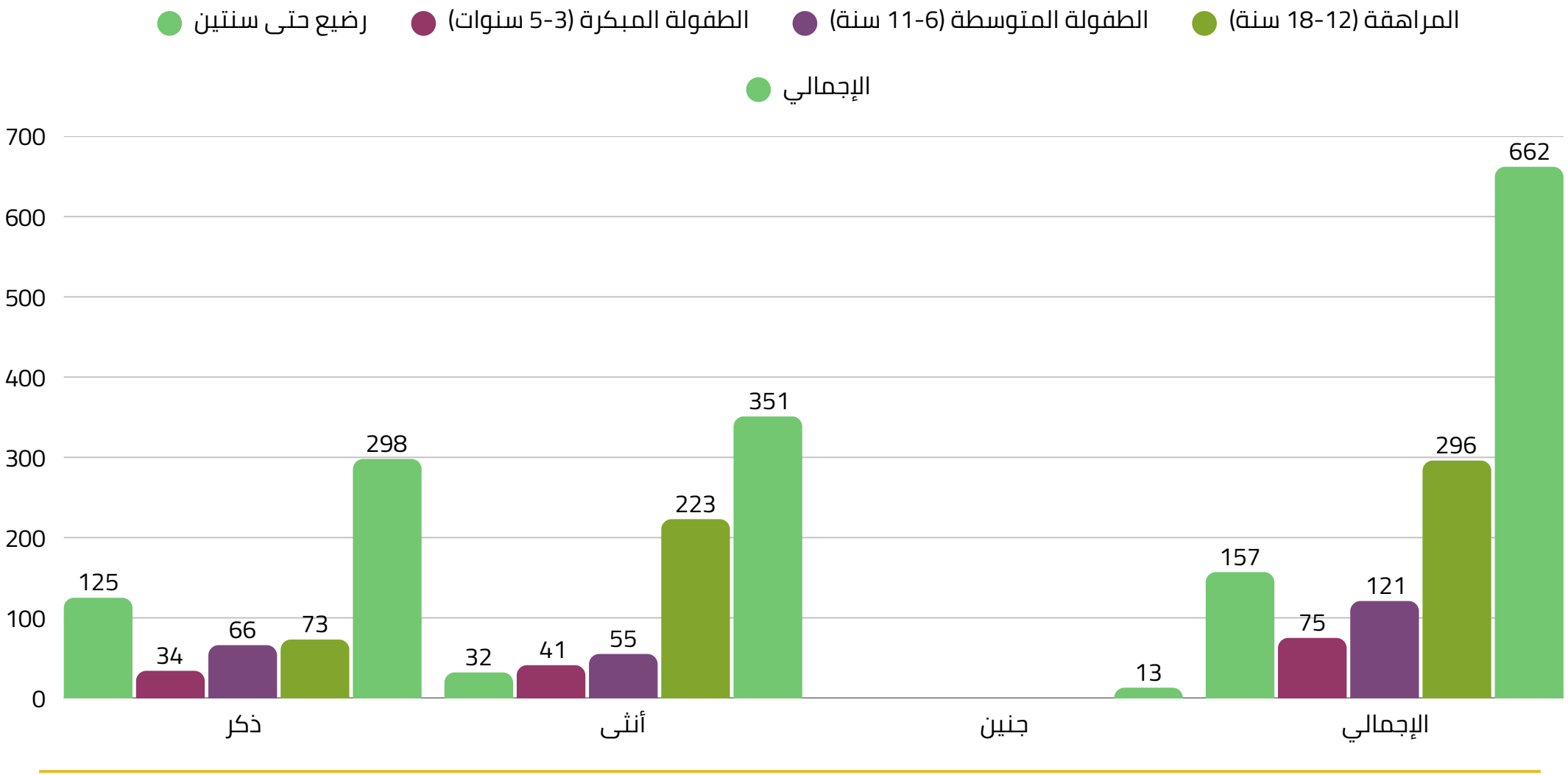

تكشف البيانات غلبة الضحايا الاناث بـ 351 حاله (53%) على الذكور (298 حاله 45%) والأجنة (13 2%) خاصة بين المراهقات (223 حاله 75% من ضحاياهن) والطفولة المبكرة (41) والمتوسطه (55) مقابل الذكور في الرضع (125) والطفولة المتوسطة (66) مما يعكس كيف تتحول السلطة الأبوية داخل الدرجة الاولى (87%) داخل المنزل (64%) الى اغتصاب مراهقات ودفع للانتحار (160) وشرف (179) بفعل ذكور 36-50 سنه (51%) .

التوصيات التنفيذية

1. تشريعات

- سدّ الثغرات القانونية التي تُعيق إبلاغ القاصرات والقُصّر عن جرائم العنف.
- إنشاء محاكم متخصصة للطفل بـ"قضاة مدربين على العنف الجندري" في كل محافظة.

2. آليات وقائية ميدانية

- برنامج مراقبة أسرية إلزامي للأسر ذات "مؤشرات خطر" (خلافات زوجية, فقر, تكرار بلاغات), يشرف عليه لجان محلية تضم أخصائيين اجتماعيين ونفسيين, مع خط ساخن 16000 مُطَوَّر بتقنية GPS لتحديد الموقع الفوري.
- حملات توعية إلزامية تستهدف الذكور عبر ورش عمل في أماكن العبادة والأسواق,والأندية والمراكز الشبابية لمناهضة العنف .

3. دعم الضحايا وإعادة التأهيل

- صندوق تعويضات مموّل من غرامات المعتدين, يغطي العلاج النفسي والتعليم للمراهقات/ين ضحايا العنف, مع توفير دور آمنة في كل إقليم تضمن فصل القاصر عن الأسرة .
- برامج إعادة تأهيل للجناة الذكور و النساء الشريكات في العنف .

4. إصلاح مؤسسي

- تدريب إلزامي لـعناصر شرطية على "التعامل مع حالات العنف الأسري"، مع رفض التسويات العرفية في الدلتا والصعيد .
- إحصاء سنوي رسمي من وزارة العدل يتجاوز غياب الأحكام"، مع مرصد إقليمي يرصد التفاعلات بين العمر والجنس والمكان لتحديث السياسات.

5. تغيير ثقافي

- إزالة مبررات العنف من المناهج الدينية والتعليمية, مع حملة إعلامية وطنية.
- إطلاق استراتيجية وطنية للفترة 2026–2030 تستهدف خفض معدلات هذه الجرائم بنسبة تصل إلى 50%, مع تطوير آليات واضحة للرصد والتقييم لضمان متابعة التنفيذ وتعزيز المساءلة.